وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم اجتماع

الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية والتنمية المستدامة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل

من إعداد الطالبة:

زميتي منال

تحت إشراف:

أ.د/ حواوسة جمال

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
بوصنوبرة عبد الله	أستاذ التعليم العالي	رئيساً
حواوسة جمال	أستاذ التعليم العالي	مؤطراً
ورناني فوزية	أستاذ محاضر ب	مناقشاً

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله عز وجل على جزيل فضله

وكثير نعمه إذ وفقنا في جمع هذه المادة العلمية

ويسر لنا العمل فيها، وساعدني في المضي نحو هدفي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف، الذي كان بمثابة الأخ

قبل الأستاذ بأخلاقه الطيبة التي تشرف أي طالب أن يتخذه أستاذا

مشرفا، الأستاذ الدكتور "حواوسة جمال"

كما أن جزيل الشكر والتقدير موصول إلى لجنة التحكيم الكرام،

لقبول تحكيم هذا العمل المتواضع.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة قسم علم الاجتماع

كل باسمه

وكل من علمني حرفا في هذه الحياة.

وإلى كل طلبة العلم.

زميتي منال

إهداء

إلى من كان سببا في وجودي في هذه الحياة،

والنور الذي يسر لي درب النجاح.

أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه وأبي أطال الله في عمره

إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف والأحوال "زميتي مفيدة"

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي، إخوتي

وأخواتي:

عبد الكريم، رياض، كميلة، لامية، وأبنائهم وأزواجهم.

إلى زوجي الكريم " غجاتي مُحَمَّد الصالح" الذي كان عونا في تحدي الصعاب.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق طريق النجاح:

"أية، جيهان، آمنة"

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد

في الأخير أدعوا من المولى عز وجل أن يوفقنا بعملنا

ويعلمنا ما ينفعنا وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم.

زميتي منال.

شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ ب
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
تمهيد	4
أولا- الإشكالية	5
ثانيا- مبررات الدراسة	9
ثالثا- أهداف الدراسة	9
رابعا- أهمية الدراسة	10
خامسا- ضبط المفاهيم	11
سادسا- الدراسات السابقة	23
خلاصة	36
الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرتي المقاولاتية والتنمية المستدامة	
تمهيد	38
أولا- الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة المقاولاتية	39
1. مقاربات ودراسات حول المقاول	39
2. نماذج نظرية حول قياس التوجه المقاولاتي	49
3. المعالجة النظرية لظاهرة المرأة المقاولة	55
ثانيا- الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية	**59**
1. نظرية أقطاب النمو	59
2. نظرية النمو المتوازن	60
3. نظرية المقاطعة الصناعية	60
4. نظرية القاعدة الاقتصادية	61
خلاصة	62
الفصل الثالث: سوسيولوجيا المقاولاتية النسائية في الجزائر	
ت**مهيد**	64

أولا- التطور التاريخي للمقاولاتية	65
1. المقاولاتية في العصور الوسطى	65
2. مرحلة الثورة الصناعية – نشأة المقاولاتية ومؤسسات الإنتاج الرأسمالي-	66
3. ظهور المقاولاتية النسوية في الجزائر	67
ثانيا- الثقافة المقاولاتية أهميتها ووظائفها	68
1. تعريف الثقافة المقاولاتية	68
2. أهمية الثقافة المقاولاتية	70
3. وظائف الثقافة المقاولاتية	71
ثالثا- مقومات الثقافة المقاولاتية	72
1. مقومات شخصية	72
2. مقومات بيئية	74
رابعا- دور المقاولاتية في المجتمع	75
1. الدور الاقتصادي للمقاولاتية	75
2. الدور الاجتماعي للمقاولاتية	76
3. دور المقاولاتية في مجال التنمية	78
خامسا- واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر	78
1. مفهوم المرأة المقاولة	79
2. دوافع المرأة لدخول مجال المقاولاتية	80
3. واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر	80
سادسا- التحديات التي تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر	84
سابعا- جهود الدولة الجزائرية لتمكين المرأة في مجال المقاولاتية	87
1. مجالات دعم المقاولاتية	87
2. دور الهياكل الحكومية في دعم المقاولة النسوية في الجزائر	88
3. دور الهيئات الغير حكومية في دعم المقاولة النسوية في الجزائر	94
خلاصة	96
الفصل الرابع: المقاولاتية والتنمية المستدامة	
تمهيد	98
أولا- ماهية التنمية المستدامة	99
1. تعريف التنمية المستدامة	99
2. خصائص التنمية المستدامة	100

3. مجالات التنمية المستدامة	101
ثانيا- التطور التاريخي للتنمية المستدامة	102
ثالثا- أهداف التنمية المستدامة	104
1. الأهداف الإنمائية للألفية (MDGS)	104
2. الانتقال من الأهداف الإنمائية إلى أهداف التنمية المستدامة	105
رابعا- أبعاد التنمية المستدامة	109
1. البعد الاقتصادي للتنمية	109
2. البعد الاجتماعي للتنمية	109
3. البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية	110
خامسا- معوقات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية	111
1. معوقات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية	112
2. تحديات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية	115
سادسا- واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر	116
1. واقع التنمية المستدامة في الجزائر	116
2. آفاق التنمية المستدامة في الجزائر	120
سابعا- دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة	122
1. المقاول المستدام	123
2. المقاولاتية المستدامة	124
3. أهداف المقاولاتية المستدامة	125
4. علاقة المقاولاتية بالتنمية المستدامة	125
خلاصة	128
الفصل الخامس: الدراسة الميدانية	
تمهيد	130
أولا- الإجراءات المنهجية للدراسة	131
1. منهج الدراسة	131
2. أدوات جمع البيانات	132
3. مجالات الدراسة	135
4. العينة، اختيارها وتحديدها	137
ثانيا- تحليل البيانات وتفسيرها	138
ثالثا- النتائج العامة للدراسة	176

رابعا- المقترحات والتوصيات	179
خلاصة	180
خاتمة	181
قائمة المصادر والمراجع	184
قائمة الملاحق	198
ملخص الدراسة	229

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح مواصفات المقاول الاكثر تداولا من طرف المختصين في علم السلوك	47
02	يوضح تطور مفهوم المقاول	48
03	يوضح توزيع النساء المقاولات حسب السن إلى غاية نهاية فيفري2021	82
04	يوضح نسبة المقاولات النسوية مقارنة بالمقاولات الرجالية حسب مختلف آليات الدعم إلى غاية 30 جوان 2019	83
05	يوضح تطور ريادة الأعمال في الجزائر وفق مؤشرات المرصد العالمي GEM	84
06	يوضح معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	92
07	يوضح أهم الفروقات بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة	107
08	يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	122
09	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	138
10	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية	139
11	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	140
12	يوضح توزيع المبحوثات حسب متغير طبيعة النشاط الممارس	141
13	يوضح مصدر رأس المال الذي اعتمدت عليه المقاولات عند إنشاء مقاولاتهن	142
14	يوضح مدى استفادت المرأة المقاولة من دعم جهات رسمية وأجهزة معينة	143
15	يوضح مدى اعتماد المشروع المقاولاتي على حاضنات الأعمال	145
16	يوضح اعتماد المشروع المقاولاتي على مسرعات الأعمال (مراكز التسهيل)	146
17	يوضح مدى نشر الدولة لثقافة مقاولاتية لدى المرأة الجزائرية بصورة فعالة	147
18	يوضح المحيط الاجتماعي للمرأة المقاولة	148
19	يوضح مدى مساهمة المحيط الاجتماعي والثقافي للمرأة بدخول مجال المقاولاتية	149
20	يوضح مدى تشجيع المحيط الاجتماعي والثقافي الجزائري لنجاح المرأة وتبوئها مراتب عليا في مجال المقاولاتية	150
21	يوضح موقف الزوج والأسرة من تأسيس المرأة لمشروعها الخاص	151
22	يوضح مدى قبول المحيط الأسري بدعم وتمويل المشاريع المقاولاتية النسوية	152
23	يوضح مدى مساهمة الوسط الاجتماعي بمؤسساته التعليمية (الجامعة، مراكز التكوين المهني، المعاهد...الخ) في نشر الثقافة المقاولاتية	153
24	يوضح موقف الأهل من التحفيز المعنوي للمرأة المقاولة ودفعها للاستمرار	154

25	يوضح دوافع المرأة لإنجاز مشروعها الخاص	155
26	يوضح مدى مساهمة المشاريع النسائية في خلق مناصب شغل جديدة	156
27	يوضح مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية النسوية في التنمية البشرية للمجتمع وتكوين رأس مال بشري	157
28	يوضح مدى سعي صاحبة المشروع إلى تطوير وتوسيع نشاطها المقاولاتي	157
29	يوضح مدى مساهمة المشاريع المنجزة في تشغيل خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا	159
30	يوضح مدى مساهمة المؤسسات النسوية في تشغيل وتنمية المرأة	160
31	يوضح مدى مساهمة المشروع في الترقية الاجتماعية ومكافحة الفقر	161
32	يوضح مدى مساهمة المشاريع النسوية في تنمية الصادرات ورفع حجم الناتج المحلي	162
33	يوضح مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية النسوية في مجال حماية البيئة	163
34	يوضح تقييم مشاركة المشروع المقاولاتي في عملية التنمية المستدامة	164
35	يوضح كيفية مساهمة مشروع المرأة الخاص في عملية التنمية المستدامة	165
36	يوضح مدى وجود تكوين مسبق في مجال المشروع المنجز	165
37	يوضح مدى دعم ثقافة المجتمع الجزائري لفكرة التوجه المقاولاتي للمرأة	166
38	يوضح كيفية تسيير وإدارة المشروع المقاولاتي	167
39	يوضح مدى توفيق المرأة بين دورها كربة بيت ودورها كامرأة مقاولة.	167
40	يوضح مدى مواجهة المرأة الجزائرية المقاولة لصعوبات متعلقة بنوعها الاجتماعي	168
41	يوضح مدى تمتع الإدارة الجزائرية بالمرونة في تقديم التسهيلات الكافية لإقامة المشاريع المقاولاتية النسوية	170
42	يوضح التحديات التي تواجهها المرأة الجزائرية المقاولة والتي تحد من مساهمتها في عملية التنمية	171
43	يوضح الحلول المقترحة لترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر	172

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح نموذج SHAPERO و SOKOL	50
02	يوضح نظرية السلوك المخطط 1991 AJZEN	52
03	يوضح النموذج الموحد لنظرية السلوك المخطط ونظرية تكوين الحدث	53
04	يوضح الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	111
05	يوضح مهام المقاول المستدام	126
06	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير طبيعة النشاط الممارس	142
07	يوضح مدى استفادة المرأة المقاولة من دعم جهات رسمية وأجهزة معينة	145

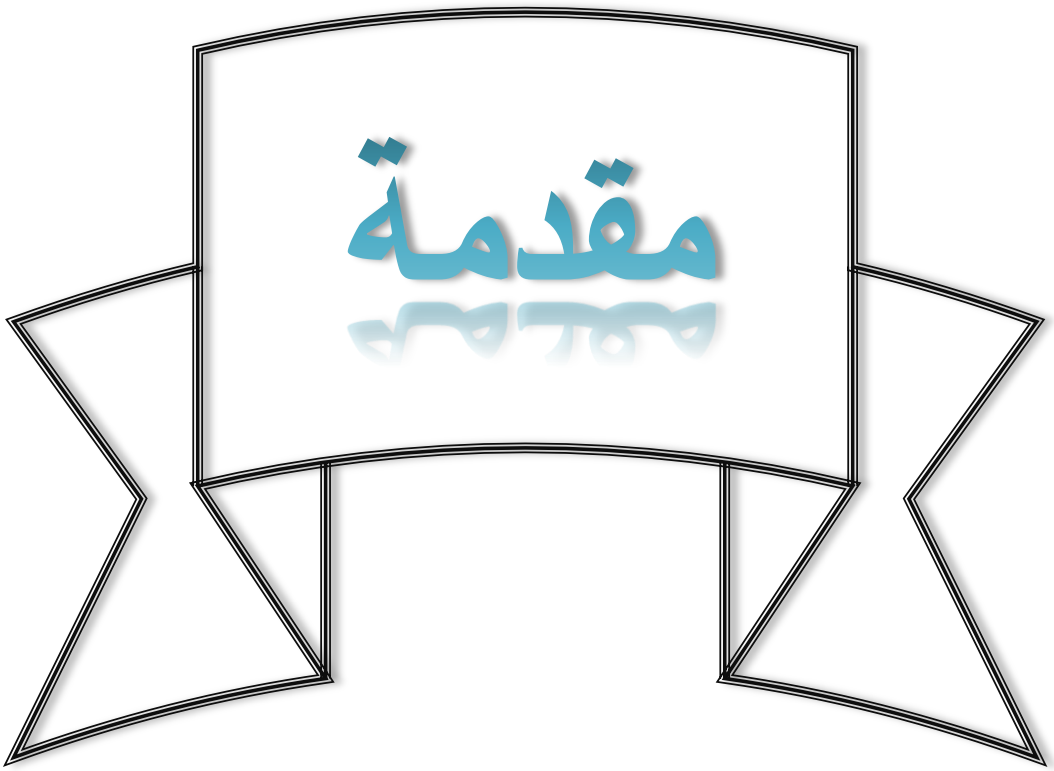
مقدمة

مقدمة:

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحريك كل القوى وبذل المزيد من الجهود، حيث سعت معظم دول العالم في الوقت الراهن للاهتمام بالمقاولة لما لها من آثار إيجابية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خصوصا بعد التطور التكنولوجي الحديث وظهور مفهوم العولمة.

وهذا لا يمكن تحقيقه باختزال دور المرأة التي تعتبر نواة المجتمع وركيزته الأساسية ونصف قوته الإنتاجية، لا سيما دورها في الجانب المقاولاتي وتحقيق الاستدامة سواء على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، ما دفع العديد من الدول للاهتمام بالمقاولاتية النسوية وسعي الحكومات للبحث عن الطرق التي تساعدهم على استغلالها والاستفادة منها، ومحاولة تمكين المرأة وإرساء دورها السوسيو-اقتصادي في المجتمع باعتبارها أحد معايير النمو، وهذا ما يفسر التوجه العالمي الذي يسعى حثيثا لإعطائها المكانة اللائقة في هذا المجال باعتبار إمكانية تأثيرها الإيجابي في مسار التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص.

والجزائر كسائر دول العالم، عرفت مؤخرا تطورا ملحوظا وملموسا على مستوى المقاولات النسوية، وأصبحت المرأة تساهم في مجال التنمية على عدة أصعدة ومجالات، وهذا ما يفسر التوجه السياسي الداعم لها من خلال تبني العديد من السياسات والبرامج والآليات التنموية المساعدة على إنشاء المؤسسات، إلا أن الاحصائيات لا تعكس حجم التوقعات نظير الجهود المبذولة، فدخول المرأة الجزائرية عالم المال وريادة الأعمال لا يعتمد فقط على الموارد المالية ووسائل الإنتاج بل يتحدد أيضا بمجموعة من العوامل الثقافية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والتي من شأنها أن تشجع أو تقلص الاستعداد المقاولاتي عندها، كما تواجه النساء اللاتي استطعن تحدي حاجز الإنشاء جملة من العوائق والتحديات التي يمكن أن تؤثر على سيرورة مؤسساتهن ونجاحها.

ومن خلال هذه الدراسة، حاولت الباحثة تقديم صورة توضيحية حول موضوع الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية وكيفية مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، والتطرق إلى مختلف العوائق والتحديات التي تواجهها وكيفية التخفيف من وطئتها وضمان نمو مقاولاتي نسوي مستدام، وهذا من خلال تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول, حيث تضمن الفصل الأول إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، ومبررات اختيار الموضوع وأهدافه، ثم تحديد أهم المفاهيم التي تناولت الموضوع، والتعرض إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة به، أما الفصل الثاني فقد تم التركيز فيه على أهم المقاربات النظرية المفسرة لموضوع الدراسة

والمرتبطة بظاهرة المقاولاتية والتنمية المستدامة، بينما تم التطرق في الفصل الثالث إلى سوسيولوجيا المقاولاتية النسائية في الجزائر، من خلال استعراض التطور التاريخي للمقاولاتية وأهم الأساسيات حولها وصولا إلى التحديات التي تواجه المرأة المقاولة وجهود الدولة الجزائرية في سبيل تمكينها وتعزيز دورها في المجتمع، وتناول الفصل الرابع موضوع التنمية المستدامة، حيث تم التركيز على التطور التاريخي للمفهوم واستعراض أهم الأساسيات حوله وصولا إلى الحديث عن الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيقه.

أما الفصل الخامس والأخير فقد تم من خلاله استعراض إجراءات البحث الميداني بالإشارة إلى منهج الدراسة ومجالاتها، وعينة الدراسة وأهم الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، ثم محاولة تحليل البيانات التي تم جمعها، وأخيرا عرض النتائج المتوصل إليها على ضوء الدراسات السابقة والنظريات التي تم الإشارة إليها.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تمهيد

أولا- الإشكالية

ثانيا- مبررات الدراسة

ثالثا- أهداف الدراسة

رابعا- أهمية الدراسة

خامسا- ضبط المفاهيم

سادسا- الدراسات السابقة

خلاصة

تمهيد:

لا يمكن لأي باحث أن يشرع في دراسة أي ظاهرة ما دون أن تكون قد شدت انتباهه وأثارت في ذهنه جملة من التساؤلات والاستفسارات التي تستدعي البحث والتقصي، والإجابة عنها بكل موضوعية.

وعليه، فقد خصصنا هذا الفصل لعرض الإطار العام للدراسة، متضمنا إشكالية الدراسة، والتي على أساسها يتم طرح مختلف التساؤلات الفرعية، وكذلك الفرضيات، بهدف اختبارها إضافة إلى دواعي وأسباب اختيار الموضوع، أهميته، والأهداف المرجوة منه، ثم التعرض إلى أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث، وإزالة أي غموض أو لبس يكتنفها، وأخيرا عرض أهم الدراسات السابقة حول موضوع البحث، لما لها من أهمية كبيرة خاصة في كونها تشكل خلفية نظرية يرتكز عليها الباحث في موضوعه، ولا يمكن لأي دراسة علمية أن تنطلق من العدم.

أولا- الإشكالية:

يواجه العالم اليوم أزمات وتحديات كبرى في ظل نظام اقتصادي عالمي أفرزته التطورات والتغيرات الجذرية والسريعة الحاصلة، فمن أهم القضايا التي كانت تشغل بال المفكرين والمختصين وتركز عليها الدراسات والأبحاث في مختلف الدول والحكومات هي قضية التنمية عامة والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، نتيجة لتعقد واتساع مشكلات الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وباعتبار التنمية الاقتصادية تعد من المعايير الثابتة لقياس تطور المجتمعات، وخطوة مهمة وجوهرية لوضع الأمم على الطريق الصحيح لتحقيق التطور والنجاح، وإلى غاية وقت ليس بالبعيد ظل اهتمام مختلف الحكومات منصبا حول كيفية تحقيقها، وجعلت منها هدفا تسعى إلى الوصول إليه، باعتبارها عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والرقي الاجتماعي وأداة فعالة للقضاء على مسببات التخلف والفقر...إلا أن المفهوم تغير بمرور الوقت وبتغير أسلوب التفكير الإنساني، الذي أصبح يميل إلى العقلنة والرشاد، فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة، أصبح اليوم الحديث منصبا حول التنمية المستدامة.

ومنذ تسعينات القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، ومطلبا عالميا ينادي به الجميع لتحقيق العدالة والإنصاف والمساواة في توزيع الثروات بين مختلف الجهات والأجيال، وأداة مهمة لمواجهة التحديات المتنامية لأفراد المجتمع، خاصة بعدما شهد العالم في الآونة الأخيرة اختلالات بيئية واجتماعية واقتصادية جاءت نتيجة للجشع الإنساني والاستغلال غير المعقلن للثروات، والتي أصبحت لا تهدد فقط استمرارية وتقدم المجتمعات ورفاهية الانسان، بل أيضا تهدد وجوده وحياته على هذا الكوكب، وغدت التنمية المستدامة هي المنفذ الوحيد والأداة الفعالة لعلاج هذه الاختلالات والتي يمكن أن تجنب العالم الانعكاسات السلبية المترتبة عن النموذج التقليدي الذي ساد خلال العقود الماضية.

فالتنمية المستدامة تقوم على مبدأ دمج القضايا البيئية مع متطلبات التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الفورية للشعوب، دون المساس بتطلعات الأجيال القادمة.[1]

وسعي الدول لتحقيق هذه التنمية المنشودة، القائمة على الاستقرار والأمن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي والبيئي لا يكون إلا من خلال قيام مشاريع مقاولاتية، فالمقاولات هي عصب كل تنمية

[1] سمير العبدلي، **مفهوم ومبدأ التنمية المستدامة**، وزارة البيئة التونسية، عن موقع https://www.environement.gov.tn، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/10/13، الساعة 14:13.

اقتصادية، واللبنة الأساسية لمعظم الاقتصاديات في العالم، لذا يحظى النشاط المقاولاتي بأهمية بالغة داخل النسيج الاقتصادي في كل الدول، لما له من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك راجع إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على تخطي العديد من المشاكل التي لم تستطع المصانع الكبيرة تجاوزها وانفتاحها على المحيط الخارجي واستيعابها لمختلف التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة كتغيرات السوق وأزماته، وأنها ليست مكان للإنتاج فقط ولكن فضاء قادر على تحقيق وضمان شروط التوازن الاجتماعي، وأهم وسائل الإنعاش الاقتصادي من خلال دورها في التنمية وقدرتها على توفير مناصب الشغل وتميزها بالابتكار والابداع المستمر.

ولقد أصبحت مختلف الدول والحكومات تبحث في كيفية تطوير الأبحاث والدراسات المهتمة بظاهرة المقاولاتية، سعيا منها لتحسين مناخ الأعمال وتذليل مختلف الصعوبات وحث المزيد من الشباب لولوج هذا المجال، حيث تؤكد الأبحاث والاحصائيات التي أجريت في مختلف بلدان العالم، على أن إنشاء مناصب العمل يتحقق بشكل كبير عن طريق المقاولات، فجاء في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "O.EC.D": «تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في ترقية نمو اقتصادي قادر على خلق المناصب وهذا بالمساهمة في رأس المال الاجتماعي الثقافي والبيئي للأمم... كما أنها تشكل عنصرا مهم لحركية كل اقتصاد».[1]

ومن غير الممكن التحدث عن نمو اقتصادي وتنمية مستدامة دون ادماج المرأة التي تمثل نصف المجتمع، وبالتالي نصف طاقاته الإنتاجية، خاصة في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال، حيث أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، ومدى وجودها أو عدمه هو الذي يفرق بين درجة نمو مختلف الاقتصاديات في العالم، وبتحسن المستوى التعليمي للمرأة وزيادة وعيها الفكري واقتناعها بضرورة المساهمة الفعالة والإيجابية في عملية البناء الحضاري والتنموي لمجتمعها، وانتقالها من الحاجة إلى إثبات الذات على المستوى الأسري والاجتماعي وفي ميدان العمل التقليدي، إلى الحاجة إلى إثبات ذاتها على المستوى الاقتصادي والتنموي، من خلال ولوجها عالم المقاولاتية وريادة الأعمال وإثبات قدراتها على الابداع والابتكار، وإظهار إمكانياتها التسييرية والإنتاجية وتحقيق الكسب المادي، ودعم استقلاليتها المالية، كما أصبح دخول المرأة لمجال الأعمال يشكل دافع رئيس لتحقيق التنمية لما له من انعكاسات على الصعيد الاقتصادي للدول، وأصبحت بمثابة الركيزة التي لا يمكن الاستغناء عنها مثلها مثل الرجل،

[1] Hayet kandel, **Agglomeration des PME et développement techno logique**.(N.Pub),Algerie, 2005.P01.

حيث جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة في دورته المنعقدة سنة 2016: «ضرورة تعزيز تولي المرأة للأدوار القيادية ومشاركتها التامة، وعلى قدم المساواة في صنع القرار في جميع مجالات التنمية المستدامة» [1]. كما جاء في الفقرة "و" من نفس التقرير: «ضرورة اتخاذ تدابير تكفل للمرأة المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة في جميع الميادين وتولي القيادة على جميع ميادين صنع القرار في القطاعين العام والخاص وفي الحياة العامة والاجتماعية والاقتصادية السياسية، وفي جميع مجالات التنمية المستدامة».[2]

والجزائر كسائر دول العالم، أولت اهتماما كبيرا بقضية التنمية المستدامة ومجال المقاولاتية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها نتيجة للانفتاح على الاقتصاد العالمي والتي مست قطاعات ومجالات متنوعة، أدت إلى تفعيل الأعمال الحرة وظهور واسع للمشاريع الاستثمارية الخاصة، حيث راهنت على المقاولاتية وريادة الأعمال من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبغية الوصول إلى هذا الهدف لجأت الجزائر إلى استحداث العديد من البرامج والآليات من أجل إرساء قواعد اقتصاد السوق وتحسين أداء المؤسسات، وتشجيعها الواسع للشباب على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات جديدة للاستثمار واستحداث أجهزة ووكالات خاصة لهذا الغرض كآليات المرافقة، حاضنات الأعمال، دور المقاولاتية على مستوى الجامعات، وكآليات الدعم، مسرعات الأعمال...الخ، وغير ذلك من المجهودات المبذولة في هذا الشأن للاستفادة وبشكل فعلي من كفاءة المورد البشري لديها في ميدان ريادة الأعمال هذا من جهة، ومن جهة أخرى أولت اهتماما كبيرا بالمرأة باعتبارها مورد بشري هام لا يمكن تجاهله أو استبعاده أو الاستغناء عنه.

ولم تكن المرأة الجزائرية بمعزل حول ما يحصل حولها في خضم البرامج والسياسات التنموية المسطرة، وفتح المجال أمامها لاقتحام عالم المال وريادة الأعمال في شقه المقاولاتي، وتمكينها من إقامة مشاريعها الخاصة، واستفادتها من مختلف البرامج والسياسات المسطرة وكمثال على ذلك حصلت المرأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على 06 مشاريع من أصل 10 مشاريع استثمارية[3]. إلا أن الاحصائيات لا تعكس حجم التوقعات نظير الجهود المبذولة وبقي دورها في المجال المقاولاتي ضئيلا

---

[1] هيئة الأمم المتحدة، لجنة وضع المرأة، **التمكين للمرأة، التنمية المستدامة**، المنعقد بين 14 و24 مارس 2016، عن موقع https://www.onufemmes.org، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/09/25، الساعة 15:30.

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد سليم قلالة، **المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي قيادة وتنمية**، أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، المنعقد أيام 25-27 فبراير بالجزائر 2013، المجلد الأول، القاهرة، 2014، ص 97.

مقارنة بالرجل ومقارنة بالدول الأخرى سواء العربية أو الغربية، ولايزال عملها في مجال المقاولاتية يشكل تحديا أمام مختلف العوائق والصعوبات التي تواجهها في فضاء ذكوري بامتياز، حيث جاء على لسان المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل أن «نسبة إدماج المرأة الجزائرية في عالم المقاولاتية لازالت ضعيفة حيث لا توجد سوى 400.000 امرأة ناشطة في مجال العمل الحر».[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن دخول المرأة الجزائرية عالم المقاولاتية، لا يرتبط فقط بالموارد المالية ووسائل الإنتاج والتسهيلات الحكومية والمؤسسات الداعمة، بل يرتبط أيضا بمجموعة من العوامل، السياسية، الاقتصادية وخاصة الاجتماعية والثقافية منها، والتي من شأنها تشجيع أو تقليص الاستعدادات المقاولاتية عندها.

ومن أجل تنمية الفكر المقاولاتي لدى هذه الشريحة وبناء شخصية المرأة المقاولة التي تنجح في إنشاء مشروعها الخاص وتطويره والمحافظة عليه، لابد من أن تتمتع بثقافة مقاولاتية داعمة لها، تبني معارفها ومكتسباتها، وتساعدها على صقل استعداداتها وخصائصها النفسية وقيمها وقدراتها، كالثقة بالنفس والمبادرة والابداع والشعور بالمسؤولية والمخاطرة، ثم وضع هذه المهارات حيز التنفيذ في العملية المقاولاتية، لأن الثقافة المقاولاتية مرتبطة بالاتجاه الإيجابي نحو المغامرة الشخصية والتجارية وعالم اللأكادة، كما تعد من العوامل المهمة التي تحدد توجهات الأفراد نحو مبادرات المقاولاتية وتروج لإمكانيات حدوث تغيرات جذرية في المجتمع، فالاقتصاديات الحديثة التي شهدت نموا وازدهارا تشترك في تبنيها لثقافة المقاولة وريادة الأعمال التي لا تنشأ إلا بمساهمة كل أفراد المجتمع، بداية من الأسرة والبيئة والمحيط (المجتمع) والمؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها، وضرورة وجود تزاوج بين ثقافة المرأة وثقافة المجتمع ووجود تفاعل بين طرفين الأول مقاولاتي والثاني مجتمعاتي وذلك بتشجيع المرأة وتثمين دورها في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال.

وبناءا على ما سبق، جاءت مساهمتنا في حقل سوسيولوجيا المقاولة النسائية لتوضح مدى تمتع المرأة الجزائرية وتشبعها بثقافة المقاولاتية التي تمكنها من إقامة مشاريعها الخاصة ومساهمتها في التنمية المستدامة، وبالتالي فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنها تتمثل في التساؤل الرئيس الآتي:

- ✓ كيف تساهم المرأة الجزائرية المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

[1] Rania shanhan, **le rôle de la femme algérienne dans l'économie national**, agence de presse algérienne, d'après le site, https://www.aps.dz/economie. Le 12/12/2022. a 16 :40

ويتفرع عن هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

1. هل آليات وإجراءات الدعم التي طبقتها الدولة من أجل ترقية مجال المقاولاتية النسوية كافية لنشر ثقافة المقاولاتية لدى هذه الفئة ؟
2. هل المحيط الاجتماعي والثقافي يشجع المرأة الجزائرية على دخول مجال المقاولاتية ويساعدها على إنشاء مشروعها الخاص ؟
3. ماهي تجليات المقاولة النسوية في مجال التنمية المستدامة ؟
4. ماهي معوقات النشاط المقاولاتي النسوي في الجزائر؟، وماهي الحلول المقترحة لتفعيله ؟

ثانيا- مبررات الدراسة:

لقد وقع اختيار الباحثة، على موضوع: "الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية والتنمية المستدامة" على حساب مواضيع أخرى لعدة مبررات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الفضول العلمي للاطلاع على كل ماله علاقة بميدان المقاولاتية النسوية نظرا للرغبة الشخصية في إنشاء مؤسسة خاصة مستقبلا.
- الميول الشخصي للموضوع والرغبة في التعرف على مدى تمتع المرأة الجزائرية بثقافة المقاولاتية ومساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.
- حداثة الموضوع وارتباطه الوثيق بتخصص علم اجتماع تنظيم وعمل.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية، كون هذه الدراسة هي من بين الدراسات التي اهتمت بموضوع الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية والتنمية المستدامة.
- يحتل موضوع الثقافة المقاولاتية لدى المرأة أهمية بالغة خاصة في الفكر المعاصر، إلا أنه لم يأخذ حقه من البحث والتقصي، ولم تتطرق له الدراسات بالشكل اللائق الذي يستحقه.
- قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع في الجزائر إذا ما قورنت بعددها الكبير في الدول المتقدمة وفي دول الجوار.

ثالثا- أهداف الدراسة:

لكل بحث علمي أهداف يسعى الباحث إلى الوصول إليها وتحقيقها من خلال بحثه، إذ هناك أهداف علمية متمثلة في وضع تصور واضح لموضوع الدراسة وإثراءها، وأهداف عملية تساعد على الخروج من

حيز المعارف النظرية ومحاولة مطابقة ما هو نظري مع الواقع الميداني، وعليه فقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية وكيفية مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، هذا المجال الذي عرف سيطرة ذكورية بامتياز وذلك من خلال:

- الوقوف على جهود الدولة الجزائرية في مجال تطوير النشاط المقاولاتي النسوي ومدى تشجيعها ونشرها لثقافة مقاولاتية لدى هذه الشريحة، والتي تمثل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية.
- تسليط الضوء على دور المحيط الاجتماعي والأسري للمرأة المقاولة ومدى دعمه لنشاطها المقاولاتي.
- الكشف عن كيفية مشاركة ومساهمة المرأة الجزائرية المقاولة في عملية التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي.
- رصد مختلف المعوقات والصعوبات التي تواجه المرأة الجزائرية في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال، رغم الإجراءات القانونية التي تدعم حقوقها، ومحاولة الوصول إلى حلول من شأنها تمكين المرأة وفتح المجال أمامها لولوج عالم المال وريادة الأعمال والتي من شأنها ترقية مجال المقاولاتية النسوية وتفعيله وإتاحة الفرصة أمام المرأة الجزائرية لإثبات ذاتها في وسط ضل لعقود تحت السيطرة الذكورية

رابعا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على شريحة هامة من المجتمع الجزائري، آلا وهي فئة النساء والتي تمثل نصف المجتمع، وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وباعتبار أن المقاولاتية أصبحت من أهم الآليات والاستراتيجيات التي لجأت اليها الجزائر كتوجه جديد، وكحل بديل للقضاء على ظاهرة البطالة وتوفير مناصب الشغل، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق التقدم والرقي ودفع عجلة التنمية ومواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي، خاصة في مجال مساهمة المرأة المقاولة في مجال التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي أصبحت تمثل الهدف المنشود لدى كل الاقتصاديات في العالم.

كما تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يبحث في تحديات العنصر النسوي في عالم المقاولاتية وريادة الأعمال، ودخول المرأة الجزائرية لعالم عرف سيطرة ذكورية بامتياز استمرت لعدة عقود في ظل منظومة من العادات والتقاليد التي تتميز بالصرامة كون المجتمع الجزائري ورغم التطور الذي عرفه إلا أنه لازال مجتمعا محافظا.

كما ترتبط هذه الدراسة ارتباطا وثيقا بتخصص علم اجتماع تنظيم وعمل وتدخل ضمن الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي، كمجال لم يلقى حظه الكبير في الأبحاث والدراسات الاجتماعية، بالرغم من أن المرأة تشكل طرفا مهما في معادلة خلق التوازن الاجتماعي وتحقيق التنمية المحلية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص.

خامسا- ضبط المفاهيم:

إن القيام بأي بحث علمي يقودنا بالضرورة لتحديد بعض المفاهيم الأساسية، نظرا لأهميتها في فهم الموضوع ومعالجته، ضمن الأطر المحددة له، وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل البحث العلمي.

وبما أن هذه الدراسة تتضمن العديد من المفاهيم وجب علينا تحديدها، حتى يرفع أي لبس في فهم محتوى البحث، ولهذا وجب علينا الوقوف على المفاهيم التالية:

1) مفهوم الثقافة: (Cultur)

الثقافة لغة هي كلمة مشتقة من (ث ق ف): وتدل على الحدق والفطنة أو التعديل والتقويم، ويقال "ثقف الرجل" أي صار حادقا، فطنا، فهماً، ويقال "امرأة ثقاف" على وزن سِحاب: أي فطنة.[1]

كما تعني كلمة ثقافة: كل ما يضيء العقل، ويهذب الذوق وينمي موهبة النقد، وباشتقاقها (التثقيف): يكون معناها الاطلاع الواسع في مختلف فروع المعرفة ويقال شخص مثقف.[2]

أما اصطلاحا: فمع شيوع كلمة "الثقافة" أختلف في تحديد معناها ككثير من المصطلحات المعاصرة، فمنهم من يقصر مفهوم الثقافة على الجانب المعرفي في الحياة أي ما تعلق بالعلم، والفكر والأدب والفن، ومنهم من يوسع مفهومها ليشمل الجانب الوجداني والروحي والديني والجانب العلمي والسلوكي، وعليه فقد قدمت عدة تعاريف حولها، نذكر منها:

عرفها السيد حنفي على أنها: "أفكار ومعارف وإدراكات مخروجة بقيم وعقائديات ووجدانيات، تعبر عنها أخلاق وعادات وآداب وسلوكيات، كما يعبر عنها بعلوم وآداب وفنون متنوعة ومعنويات [3].

---

[1] محمد قطب سليم، **المجتمع والثقافة والشخصية، دراسات في علم الاجتماع الثقافي**، دار السلطان، مصر، (د ت)، ص 28.

[2] إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، ط 5، مصر، 2011، ص 192.

[3] السيد حنفي، **علم الانسان، الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية**، دار الكتب والدراسات العربية، ط 16، مصر، 2002، ص 272.

أما مالك بن نبي فيذهب في تعريفه للثقافة بأنها:" المحيط الفكري والفني والاجتماعي والأخلاقي والروحي...الذي يحتضن الوجود الإنساني في المجتمع ويدعمه بالخبرة المعرفية والسلوكية والأخلاقية والجمالية... وفي هذا المحيط تتشكل طباع وشخصية وذوق الفرد الثقافي، فهي نظرية في المعرفة ومنهج في السلوك، وطريقة في العمل والبناء".

وعرفها مالينوفيسكي (Malinowiski) الثقافة هي:" وسيلة تحسين من وضع الإنسان حيث يستطيع مواكبة التغيرات الحاصلة في مجتمعه أو بيئته، عند تلبية حاجاته الأساسية".[1]

وبناءا على ما سبق، فالثقافة هي مجموع العناصر المادية واللامادية، المكونة لمجتمع ما، والتي تشيع فيه ويتألف عليها أفراده، وتصبح تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى، وتكسبه طابعه الخاص، وتظهر هذه الثقافة في العمران، اللباس العادات والتقاليد والأعراف، واللغة الدين وطريقة التفكير، إضافة الى طبيعة العلاقات والأفكار السائدة في ذلك المجتمع ...إلخ، وتتميز هذه الثقافة بكونها تراكمية وقابلة للانتشار من مجتمع إلى آخر ومن جيل إلى آخر.

2) مفهوم المقاول: (Entrepreneur)

المقاول لغة كلمة فرنسية (Entrepreneur) مشتقة من الفعل (Entreprendre) والذي معناه باشر، التزم، تعهد وبالنسبة للغة الإنجليزي فيستعمل نفس الكلمة للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.[2]

المقاول (اسم) من قاول: وهو من التعهد بالقيام بعمل معين،[3] ويراد بالمعنى المتداول أنه منشئ أو متعهد، مؤسس صاحب عمل، وهذا المصطلح يشمل النساء والرجال [4].

أما اصطلاحا: فقد تعددت التعاريف الخاصة بالمقاول باختلاف الباحثين والأخصائيين وباختلاف تخصصاتهم.

فحسب فريدريك شمبيتر (F.shumpeter) "المقاول هو ذلك الشخص الذي يستغل الفرص الناتجة عن اختلالات توازن السوق بحثا عن تكسير الروتين، من أجل التغيير"[5] فهو عامل اقتصادي وظيفته

---

(1) السيد عبد العاطي السيد، **المجتمع والثقافة والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 8.

(2) Ferdinand Racel, **Dictionnaire linguistique**, Edition d'organisation, Paris, 2006, P 170.

(3) عبد الهادي ثابت، **اللسان العربي الصغير**، قاموس عربي عربي، دار الهادية قسنطينة، 2001، ص 460.

(4) Mokhtar lakhal, D**ictionnaire d'économie contemporaine et des principaux faits politiques et sociaux**, Edition 3, Paris, 2002, P 299.

(5) عبد الهادي الدبيزي، **المقاولاتية روح وابتكار**، دار الشروق الأردن، 2019، ص 49.

هي أداء مجموعات جديدة من الإنتاج، تتوافق مع الاستهلاكية الجديدة وأساليب الإنتاج الجديدة، والأسواق الجديدة أو أنواع جديدة من التنظيم الصناعي ولتحقيق هذه التوليفات، يجب أن يكون صاحب المشروع قادرا على إدراك الفرص، ومعرفة كيفية استغلالها واستخلاص القيمة منها... فهو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة لتحويل فكرة جديدة إلى ابتكار ناجح [1].

أما الاقتصادي الفرنسي كانتيون (R.cantillon) والذي يعد أول من اهتم بدراسة المقاول في القرن الثامن عشر من الجانب الاقتصادي، فقد عرفه بأنه:" هو الذي يقود المبادلات في السوق مشتريا من المنتجين وبائعا للمستهلكين" [2].

كما يقول أيضا أن "المقاول هو ذلك الشخص الذي يتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابه الخاص، وهو الشخص الذي ينتج منفعة جديدة لحسابه الخاص من ابتكار منتوج جديد" [3].

ويرى بيتر دراكر (P. Druker) أن المقاول هو:" ذلك الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة''، أما الاقتصادي الإنجليزي كينز (Keynes) فحسبه:" المقاول هو ذلك العون الاقتصادي الذي يجند أموالا معلومة بهدف تحقيق عوائد غير مؤكدة" [4].

ويعرفه ماكليلاند (Mc lelland) بقوله:" المقاول هو انسان غير تقليدي والذي يقوم الاعمال بطريقة مميزة ومبتكر، فالمقاول الناجح يظهر قدرة عالية على فهم محيطه، ويتعامل مع الآخرين بإيجابية واستثمار أفضل ما لديهم من قدرات لتحقيق مفهوم المقاولة المؤسساتية [5].

أما الاقتصادي الفرنسي ساي (Say) فقد عرف المقاول بأنه" وسيط بين العالم (Le savan) الذي ينتج المعرفة والعلم، والعامل الذي يطبقها في المجال الصناعي، وهدفه من وراء ذلك زيادة الإنتاج

---

[1] علي فلاح الزعبي، **العوامل المؤثرة على الابداع في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 10، الأردن، 2011، ص 178.

[2] فاطمة صافر مصطفاوي، **نظام المقاولاتية في الحد من البطالة –بين النظرية والتطبيق**، دار الأيام، عمان، الأردن، 2019، ص 35.

[3] روجي البعلبكي، **المورد الثلاثي**، دار المعلم للملايين، ط 4، بيروت، 2008، ص 660.

[4] زايد مراد، **الريادة والابداع في المشروعات الصغيرة**، مداخلة في ملتقى حول المقاولاتية، جامعة بسكرة، 2010، ص 07.

[5] أيمن عادل عيد، **التعليم الريادي كمدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والامن الاجتماعي**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية، 2014، ص 125.

وبالتالي الحصول على أكبر قدر من الأرباح (...) بحيث تتوفر فيه مجموعة من الشروط وهي: الإنتاج، القدرة والدقة في تحديد الأشياء" [1] بمعنى أنه يحدد الاحتياجات والوسائل وكيفية إشباعها.

ويقول عالم الاقتصاد الإنجليزي مارسال (A.Marsall) أن "المقاول هو رجل الأعمال الذي يحب المجازفة عن طريق ابتكار شيء جديد يقلص من تكلفة الإنتاج، وبالتالي قد ينجح في عمله هذا أو لا ينجح"[2]، حيث يرى "مارسال" أن المقاول هو شخص مغامر ومبتكر هدفه التقليص من النفقات إلا أنه غير متيقن من نجاحه في تحقيق الأرباح.

أما المرأة المقاولة، فكل التعاريف تتفق حول جملة من المعايير والمميزات التي تختص بها هذه المرأة بالرغم من عدم وجود اختلاف بين تعريف المرأة المقاولة والرجل المقاول إلا من ناحية النوع الجنسي.

ونذكر التعريف التالي والذي يعد أكثر شمولا:

"المرأة المقاولة هي كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماديا، إداريا واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري(...) فهي شخص يتحمل المخاطرة المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، تديرها بطريقة إبداعية، وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة" [3].

وبناءا على ما سبق، فالمقاول هو كل شخص مبدع ومبتكر قادر على تحمل المخاطر وتحدي الصعاب، لديه أفكار يسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع، من خلال إنشاء سلع وتلبية حاجات المجتمع بهدف جني أرباح وتحقيق مكانة اجتماعية مرموقة.

3) مفهوم المقاولاتية: (Entrepreneurship)

ينحدر أصل مصطلح المقاولاتية، وباللغة الفرنسية (Entreprenariat) من الناحية اللغوية من الفعل "قاول" أي فاوض وجادل، ويقال "المقاولة" هي اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يقوم للآخر بعمل معين بأجر محدد في مدة معينة [4].

---

[1] فاطمة صافر مصطفاوي، مرجع سابق، ص 36.

[2] S. Balland et A.Bouvier, **Management des Entreprise**, Edition BUMOD, Paris 2015, P 09.

[3] Rapport du groupe conseil sur l'entreprenariat féminin, **les défis des entrepreneurs**, Québec, 2000, P 09.

[4] معجم المعاني الجامع، **معجم عربي عربي**، عن موقع https://www.almaany.com، تمت زيارة لموقع بتاريخ: 2023/02/23، الساعة 20:13

المقاولة صيغة مبالغة، على وزن "مفاعلة" أي ما يقتضي المشاركة من أطراف متعددة، وأصل اشتقاقها الفعل "قال، يقول، قولا، ومقالا، وقاوله في أمره وتقاولا، ومعناها، المفاوضة والمجادلة [1].

أما اصطلاحا، فقد تعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم المقاولاتية، وأخذت حيزا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية، كما اختلفت الاتجاهات والنظريات التي حددت مفهومها، فمنهم من عرفها بأنها: "مبادرة من طرف فرد أو مجموعة أفراد جمعتهم المناسبة لإنجاز أو اقتناص فرصة أعمال، والهدف ليس بالضرورة أن يكون ذو طابع مالي، من أجل إنشاء تنظيم معين، فقد يكون هيئة أو مؤسسة، يؤدي إلى خلق قيمة جديدة، لصالح أطراف مستفيدة من هذا المشروع"[2].

أما السوسيولوجي الفرنسي مارسال موس (M.Mauss) 1872- 1950 فيرى أن المقاولاتية هي "الفعل الذي يقوم به المقاول، والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة بحد ذاتها، فهو عمل اجتماعي بحث" [3].

وحسب البروفيسور الأمريكي ستيفنسون (B.Stevenson) من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، فالمقاولاتية هي:" اكتشاف الأفراد لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها" [4].

أما غارتنر (Gartner) فيعرفها بأنها "عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر، وإنشائها يستوفي في حالات مختلفة، الإنشاء، إعادة بعث المؤسسة، تفعيل المؤسسة" [5].

كما عرفها آخرون بأنها:" جميع الوظائف والأنشطة والإجراءات التي تشكل جزءا من إدراك الفرص وإنشاء منظمات لإستغلالها" [6].

وهناك من يعطي مصطلح آخر للمقاولاتية، ففي دول المشرق عموما تعرف بريادة الأعمال حيث تعرف بأنها:" مجموعة الصفات المركبة التي تجعل صاحبها (الريادي) مستعدا للدخول في إنشاء أو

---

(1) معجم اللغة العربية المعاصر، عن موقع https://www.arabdict.com، تمت زيارة لموقع بتاريخ: 2023/01/20، الساعة: 15:20

(2) فاطمة صافر مصطفاوي، مرجع سابق، ص 38.

(3) خضري توفيق وحسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسارات والمحددات، واقع وآفاق المحاسبي**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني المنعقد يومي 5 و6 أفريل بجامعة خنشلة، 2013.

(4) يحي مزيودي، **المقاولات علم وفن وإدارة**، الشركة العلمية للكتاب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 14.

(5) عبد العالي الصنهوري، **المقاولاتية في عالم الاستدامة-بين النظرية والواقع**، دارالهدى، القاهرة، 2019، ص 83.

(6) William bygarv, Andrew, **entrepreneurship**, Second edition, wiki, Angleterne, 2010, P 49.

تطوير مشروع معين لحسابه، يضع فيه شيئا بارزا من الإبداع والابتكار التكنولوجي، الإداري، المالي، التسويقي، الثقافي، الاجتماعي أو العلمي...إلخ، كل ذلك من خلال المثابرة والإصرار والاستعداد لتحمل مخاطرة الخسارة بالدرجة نفسها للتمتع ببهجة الربح وإرضاء الذات، وبهذا فإن الروح العالية والممارسة الريادية تحقق نجاح المشروع وتضمن إمكانات تطويره إلى مشروع متوسط وبعد ذلك إلى مشروع كبير، أو مجموعة من مشاريع مكملة له أو متكاملة معه"[1].

ومما سبق يتضح لنا أن المقاولاتية هي عملية اقتناص واستغلال الفرص المتاحة من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد في الإطار القانوني من أجل إنشاء مؤسسة خاصة أو بتطوير وإعادة بعث مؤسسة موجودة مع الأخذ بروح المبادرة والابداع والابتكار والمخاطرة لدخول عالم اللأكادة من حيث تحقيق الربح أو الخسارة، وذلك بهدف خلق ثروات اقتصادية واجتماعية.

4) مفهوم الثقافة المقاولاتية: (Entrepreneurial Culture)

مفهوم الثقافة المقاولاتية يرتبط بالاتجاه الإيجابي نحو المخاطرة الشخصية، التي تدعم النشاط المقاولاتي وتحدد توجهات الأفراد نحو المبادرة المقاولاتية، وتعرف بأنها:" مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من الفرد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال، بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة... وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، إضافة إلى التخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم والمراقبة"[2].

كما تعرف بأنها:" مجموعة من التصرفات والصفات التي تدل على الإرادة والمبادرة والشروع فيما تريد عمله أو إنجازه بصفة جادة وقوية إلى النهاية، وهنا تصبح ثقافة المشروع ثقافة خاصة، لأنها تهدف إلى الإنتاج الجديد والتغير، وتكون ثقافة خلق وبناء"[3].

كما أن الثقافة المقاولاتية هي:" مجموعة من القيم الخاصة بالمقاول، منها الاستقلالية، الابداع، المسؤولية والرغبة والأخذ بالمخاطر، فهي مجموعة من المبادئ والقيم التنظيمية التي تصيغ الممارسة

---

(1) إبراهيم بدران ومصطفى الشيخ، **الريادية–الابداع في إنشاء المشاريع**، دار الشروق، الأردن، 2013، ص 263.

(2) سعاد نايف البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 35.

(3) زيدان عمر وعلاء الدين، **ريادة الأعمال، القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 09.

التسييرية وتوجهها لتحقيق الأهداف، كما أنها تعبر عن الفكر المؤسساتي والقيم الثقافية الجماعية، ومصادر هذه الثقافة متعددة، مرتبطة بثقافة المجتمع والثقافة الشخصية والمؤسسة"[1].

أما نموذج (Y.gass) و(P.Sabourin) فيلخص مفهوم الثقافة المقاولاتية في ابراز المراحل التي تقود إلى ظهور المقاولين وقسمها إلى ثلاث مجموعات هي:

أ- المسبقات: وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد.

ب- الاستعدادات: وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول، وهي: المحفزات، المواقف، الأهلية، الفائدة المرجوة، والتي تتفاعل، في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.

ت- التجسيد: أي تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع، وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية" [2].

وعليه فالثقافة المقاولاتية هي مجمل الأفكار والقيم والمهارات المعلومات والسلوكات التي يكتسبها الفرد من بيئته الاجتماعية، ويسعى إلى إبراز شخصيته من خلالها وإنشاء مشروعه الخاص، والتي تستمر معه من خلال ممارسة تلك المعارف والقيم واقعيا، بالمشاركة والتفاعل والابتكار والتجديد والقدرة على خلق هيكل تسيير وتنظيمي قادر على أداء مختلف الوظائف الإدارية من تنظيم، توجيه ورقابة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

فهي المحرك الذي يصيغ الأفكار المقاولاتية إلى أعمال مجسدة، من أجل النهوض بالمجتمعات وتنميتها.

وهناك بعض المصطلح القريبة واللصيقة بمصطلح الثقافة المقاولاتية نذكر منها:

☜ **الروح المقاولاتية: (Entrepreneurial Spirit)**

يلخصها ألبرت ماريون (A.Marion) بأنها:" الأفكار وطريقة التفكير والقدرة على الملاحظة... واكتشاف واستغلال الفرص".

---

[1] بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، 2015، ص 20.

[2] أوبختي عبد النصير، **دور الثقافة المقاولاتية في المشاريع التنموية**، دار العلماء المغرب، 2010، ص 43.

وحسب كيمي (S.Keamy) فهي:" الذهنية طريقة التفكير التي تقود الفرد أو الأفراد لملاحظة الفرص وتعبئة الموارد الضرورية لاستغلالها، وذلك لهدف خلق قيمة" [1].

☜ **التوجه المقاولاتي: (Entrepreneurial orientation)**

يشير بصفة عامة الى الصيغة الفكرية والسلوك المؤثر في صناعة القرارات والممارسات التي تؤدي للأداء المتفوق للأفراد والجماعات وكذا المؤسسات" [2].

5) مفهوم المرأة:

تعرف المرأة لغة بأنها: "أنثى المرأة"، وهو الإنسان الذكر وتطلق على البالغة من النساء وقد تلحق بها الهمزة فيقال "إمرأة" وتأتي بمعنى الزوجة، فيقال فلانة امرأة فلان، أي زوجته، كما يطلق اللفظ على لبنت والأم [3].

لفظ "المرأة" في اللغة مشتق من الفعل "مَرْأ": ويعني كمال الإنسانية، ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة مؤنثة.

ويقال جمع نساء من غير لفظها: وهي مؤنث الرجل.

وليس لكلمة "امرأة" جمع في اللغة العربية، ولهذا استخدم العرب كلمات أخرى كلها ترمز للمرأة دون الرجل وهي (نساء، نسوة) [4].

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف التي قدمت حول المرأة، فعرفها الكثير من العلماء والأدباء والفلاسفة، كل حسب اختصاصه، فمنهم من التجأ إلى الفن بمختلف ألوانه وعرفها بالعواطف، ومنهم من ذهب إلى المجتمع والواقع وموقع المرأة فيه، ومنهم من ذهب إلى العلم ليدرس تكوينها البيولوجي والنفسي والعضوي. كما عرفها حسين عبد الحميد رشوان بأنها:" ذلك النوع الثاني للجنس الإنساني، تشترك مع الرجل في خصائص مشتركة بينهما، وهما يكملان بعضهما البعض" [5].

---

[1] الزهرة بن سفيان، **محاضرات حول مفاهيم ونظريات المقاولاتية**، موجهة لطلبة الطور الثالث دكتوراه (LMD) جامعة بشار، 2019، ص 11.

[2] Fayolle (A), **le métier de créateur d'entreprise**, Edition d'organisation, on, Paris, 2003, P 68.

[3] مجد الدين محمد فيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص 1520.

[4] إبراهيم قلاتي، **قاموس عربي عربي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1997، ص 629.

[5] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 312.

أما شكسبير فيرى أن:" المرأة كوكب يستنير به الرجل ومن غيرها يبيت في الظلام"

كما عرفها آخرون بأنها:" شريكة الرجل في الحياة لها ماله وعليها ما عليه من حقوق وواجبات"[1].

أما الدين الإسلامي فيرى أن المرأة هي الأم والزوجة والأخت والابنة، العمة والخالة والجدة، وشريكة الرجل في تحمل مسؤوليات الحياة، وقد كلفها الله إلى جانب الرجل بمهمة الإستخلاف في الأرض، وتربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة سوية، وجعلها على درجة واحدة مع الرجل في التكريم والإجلال فمنح لها العديد من الحقوق حفاظا على كرامتها وعلى إنسانيتها، كالحق في الميراث، الحق في التعاقد، الحق في التعليم والتصرفات المدنية، الحق في الجهاد...إلخ[2].

وعليه، فالمرأة هي النوع الثاني من النوع البشري، وهي نصف المجتمع الإنساني وعنصر الالتقاء بين العائلة والعمل، فهي الأم والزوجة والأخت والابنة والعمة والخالة وهي المرأة المبادرة المسؤولة القادرة على تحمل الصعاب ومواجهة مختلف التحديات.

6) مفهوم التنمية:

تعرف التنمية لغة: بأنها كلمة مأخوذة من كلمة "النماء" وتعني الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه [3].

ولفظ التنمية أيضا جاء من الفعل "نما" أي زاد ومن "النماء" أي الخير والإصلاح [4].

ولفظ التنمية جاء من "النمو" (Growth) ويعني تغيرا كميا مجردا وغالبا ما يكون تلقائيا كزيادة عدد السكان، أما الإنماء فهو العمل وبشكل إرادي على إحداث تغير كمي [5].

أما اصطلاحا: فتعريف التنمية ظل مرتبطا بالخلفية النظرية والعلمية لصاحبه، فهناك من عرفها انطلاقا من البعد الاقتصادي، وهناك من عرفها انطلاقا من البعد الاجتماعي وهناك من عرفها انطلاقا من البعد البيئي، وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف التي قدمت حول مفهوم التنمية:

---

(1) عصام نور سرية، **دور المرأة في تنمية المجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 11.

(2) المرجع نفسه، ص ص 26- 34.

(3) مروان العطية، **المعجم الجامع، معجم معاني عربي عربي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 134.

(4) مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص 65.

(5) فلاح جمال الغزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المركزي**، دار دجلة، عمان، 2015. ص 55.

عرفتها هيئة الأمم المتحدة باعتبارها "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم قصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية"، فهي تشمل" تحقيق إمكانيات الذات الإنسانية، من خلال الحد من الفقر، البطالة، عدم المساواة والاستغلال الثقافي للذات"[1].

كما عرفها آخرون:" بأنها عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية، عن طريق إحداث بعض التغييرات الإيجابية في قطاعات العمل المختلفة، والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين مستوى معيشة الأفراد"[2].

وتعرف أيضا بأنها:" الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي، ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة، استخداما أكفأ وأشمل، بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان"[3].

ويرى كارل ماركس (K.Marx) أن "التنمية هي عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية"[4].

أما إيميل دور كايم فذهب في تعريفه للتنمية من منطلق أنها "عملية يتم من خلالها التحول من العلاقات الاقتصادية المحدودة للمجتمع التقليدي إلى المؤسسات الاقتصادية التجديدية المعقدة للمجتمع الحديث، وذلك بالاعتماد على تغير منسق من القيم والمواقف وأعراف الأفراد"[5].

كما عرفت التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمع، فعملية التنمية تتطور على شرطين الأول هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد والمجتمع)

---

(1) سمير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق الأردن، 2007، ص 24.

(2) مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص 67.

(3) فؤاد عبد المنعم أحمد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها**، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، مصر، 2001، ص 51.

(4) صلاح عثامنة، **التنمية الشاملة والبناء الاجتماعي**، دار العلماء، تونس، 1997، ص 243.

(5) محمد أحمد شفيق، **السكان التنمية "القضايا والمشكلات"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 28.

والثاني هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدود"[1].

والتنمية أيضا هي:" الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما كفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان"[2].

وعليه يمكن القول أن التنمية هي عملية الارتقاء بالشعوب والانتقال من الوضع الثابت للمجتمعات إلى وضع أفضل من الرفاه والاستقرار، فهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر ومخطط، تمس كل القطاعات، متخذة أشكالا مختلفة، تهدف إلى تحقيق التطور بما يتوافق واحتياجات الانسان الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والفكرية.

7) مفهوم التنمية المستدامة:

لقد تمت الإشارة سابقا إلى التعريف اللغوي للتنمية، وهنا يتم الإشارة إلى لفظ "الاستدامة" لغة.

"فالاستدامة" لفظ مشتق من الفعل "استدام" وأصلة "دوم" وله معاني متعددة منها، التأني في الشيء أو طلب دوامة والمواظبة عليه [3].

أما اصطلاحا، فقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية والبشرية، أي تنمية رأس المال البشري وتنمية المجتمعات المحلية، وفيما يلي سنلقي الضوء على بعض مفاهيم التنمية المستدامة.

وقد أشار مؤتمر "ريو دي جانيرو" لمفهوم التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي والحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل، ولكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها" [4].

---

[1] سعد طه علام، **التنمية والمجتمع**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 218.

[2] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص 12.

[3] مؤمن رشاد الدين، **قاموس المرام في المعاني والكلام**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2002، ص 14.

[4] وسام درويش، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص 71.

وجاء في تقرير بورتلاند (1987) الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك" أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع حاجاتها" [1]. أي العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة والحفاظ على حقهم من الثروات المتاحة.

ويرى البعض الآخر أن " مفهوم التنمية هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئة المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية[2].

أما محمد كامل شرقاوي فيرى أن "التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف الى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن ما هو متاح من الموارد المتجددة، وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة [3].

وهناك من يرى أن "التنمية المستدامة هي التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل، بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة" [4]. وجاء في تعريف منظمة الفاو للتنمية المستدامة بأنها:" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية [5].

وعرفها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة على أنها " التنمية التي بدونها تزداد خطورة التدهور البيئي واختلال التوازنات الطبيعية وتراجع الموارد الطبيعية، وتفاقم مشاكل الصحة وتزايد حدة الفقر وتراجع مستوى نوعية الحياة، كما أنها لا تلغي حاجات التنمية الاقتصادية، لكنها تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية، دون الإفراط في استغلال الموارد

---

(1) فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة والسياحة**، دار المعرفة، مصر، ص 76.

(2) عبد الرحمان رشوان، **التنمية المستدامة آفاق واعدة**، دار البديل، مصر، 2015، ص 82.

(3) مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص 81.

(4) عبد المنعم السيد علي، وسعد حسين فتح الله، **التنمية المستقبلية، المفهوم الاستراتيجيات، المؤشرات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، نصف سنوية، الجمعية العامة للبحوث الاقتصادية، العدد 03، القاهرة، 1994، ص 78.

(5) عبد الرحمان سيف سرداد، **التنمية المستدامة**، دار الراية، الأردن، 2015، ص 13.

الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط متوازنة للإنتاج والاستهلاك [1].

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول إن التنمية المستدامة هي تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وفي توزيع الثروات، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون أن تلحق أضرار بالطبيعة وبمصالح الأجيال القادمة، فهي ذلك التطور المخطط، الذي يراعي البعد البيئي ولا يجني ثمارا للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة، بحيث يقوم على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع.

سادسا– الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة أحد الأجزاء المهمة في خطة البحث العلمي، فهي بمثابة الجزء الثاني المتعلق بالإطار النظري وتمثل أرضية غنية بالمعلومات لمن لديه الرغبة في التعرف على كل جوانب المشكلة المدروسة، فالدراسات السابقة هي التراث الذي تناول الموضوع محل البحث، يرجع إليها الباحث من أجل الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع بحثه، ومن ثم القيام بدراستها بشكل جيد بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف الموجودة بينها وبين بحثه، وتحديد النقائص التي تشوبها إن وجدت، وإبراز الإضافات الجديدة التي سوف يقدمها في دراسته الحالية.

وفي هذا الإطار تحصلت الباحثة على بعض الدراسات السابقة، التي تعرضت إلى مواضيع مشابهة للدراسة الحالية نستعرضها فيما يلي:

1) **الدراسات المحلية:**

☜ **دراسة شلوف: (2009)[2]**

جاءت هذه الدراسة بعنوان "**المرأة المقاولة في الجزائر–دراسة سوسيولوجية**"، وهي عبارة عن رسالة ماجيستير في علم اجتماع تنمية وتسيير موارد بشرية، أجريت على عينة عشوائية بسيطة، تمثلت في 06

---

[1] بوساحة محمد لخضر وبحوص نسيمة، **دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة**، دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد01، تيسمسيلت، الجزائر، 2019، ص 71.

[2] شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر، دراسة سوسيولوجية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2009.

مقاولات، مأخوذة من مجتمع كلي يتكون من 607 مقاولة بمدينة قسنطينة، وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى امتلاك المرأة الجزائرية لمؤهلات تجعلها تدخل مجال المقاولاتية وتساهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تسليط الضوء على دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية والمعوقات التي تواجه المرأة المقاولة في نشاطها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها كما يلي:

- أن المرأة الجزائرية لديها المؤهلات والخصائص التي تجعلها تنجح في مجال المقاولاتية وتساهم بذلك بصورة ايجابية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.
- يعتبر دافع الحاجة من أهم العوامل الدافعة للمرأة لدخول عالم ريادة الأعمال، معتمدة في تمويل مشاريعها على الاستدانة من الأسرة والأصدقاء، عوضا عن البنوك.
- تتعدد المصاعب والمعوقات التي تواجه المرأة المقاولة في نشاطها، ويعد المجتمع أول هذه التحديات، إضافة إلى ذهنية الرجل المتسلط التي لازالت تعاني منها المرأة.

☜ **دراسة سوسطاح: (2010)[1]**

جاءت هذه الدراسة بعنوان "الفعل التنموي الأنثوي الجزائري بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية- المرأة المقاولة نموذجا"، وهي عبارة عن دراسة نشرت في مجلة كلية الآداب بجامعة عنابة، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية، قوامها 200 امرأة من صاحبات المشاريع الخاصة اللواتي ينشطن في محيط مدينة عنابة، وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع المرأة المقاولة في الجزائر ومساهمتها في التنمية، والاطلاع بشكل علمي على ظاهرة المرأة المقاولة في الجزائر، ورصد مختلف الجوانب والمتغيرات في حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الكشف عن مختلف الصعوبات التي تواجهها المرأة المقاولة وكيفية مواجهتها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت على النحو الآتي:

- تساهم المرأة المقاولة في عملية التنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء بتوفير مناصب شغل والمساهمة في الحد من ظاهرة البطالة، ودخل مستقل للأسر وتوفير منتجات تحقق الكفاية المحلية.

---

[1] سوسطاح سميرة، **الفعل التنموي الأنثوي الجزائري، بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية –المرأة المقاولة نموذجا–**، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزء 03، العدد 01، جامعة عنابة، 2010، ص ص 23-38.

- صاحبات المشاريع اللواتي استفدن من القروض هن صاحبات المشاريع المصنفة ضمن الصناعات التقليدية، المستفيدات من قرض قدره 400.000دج، والذي جاء في إطار آلية الدولة الخاص بالمرأة الماكثة بالبيت، لأن طبيعة عملهن تتطلب معدات ووسائل بسيطة.

- تواجه المرأة المقاولة عدة صعوبات، أهمها تلك الناجمة عن بيروقراطية الإدارة، كصعوبة ضبط الملف الخاص بالتمويل، وعدم وجود ضمانات كافية للحصول على القرض، إضافة إلى صعوبات ذات طابع سوسيوثقافي متعلقة أساسا بسيطرة الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية، والسيطرة الذكورية وعدم تكافؤ الأدوار داخل الأسرة، رغم تعلم المرأة وتكوينها وخروجها للعمل، وهيمنة العادات والتقاليد والأعراف.

☜ **دراسة أبو سالم: (2013)[1]**

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة–دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، ونشرت بمجلة "ديالى" للبحوث الإنسانية بالعراق".

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها 383 مفردة، وهدفت إلى تسليط الضوء على موضوع ثقافة الريادة لشركة سوناطراك في ظل التنمية المستدامة وذلك من خلال قياس دور ثقافة الريادة لشركة سوناطراك في التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية).

وقد أجابت هذه الدراسة عن تساؤلات البحث وتوصلت من خلال اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- وجود دور لثقافة الريادة لشركة سوناطراك في التنمية المستدامة.

- وجود دور لثقافة الريادة لشركة سوناطراك في بعدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إيصال الشركة لمنتجاتها إلى أبعد نقطة في العالم وكسب ثقة الزبائن، تمكين المرأة، تخصيصها مبالغ ضخمة للبحث والتطوير، تخفيض معدلات البطالة، التكوين والتدريب المستمر، استخدام التكنولوجيا الحديثة...الخ.

- عدم وجود دور لثقافة الريادة لشركة سوناطراك في مجال التنمية البيئية، خاصة فيما يتعلق باستغلال الثروات دون مراعاة لحقوق الأجيال القادمة والمحافظة على تلوث الهواء.

---

[1] أبو بكر أحمد أبو سالم، **ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة**، دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، العدد 58، جامعة ديالي، العراق، 2013، ص ص 278–325.

☜ **دراسة عباوي: (2015)[1]**

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي"، وهي عبارة عن رسالة ماجيستير في علم اجتماع تنظيم وعمل بجامعة سطيف، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة غير عشوائية وهي عينة كرة الثلج، وهذا لتعذر الاتصال بكل المقاولات المتواجدات بولاية سطيف ولعدم توفر احصائيات ومعلومات دقيقة عنهن.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على ما إذا المسارات الاجتماعية والثقافية لها تأثير على ولوج المرأة لعالم المقاولاتية، بعدما كان هناك تقسيم ثقافي للعمل تحكمه تقاليد وقيم اجتماعية لمجتمع ذكوري بامتياز، بالإضافة إلى الوقوف على مختلف الخطوات التي تمر بها المرأة المقاولة عند تأسيسها لمؤسستها الخاصة، وكذلك الاطلاع على الآليات الميكانزمات المساعدة على ظهور النساء المقاولات بالإضافة إلى الاطلاع على علاقة الأصول الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة في اختيار مشاريعها ومدى تأثيرهم على قرار اتخاذ المبادرة وولوج عالم المقاولاتية. وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج، والتي جاءت على النحو الآتي:

- المقاولة النسوية لازالت تبحث عن مكانتها في الاقتصاد الوطني رغم التقدم الذي حققته.
- النساء المقاولات يستثمرن في قطاعات يمتلكن فيها الخبرة، إضافة إلى مخزون من التراث العائلي والاجتماعي.
- أن معظم المقاولات يعتمدن على العائلة في تسيير مقاولاتهن، وأغلبيتهن توجهنا إلى هذا الميدان رغبة في تحقيق الربح، والخروج من دائرة الفقر وتحقيق الرفاهية والنفوذ الاجتماعي.
- تعاني المرأة المقاولة من صعوبات ومعوقات، تنوعت بين معيقات إدارية وتفشي البيروقراطية، والفساد الإداري ومعيقات اجتماعية كسيطرة العادات والتقاليد والأعراف وما تعانيه المرأة من نظرة دونية.

☜ **دراسة كواش وبن قمجة: (2015)[2]**

جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ "المقاولة النسوية في الجزائر، الأهمية، الواقع والتحديات"، وهي عبارة عن دراسة نشرت بمجلة المناجير الصادرة عن جامعة الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع

---

[1] الزهرة عباوي، **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 2، 2015.

[2] كواش خالد وبن قمجة زهرة، **المقاولة النسوية في الجزائر، الأهمية، الواقع والتحديات**، دراسة استطلاعية، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، العدد 02، دراية، الجزائر، 2015، ص ص 27- 47.

النساء المقاولات الجزائريات، والتحديات التي يواجهنها، واستشراف آفاق تقوية دور المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية وإبراز مكانتها في دعم النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال إبراز مكتسبات وإنجازات المرأة المقاولة كركيزة هامة للتنمية الاقتصادية، وإبراز الدور الذي قامت به مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش المقاولة النسوية الجزائرية، بالإضافة إلى توضيح التطور الحاصل في عدد المقاولات النسوية في الجزائر، والوقوف على مختلف التحديات التي تواجه النساء المقاولات ومحاولة معالجتها. وقد توصل الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج والتي جاءت على النحو الآتي:

- المقاولة النسوية تشكل قوة فاعلة داخل النسيج الاقتصادي، وأداة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة، حيث برزت مشاركتها في مجال المقاولاتية، كبديل لمواجهة ارتفاع نسب البطالة.
- ارتفاع عدد النساء المقاولات خاصة عن طريق اللجوء إلى الآليات التي اعتمدتها الدولة، ولكنها لم ترتقي بعد للمستوى المرجو منها، غير أن هناك عدة عراقيل تحول دون تقوية آفاق مشاركتها، خاصة ما هو ذو صبغة "نوعية" كشروط الحصول على التمويل.
- اقتحام المرأة الجزائرية المقاولة مجالات متعددة ومختلفة، كالإلكترونيات، البناء، النقل، الأشغال العمومية، الإعلام الآلي، الخدمات، التجارة وغيرها من النشاطات الاقتصادية.
- أعطيت للمرأة مكانة هامة تسمح لها باقتحام سوق الشغل، في ظروف ملائمة ولائقة، تستفيد في ظلها من خدمات كالتكوين والمرافقة، خلال كل مراحل المشروع حتى اكتماله، ليصبح وحدة اقتصادية منتجة في النسيج الاقتصادي، كما استفادت من إعانات وامتيازات توفر لها النجاح وتحقق لها الإدماج.

☜ **دراسة مسيخ وزيرق: (2021)[1]**

جاءت هذه الدراسة موسومة ب "دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة-إشارة إلى الشركة الناشئة ECOALF -ونشرت بمجلة المنهل الاقتصادي، بجامعة الوادي مستخدمة دراسة الحالة على مؤسسة ECOALF المختصة في إعادة تدوير النفايات.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة، وتوضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه الإبداع الأخضر في تميز الشركات الناشئة.

---

[1] أيوب مسيخ وسوسن رزيق، **دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة، الإشارة الى الشركة الناشئة ECOALF**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر 2021، ص ص 483- 496.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإبداع البيئي في الوقت الراهن أضحى أهم الخيارات الاستراتيجية لمواجهة المشاكل البيئية، كما أن مؤسسة ECOALF استطاعت خلق توليفة جديدة من المنتجات المبتكرة في مجال الموضة المستدامة انطلاقا من المواد المعاد تدويرها والمساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة، حيث صنفت كواحدة من أفضل المؤسسات الناشئة الصديقة للبيئة في العالم، وذلك من خلال السعي وراء هدف إزالة النفايات المضرة بالنظام البيئي وإعطائها حياة ثانية من منظور الاقتصاد الدائري وإعادة الرسكلة والمحافظة على 20 % مياه الصرف الصحي و50 % من الطاقة و60 % من تلوث الهواء في رسكلة العبوات البلاستيكية، والتقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من نوع (ثاني أكسيد الكربون بورا–ثاني أكسيد الكربون Sai وثاني أكسيد الكربون Shao.

2) الدراسات العربية:

☜ **دراسة الغزاوي والشرفات: (2014)[1]**

جاءت هذه الدراسة معنونة بـ "واقع التنمية المستدامة في البادية الأردنية–دراسة ميدانية على منطقة البادية الشمالية الشرقية"، نشرت بمجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب" بجامعة اليرموك بالأردن.

أجريت على عينة غير احتمالية (غير عشوائية) وهي العينة القصدية، متكونة من 200 مفردة من أصحاب المشاريع التنموية المنفذة بالبادية الشمالية الشرقية و10 مفردات من الجهات الممولة والداعمة والمنفذة للمشاريع.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية المستدامة في البادية الشمالية الشرقية من الأردن من خلال مساهمة أصحاب المشاريع المقاولاتية والتعرف على الوسائل المتخذة لتفعيلها والعوائد المحققة منها في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها كما يلي:

- مساهمة المشاريع المقاولاتية كان بمستوى جيد حيث أسهمت المشاريع التنموية في زيادة مستوى الدخل والتقليل من حدة الفقر والبطالة.
- العائدات الاجتماعية للتنمية المستدامة في البادية الشمالية الشرقية للأردن كانت بمستوى مرتفع وتمثل في اسهام الجهات الممولة للمشاريع بالتعرف على المؤسسات والاستفادة من خدماتها.

[1] فهمي الغزاوي وعبد الله الشرفات، **واقع التنمية المستدامة في البادية الأردنية**، دراسة ميدانية على منطقة البادية الشمالية الشرقية، اتحاد الجامعة العربية للأدب، المجلد 11، العدد 02، الأردن، 2014، ص ص 757– 800.

- العائدات الصحية للتنمية المستدامة في المنطقة محل الدراسة كان بمستوى متوسط وكان أكبر عائد صحي هو زيادة الوعي الصحي من خلال التثقيف الصحي.
- الوسائل المتخذة لتفعيل التنمية المستدامة من طرف الجهات الممولة تمثل في توفير المواد الأولية اللازمة لإنشاء وإقامة المشاريع التنموية.

☜ **دراسة تيكه وآخرون: (2019)[1]**

جاءت هذه الدراسة موسومة بـ "ريادة النساء للمشروعات الصغرى في مدينة مصراتة"، وهي عبارة عن مداخلة في مؤتمر بجامعة مصراتة بليبيا. أجريت هذه الدراسة على عينة قصدية وهي نوع من العينات غير العشوائية متكونة من 09 رائدات أعمال من مدينة مصراتة، وهدفت إلى البحث في عوامل النهوض بريادة النساء للمشروعات الصغيرة بالتعرف على خصائصها وخبرات سيدات الأعمال بمنطقة البحث ونوع النشاطات التي تمارسها ومعرفة مختلف المعوقات التي تواجههن.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي جاءت على النحو الآتي:

- عدم وجود قواعد معينة لتصبح المرأة رائدة أعمال، ولكن لكل مرحلة من مراحل العمل التي يمر بها المشروع خصوصية وطرف للتعامل ولا يمكن للمشروع بلوغ الاستمرارية والبقاء على المدى الطويل دون أنشطة الإبداع والابتكار.
- أغلب الرائدات كانت لديهن مستويات تعليمية عالية وأغلبهن غير متزوجات (عازبات) وما زاد في فرصهن ليصبحن رائدات أعمال هو عدم خضوعهن لضغوطات عائلية على عكس المتزوجات.
- أهم المعوقات التي تواجه رائدات الأعمال بمدينة مصراتة، متمثلة في معوقات مالية متمثلة في الافتقار إلى الإئتمان المالي، إضافة إلى معوقات اجتماعية نابعة من ثقافة المجتمع والنظرة الدونية للمرأة.

☜ **دراسة صقر وآخرون: (2019)[2]**

جاءت هذه الدراسة حاملة لعنوان "أثر بعض مؤشرات الواقع الاجتماعي للمرأة الريفية على التنمية المستدامة في منطقة القرداحة"، ونشرت في مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، سوريا.

---

[1] علي عبد الله تيكه وآخرون، **ريادة النساء للمشروعات الصغرى في مدينة مصراتة**، "مداخلة في مؤتمر الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي المنعقد في 21 سبتمبر، بجامعة مصراتة، ليبيا، 2019، ص ص 203-223.

[2] إبراهيم حمدان صقر وآخرون، **أثر بعض مؤشرات الواقع الاجتماعي للمرأة الريفية على التنمية المستدامة في منطقة القرداحة**، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 03، العدد 01، سوريا، 2019، ص ص 47-58.

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها 400 مفردة، من مجتمع كلي متكون من 436354 نسمة من منطقة القرداحة بسوريا، تتراوح أعمارهن ما بين 30-44 عاما، وهدفت إلى الكشف عن العلاقة بين مؤشرات الواقع الاجتماعي للمرأة الريفية ومشاركتها في البرامج التنموية وخاصة التنمية المستدامة.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت على النحو الاتي:

- ضعف مشاركة المرأة الريفية العاملة بمهن حرة في البرامج التنموية وخاصة في مجال التنمية المستدامة، سواء كانت تنمية اقتصادية أو تنمية اجتماعية أو تنمية بيئية.
- ضعف البرامج التنموية الهادفة إلى تعليم المرأة الريفية لبعض المهن وتغطيتها لرقع جغرافية محدودة من المجتمع الريفي.
- عدم وجود ثقافة التنمية المستدامة، خاصة على المستوى البيئي لدى النساء الريفيات بمنطقة القرداحة، نظرا لنقص مستوى التعليم وبعد المراكز التعليمية ومراكز الأنشطة.

☜ **دراسة بوكروش: (2022)[1]**

جاءت هذه الدراسة في شكل مقال بعنوان "مقاربة سوسيولوجية حول دور المرأة المقاولة في تنمية اقتصاد المجتمع المغربي"، نشرت بمجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية بألمانيا، وهدفت إلى إبراز مكانة المرأة المغربية بشكل عام والمرأة المقاولة بشكل خاص في دفع عجلة التنمية من خلال الأشغال والوظائف التي تقوم بها وكذلك إبراز العراقيل والتحديات التي تواجهها والكشف عن كيفية مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أن أشكال التفكير التنموي أضحت تفكر في ضرورة تثمين دور المرأة من خلال اشراكها في بناء التنمية المحلية والتشاركية عبر خلق مشاريع مدرة للدخل، ودخول المرأة عالم المقاولاتية، فالمرأة تعد أهم الأطراف المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.
- وجود هوة بين ما ينظر به إلى المرأة وما يطبق على أرض الواقع، حيث لم تبلغ نسبة المقاولات النسائية سوى 12.8 % أغلبها ينشط في مجال الخدمات والتجارة.
- تواجد المرأة المغربية في مجال المقاولاتية مرتكز على المقاولات الصغيرة جدا ثم تليها المقاولات الصغرى والمتوسطة وفي الغالب تسير من طرف قيادات نسائية متقدمة في السن نظرا لمكانتهن الرمزية

[1] وفاء بوكروش، **مقاربة سوسيولوجية حول دور المرأة المقاولة في تنمية اقتصاد المجتمع المغربي**، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات، المجلد 02، العدد 05، ألمانيا، 2022، ص ص 480- 491.

وخبرتهن في الحياة، مما يطرح ضرورة نقل المعارف إلى الأجيال بهدف ضمان استمرارية هذه المؤسسات.

- الأسباب التي تحفز النساء على الانخراط في المقاولات تختلف جزئيا عن تلك الخاصة بالرجال وتتمحور حول عدم الرضا عن حياتهن المهنية واستجابة لمتطلبات الأسرة.

3) الدراسات الأجنبية:

☜ دراسة دزيزي: DZIZI (2008)[1]

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "طبيعة ريادة الأعمال من قبل النساء الغانيات" أجريت بمدينة "كوفوريدا" بغانا على عينة قوامها 300 مفردة من سيدات الأعمال من صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهدفنا إلى بحث ووصف طبيعة وبناء ريادة الأعمال النسوية في غانا خاصة في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وطبيعة المشاكل التجارية التي وجهناها.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، أن ريادة المرأة للأعمال هي جزء ديناميكي متزايد في الاقتصاد الغاني إذ ساهمت في خلق وظائف لأنفسهن وللآخرين في مختلف المجالات، الاقتصادية وفي مختلف القطاعات وأنها كانت قادرة على خلق وإدارة مجموعة كاملة من المشاريع التجارية المبتكرة والتعامل مع العلاقات الزوجية والأسرية بشكل متزامن، في بيئة غير محايدة بين الجنسين وفي ظل وضع اجتماعي متدني ومستوى تعليمي منخفض وموارد مالية محدودة ومسؤوليات أسرية متعددة، ومع ذلك لم تمنع هذه الأوضاع النساء الغانيات من الانخراط في الإنتاجية وتحقيق النجاح.

☜ دراسة ترايسي آن: (2009)[2]

جاءت هذه الدراسة بعنوان "العقبات والحلول التي تواجهها رائدات الأعمال من النساء في مناطق موارد كيبك"، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إدارة الأعمال بجامعة كيبيك في ترويس ريفيير بكندا.

---

[1] محمد مفتاح الفطيمي وعبد الحكيم محمد مصلي، **مدى تأثير المعلومة المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا**، مداخلة بمؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، المنعقد يوم 2019/09/21، في جامعة مصراتة، ليبيا، 2019، ص ص 207- 208.

[2] Tracey ann powers, **les obstacles des femmes entrepreneures, des régions ressources du QUEBEC**, Mémoire présente comme exigences partielle de la maitrise en Administration des Affaires, Université Du QUEBEC ATROI-RIVIERS ? 2009.

وقد أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها 53 سيدة أعمال، موزعة على ستة مناطق رئيسية في كيبيك هي: أبيتيبي (Abetibi)، تيميسكامينج (Temisscamig)، مورسي (Murci)، لاك سانت جين (Lac–Sinjean)، كوت نورد (Cotte Northe)، وايل دولامادلين (ILedela Madeline)، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بوضع رائدات الأعمال في مناطق كيبيك وتوقعاتهن تجاه الممثلين في الدوائر الاقتصادية لتحسين وتنمية ريادة الأعمال النسائية في كيبيك بشكل عام.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت على النحو الآتي:

- تواجه رائدات الأعمال في منطقة الموارد بكيبيك كمشاكل أساسية هي:

(مشكلة التوازن بين العمل والأسرة – الاعتراف – الوصول إلى رأس المال–التنافس بين رائدات الأعمال – التدريب).

- إن المشاكل التي تواجه رائدات الأعمال في منطقة الموارد بكيبيك هي ليست متعلقة بهذه المنطقة فقط بل حتى بالمناطق والمدن الكبرى في كندا وخاصة تلك النابعة من الهيمنة الذكورية.
- دور الممثلين في الدوائر الاقتصادية لتحسين تنمية ريادة الأعمال في منطقة موارد كيبيك ضعيف بالرغم من حرص الحكومة على إحراز تقدم في وضع المرأة في مجال تنمية ريادة الأعمال النسائية، بتكييف برامج التمويل لذلك خاصة المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، وإجراء تغييرات على مستوى شروط التمويل من أجل تقديم دعم حالي عادل وضعف لرائدات الأعمال.

☜ **دراسة سانشتا بانسال وآخرون: (2019)[1]**

جاءت هذه الدراسة معنوية بـ: " ريادة الأعمال الاجتماعية كمسار للتغيير الاجتماعي ومحرك للتنمية المستدامة: مراجعة منهجية وجدول أعمال بحثي" معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم مراجعة وتحليل 173 ورقة بحثية ذات صلة بهذا المجال بغرض جمع البيانات ومناقشتها، بالإضافة إلى وضع جدول أعمال للباحثين مستقبلا في هذا المجال، وهدفت إلى معالجة دور المقاولاتية الاجتماعية في إحداث التغير الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها ما يلي:

---

[1] بن حكوم علي، **المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة**، دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر 2021، ص ص ك ل.

– يعتبر موضوع المقاولاتية الاجتماعية حديث نسبيا، ويحتاج للمزيد من البحوث والدراسات الميدانية قصد الاحاطة بمختلف جوانبه وإعطائه صورة واضحة أكثر.

– يأخذ البعد البيئي للتنمية المستدامة اهتماما بالغا، من قبل الأكاديميين وحتى الحكومات، وذلك مقارنة بالأبعاد الأخرى لاسيما البعد الاجتماعي.

– يمكن للمقاولين الاجتماعين أن يكون لهم مساهمة فعالة في قضية التنمية المستدامة، وذلك بالنظر لمميزات منهجية العمل خاصة بهم.

– تلعب الحكومات دورا قياديا بارزا في إزالة العوائق التي تحول دون إقامة مشاريع مقاولاتية اجتماعية، وفي المقابل وضع التسهيلات والتحفيزات المشجعة على ذلك لاسيما من خلال سن القوانين ووضع السياسات الملائمة، كإنشاء حاضنات الأعمال الاجتماعية، دعم وتعزيز التعليم وكذا البحث في مجال المقاولاتية الاجتماعية، دعم مشاريع المقاولاتية الاجتماعية التي تحمل بوادر المساهمة في التغير الاجتماعي والتنمية المستدامة.

❑ **تعقيب:**

استعرضنا أعلاه 13 دراسة سابقة، أجريت خلال الفترة من 2008 إلى 2022 والتي كانت ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية، منها ستة دراسات محلية وأربع دراسات عربية وثلاث دراسات أجنبية، حيث وجدت فيها الباحثة ما يتوافق مع موضوع بحثها، رغم وجود تمايز في المحتوى والمضمون، والذي يعزى إلى اختلاف المكان والزمان، وخاصة فيما يتعلق بمجتمع وعينة الدراسة، وكذا وجهات النظر وطريقة المعالجة التي غلى أساسها تم البحث والتحليل، مما ساعد في أخذ صورة عن واقع المرأة المقاولة ورصد مختلف الظروف التي تعمل بها ومختلف المعيقات والتحديات التي تواجهها، فارتأينا الاستفادة من هذه الأبحاث ومحاولة التطرق لجوانب لم يتم التعرض لها، وفيما يلي وسيتم تحليل هذه الدراسات بشيء من التفصيل خاصة فيما يتعلق بأوجه التقارب والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

فبالنسبة لدراسة الباحثة "شلوف" والتي كانت مشابهة للدراسة الحالية في كونها قدمت تحليلا سوسيولوجيا حول المرأة المقاولة في الجزائر، ورصد مختلف الجوانب المؤثرة في مسارها المقاولاتي، حيث سلطت الضوء على أهم المعوقات ومختلف التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية المقاولة وتقف حائلا أمام تحقيق دورها الاجتماعي والاقتصادي، وإن اختلفت عنها في المنهج وأدوات جمع البيانات وفي تركيزها على الخصائص الكاريزماتية الفردية للمرأة، عكس الدراسة الحالية التي ركزت على الثقافة المقاولاتية ودورها في توجه المرأة المقاولاتي.

أما بالنسبة لدراسة الباحثة "سوسطاح" فقد كانت ذات صلة وثيقة بالموضوع الحالي وتقاطعت معه في عدة نقاط، خاصة منها الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه المرأة الجزائرية المقاولة في تحقيق التنمية لاسيما إذا ما أريد لهذا الدور أن يكون فعالا، وذلك بإعطاء المرأة كل حقوقها، والعمل على تغيير الوعي الاجتماعي حول دورها الاقتصادي وقدرتها على القيادة وريادة الأعمال، كما تعرضت كل من الدراستين إلى مختلف العوائق التي قد تحول دون وصول المرأة لمبتغاها، خاصة السوسيوثقافية منها، إلا أن الدراسة الحالية جاءت بشكل أوسع متعرضة إلى متغير التنمية المستدامة.

أما فيما يخص دراسة كل من "أبو سالم" ودراسة "مسيخ" فقد جاءت مشابهتين إلى حد بعيد للدراسة الحالية، خاصة من حيث اختيار متغيرات البحث وربطهما مجال المقاولاتية بالتنمية المستدامة بأبعادها الثلاث (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية)، إلا أن الاختلاف بينهم كان من حيث المنهج المستخدم فالدراسة الحالية ركزت على مقاولات نسائية مستخدمة المنهج الوصفي، بينما الدراستين السابقتين فركزتا على دراسة نماذج (شركة سوناطراك ومؤسسة ECOALF) مستخدمة في ذلك منهج دراسة حالة.

أما دراسة الباحثة "عباوي" فقد كانت مشابهة للدراسة الحالية، خاصة فيما يخص الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقاولة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، لما تتوفر عليه من قدرات فكرية وإبداعية كبيرة، إلا أنها اختلفت عنها في تركيزها على المسارات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في إختيار نوع النشاط المقاولاتي للمرأة.

أما دراسة الباحث "كواش وبن قمجة" فقد تناولت واقع النساء المقاولات الجزائريات والتحديات التي يواجهنها في محاولة إثبات وجودهن في مجال ذكوري بامتياز ومحاولة إبراز دور المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية، والتي تعد جزء من موضوع الدراسة الحالية إلا أن الأخيرة حاولت إبراز دور مختلف هيئات وآليات الدعم في نشر الثقافة المقاولاتية لدى النساء الجزائريات.

وتشابهت دراسة "الغزاوي والشرفات" التي أجريت بالأردن، مع الموضوع الحالي في تعرضها لمساهمة المشاريع التنموية في عملية التنمية المستدامة مع وجود اختلاف جوهري كون الدراسة الحالية ركزت على المشاريع النسائية، إضافة إلى الاختلاف في نوع العينة حيث استخدمت الدراسة السابقة المسح الشامل لأفراد العينة.

أما دراسة "تيكه" التي أجريت بمدينة مصراته الليبية فقد جاءت مشابهة للدراسة الحالية في بحثها موضوع المرأة المقاولة وكيفية النهوض بها بالتعرف على خصائصها ومختلف المشاكل التي تواجهها، إلا أن الأخيرة تناولت الموضوع بشكل أوسع من خلال ربطه بالتنمية المستدامة.

وجاءت دراسة "حمدان صقر" التي أجريت بمنطقة "القرداحة" بسوريا مشابهة للموضوع الحالي في تعرضها إلى نقطة مهمة، وهي مشاركة المرأة في عملية التنمية المستدامة، إلا أنها اختلفت عنه في تعرضها لدور المرأة الريفية بصفة عامة (عاملة وغير عاملة) في التنمية المستدامة أما الدراسة الحالية فألقت الضوء على المرأة المقاولة بغض النظر إن كانت ريفية أم حضرية، كما ورد الاختلاف أيضا في نوع العينة المختارة والمنهج.

أما موضوع دراسة "بوكروش" الذي كان حول المرأة المغربية المقاولة، فقد تشابه بشكل كبير مع موضوع الدراسة الحالية خاصة في بحث دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ودفع عجلة التطور والتنمية، مع إبراز مختلف العراقيل والتحديات التي تواجهها، إلا أن الدراسة الحالية أضافت البعد البيئي إلى البعدين الاقتصادي والاجتماعي" للتنمية.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية والتي نستهلها بدراسة "دزيزي DZIZI" حول ريادة الأعمال من قبل النساء الغانيات والتي أجريت بمدينة "كوفوريدا"، فقد تشابهت مع الدراسة الحالية في تسليطها الضوء على سيدات الأعمال من صاحبات المشاريع وطبيعة المشاكل التي تعترضهن، إلا أنها اختلفت عنها في تركيزها على المشكلات ذات الطبيعة التجارية على عكس الدراسة الحالية التي ركزت على المشكلات التي تواجه المرأة بشكل عام (تجارية، تعليمية، سوسيوثقافية، إدارية، مالية.....الخ)، كما أن الدراسة السابقة استخدمت المنهج الكمي والنوعي بينما الدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي.

أما دراسة "ترايسي آن" التي أجريت بمنطقة "موارد كيبك" بكندا فقد تناولت العقبات التي تواجه النساء المقاولات والدور المنتظر منهن القيام به إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهنا يكمن التشابه مع الدراسة الحالية، إلا أن الدراسة السابقة اختلفت عن الحالية في كونها ركزت على دراسة وضع رائدان الأعمال وتوقعاتها تجاه الممثلين في الدوائر الاقتصادية ومدى مساهمتهم في تنمية ريادة الأعمال في المنطقة المدروسة، كما جاءتا مختلفتين في المنهج والعينة، وأدوات جمع البيانات.

وجاءت دراسة "سانشتا بانسال" حول موضوع المقاولاتية الاجتماعية ودورها في إحداث التغير الاجتماعي كمحرك للتنمية المستدامة في المجتمع، متفقة مع الدراسة الحالية في نقطة مهمة تمثلت في

مساهمة المشاريع المقاولاتية في التنمية المستدامة والتغير الاجتماعي، إلا أنهما اختلفتا من حيث المنهج وأدوات جمع البيانات، إضافة إلى تركيز الدراسة السابقة على موضوع المقاولاتية الاجتماعية بينما الدراسة الحالية ركزت على المرأة المقاولة بشكل خاص ومساهمتها في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، الاقتصادي، الاجتماعي، "البيئي.

وعليه فالجديد الذي ستضيفه هذه الدراسة هو كيفية مساهمة المرأة الجزائرية المقاولة في عملية التنمية المستدامة باعتبار أن المقاولاتية هي توجه جديد للدولة الجزائرية، وفي ظل تشريعات وقوانين وآليات جديدة.

خلاصة:

بهذا نكون قد تطرقنا في هذا الفصل إلى تحديد مشكلة الدراسة والمتمثلة في كيفية مساهمة المرأة الجزائرية المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة.

حيث قمنا بطرح مختلف التساؤلات المجيبة عن هذه الإشكالية, كما حددنا أسباب اختيارنا لهذا الموضوع دونا عن غيره من المواضيع، كما تعرضنا إلى أهمية وأهداف هذه الدراسة وأهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بها وإزالة كل لبس أو غموض أو ضبابية تكتنفها، لنمكن القارئ من فهمها واستيعابها بسهولة، وصولا إلى استعراض الدراسات السابقة المدعمة لموضوع بحثنا.

وبناءا على ما تم عرضه في هذا الفصل، تمكنا من الوصول إلى رؤية واضحة حول موضوع الدراسة وفتح المجال للبحث في ظاهرة الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية وكيفية مساهمتها في التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرتي المقاولاتية والتنمية المستدامة

تمهيد

أولا- الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة المقاولاتية:

1. مقاربات ودراسات حول المقاول
2. نماذج نظرية حول قياس التوجه المقاولاتي
3. المعالجة النظرية لظاهرة المرأة المقاولة

ثانيا- الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية:

1. نظرية أقطاب النمو
2. ظرية النمو المتوازن
3. نظرية المقاطعة الصناعية
4. نظرية القاعدة الاقتصادية

خلاصة

تمهيد:

إن البحث السوسيولوجي الأصيل يستوجب إتباع خطوات وإجراءات معرفية، ومنهجية دقيقة، والتي تعمل على رسم الإطار البحثي الذي يسير وفقه الباحث.

وتعتبر المقاربة النظرية أهم هذه الإجراءات، إذ أنها ترافق البحث وتساعد الباحث في فهم الظاهرة المراد دراستها، خلال كامل خطوات البحث. فهي التي تزوده بالترسانة العلمية المنظمة والتي تكون بمثابة الطريق الموجه له خلال كل مراحل بحثه.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى عدد من المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة المقاولاتية و التنمية المستدامة .

أولا- الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة المقاولاتية:

1. مقاربات ودراسات حول المقاول:

لقد أولت العديد من الدراسات والبحوث العلمية الاهمية القصوى للعوامل المدعمة للمقاول، مبينين وجود اختلافات بين الافراد على مستوى الدافعية والحافز، والمرتبطة بالتكيف في البيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها عوامل نفسية، وأخرى وراثية مع مجموعة من الظروف الخاصة بالأسرة والطبقة الاجتماعية، أي وجود شروط ثقافية تتدخل هي الاخرى في تحديد اتجاهات الافراد الكامنة نحو المقاولاتية، فهناك من الباحثين من يؤكد على دور العوامل الثقافية بالنسبة للمقاول، من أمثال: "جوزيف شومبيتر" و"ب كيلي" و"بيتر ماريس" و" أنتوني سومرست " ووجود مناخ اجتماعي ملائم لكي يبرز المقاول، و هناك من اكد على دور التوقعات والقيم والمعايير في تشكيل هذا المناخ الاجتماعي من أمثال "تالكوت بارسنز " و"فريدو ريجيرز " و"نيل سميلسير" . بينما يرى علماء الاقتصاد أن ظهور المقاول هو نتيجة لمجموعة من الظروف الاقتصادية مثل "ألبرت هيرشمان" و"ألكسندر جيرشنكروث" ويزعمون بأنه إذا كانت الظروف الاقتصادية غير مواتية فإن المقاول لن يظهر وستظل المجتمعات في حالة ركود، ولكن بمجرد أن تكون ظروف الفرصة الاقتصادية في وضعها الصحيح، فإن ذلك سيؤدي إلى بروز المقاول [1].

وفيما يلي نستعرض إلى المزيد من هذه المدارس على النحو الآتي:

أ. نظرية ماكس فيبر[*] حول المقاول وتراكم رأس المال:

يرى ماكس فيبر أن" المقاولين وأصحاب رأس المال في أوروبا الحديثة، هم والدرجات العليا من العمال المهرة، وحتى أكثر من ذلك الموظفون الاكثر تدريبا تقنيا وتجاريا في المشروعات الحديثة، كلهم بصورة غالبة من البروتستانت" [2].

---

[1] الزهرة عباوي، مرجع سابق، ص30.

[*] **ماكسيميليان كازل إميل فيبر (Max Weber)** (1864-1920) عالم اجتماع ومؤرخ وفقيه واقتصاديا وسياسي ألماني، يعتبر من أهم المنظرين لتطور المجتمع الغربي الحديث. ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الموقع: https://www.deutsclland.de>allwm تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/12/22، الساعة 16:10.

[2] أنطوني جيدنز، **الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة تحليل كتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر**، ترجمة: أديب يوسف شيش جامعة كامبريدج، (د.س) ص 41.

ويفسر "فيبر" ذلك بأن الرأسمالية التي تعني النظام الذي يقوم على المقاولة الصناعية، والهدف منها هو تحقيق الحد الاقصى من الارباح، بفضل التنظيم العقلاني للعمل، وإعادة تنظيم الانتاج تنظيما عقلانيا، موجه نحو زيادة الفاعلية الانتاجية، هو نتيجة إدخال روح مشروعات المقاولين (أرباب العمل) الجديدة الروح الرأسمالية، لهذا فالخاصية السائدة والتي تميز الاقتصاد الرأسمالي الحديث، هي أنه معقلن على أساس حساب دقيق موجه بتدبر وتبصر وحذر نحو النجاح الاقتصادي[1].

وما يميز المقاول حسب ماكس فيبر هي الرغبة في مراكمة الثروة بلا حدود وبلا نهاية وبهذا المعنى فالمقاول الرأسمالي له ذهنية وأخلاق خاصة منها رفض المصاريف غير الضرورية، وحب الظهور والعمل بلا كلالة، فالمقاول البروتستانتي يعمل تلبية للدعوة الربانية[2].

الفكرة التي نستخلصها من الطرح "الفيبري" هي أن فعل المقاولة يتطلب شخصية فردية واستثنائية، تحمل خصائص كاريزماتية، وان صيرورة المقاولة تتمركز حول فاعل مركزي هو المقاول. كما أن الاخلاق الدينية المستخلصة من المذهب البروتستانتي والعوامل الثقافية، هي سر العقلنة الاقتصادية ونشأة المجتمعات الصناعية تحت لواء الرأسمالية.

ب. مدرسة كونتينون ونايت وشومبيتر: (R.Cantillon et Knight et j Schumpeter)

يعتبر كل من " كونتينون ونايت وشومبيتر" من أهم المفكرين الاقتصاديين الذين اهتموا بمعالجة ظاهرة المقاول وتحديد دوره في الاقتصاد ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

☜ كونتينون[*] واللأكادة:

يعتبر " ريتشارد كونتينون" أول اقتصادي اهتم بالمعالجة النظرية للمقاول وكان ذلك سنة 1730، فكان هاذ الرجل البنكي الإيرلندي، أول من أعطى تعريفا لمواصفات المقاول، ومكانته الاجتماعية.

فحسب كونتينون أن المقاول هو ذلك المزارع الذي يقدم وعدا للمالك بتسديد مبلغ مالي ثابت يتناسب وقيمة الأرض، دون أن تكون له دراية بمستوى الأكادة الخاصة بالمزايا التي يمكن أن يحصل عليها من

---

[1] المرجع نفسه، ص42.

[2] رحماني إسحاق وجاب الله الطيب، **سوسيولوجيا المقاولات في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة**، مجلة دراسات في علم النفس اجتماع المنظمات، مجلد 1 العدد 3، الجزائر 2014، ص 110.

[*] **ريتشارد كونتينون**، خبير اقتصادي فرنسي، من أصل إيرلندي، ولد سنة 1680 وتوفي سنة 1734، هو مؤلف كتاب:

Essai sur la nature du commerce général الذي يتحدث عن طبيعة التجارة في العالم. ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرجع: سعد المحاربي، **الاقتصاد الحديث ونظرياته**، دار الميسر للنشر، الأردن، 2017، ص87.

هذه المجازفة، ولا بحجم الارباح التي سيجنيها فيما بعد وفي إطار آخر حدد المهن التي يمكن أن تجعل منه مقاولا، فقد يكون تاجرا مشتري للصوف، ويصنع منها الملابس، أو بائعا للملابس أو صاحب مناجم، أو بناء للعمارات، أو حتى صاحب محل لصنع الحلويات، فالأمر الذي يجمع بينهم هو أنهم يشترون بمبلغ معلوم، ويبيعون أو يقومون بعمل غير معلوم الدخل، ودوران نشاط الدولة مبني على قيادة من طرف روح المبادرة لهؤلاء المقاولين[1].

واهتم كونتينون بإبراز دور المقاولين في تسيير النشاط الاقتصادي، وتحليل سلوكهم فهم يعملون لقاء عائد غير مضمون، وقد يشرعون في أعمالهم، بامتلاك قدر من رأس المال، أو غير ذلك فشخصية المقاول لا ترتبط بالضرورة برأس المال، بل إنها مستقلة عنه، وجوهر النشاط المقاولاتي هو تحمل المخاطرة [2].

حيث يبين كونتينون أن المخاطرة هي جوهر المقاولة، وأن المنافسة هي السبب في وجود المخاطرة، ويقول شارحا لهذه الفكرة " المقاولون لا يستطيعون معرفة حجم الاستهلاك في مدينتهم، ولا يعرفون متى يقبل المستهلكين عليهم لشراء سلعهم والمنافسة هي التي تجبر كل واحد منهم على إيجاد أسلوب يحافظ به على أعماله، وهذا هو جوهر المخاطرة. وما يدل على وجودها فعلا هو ما يواجهه المقاولون من حالات الفشل"[3].

☜ **نايت [*] وصورة المقاول المجازف:**

حسب نظرية نايت (knight) حول المقاول أن هناك نوعين من الافراد، أفراد يحبون مجابهة الخطر، وآخرون يحبون معاداة الخطر.

فخلق مؤسسة يعني تقبل تحمل مخاطر مالية ومهنية، وأخرى عائلية وجسدية وحتى نفسية، لاسيما إن فشل المشروع، لهذا تحاول النظريات الراهنة حصر وتشكيل الخيارات المقاولاتية. من خلال حسابات اقتصادية تعتمد على الاحتمالات، وهنا تبرز ضرورة الاخذ بمعيار الخطر واللأكادة، غير أن هذين المصطلحين (الخطر واللأكادة) لا يعنيان نفس الشيء عند " نايت"، الذي يعتبر هو المرجع في التفرقة

---

[1] صندرة سايبي، **مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولاتي**، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، قسنطينة الجزائر 2013، ص 204.

[2] الزهرة عباوي، مرجع سابق، ص 30.

[3] يسرى عبد الرحمان، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1999 ص 165.

[*] **فرانك هانيمان نايت (Frank .H.Knight)**، اقتصادي أمريكي مؤسس مدرسة شيكاغو، ولد سنة 1885 وتوفي 1972. ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرجع: https://www.ar.mwikipedia.org ، تمت زيارة الموقع بتاريخ، 2022/11/10، الساعة (15:30).

بين الخطر واللأكادة، وهذا ما يؤثر على القرار الذي يتخذه المقاول، فبالنسبة له اتخاذ القرار في ضل وجود الخطر، يستوجب الاخذ في الحسبان عدم أكادة الحصول على أرباح، هذه الاخيرة التي يتوقف تقديرها على معارف المقاول [1].

☜ **شومبيتر [*] والمقاول المجدد:**

جاء في كتاب شومبيتر الموسوم بـ «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" في فصل فرعي تحت عنوان " شقق وظيفة المقاول "عام 1942 ما يلي:

"يتمثل دور صاحب المشروع في إصلاح أو إحداث ثورة في روتين الانتاج، من خلال استغلال اختراع أو بشكل عام إمكانية تقنية جديدة"[2].

فبالنسبة لشومبيتر المقاول هو شخص بطولي يقدم الابتكار ويقوده أثناء المخاطر واستخدام مجموعات جديدة من وسائل الانتاج، يمكن أن يكون تصنيع سلعة جديدة أو طريقة إنتاج جديدة، إدخال مادة خام جديدة أو منتج نصف نهائي وتحقيق تنظيم جديد للإنتاج، وهو بذلك يركز بشكل كبير على الابتكار بالمعنى الواسع للمصطلح، فالمقاول ليس مجرد وظيفة ولا حالة مستدامة، بل هو عملية ديناميكية اقتصادية لا تقوم فقط على فكرة المخاطرة ولكن على القدرة على معارضة الوضع الاقتصادي الراهن بالتغيير والابتكار، وتركز النظرية الشومبيترية على أن المقاول هو ليس مجابه للأخطار فقط، ولكنه مجدد، ومبتكر، فهو القائد والمحتوي، كما يعمل على كسر الجمود والخمول والتقليد والروتين، فيعرف بتبيان صفاته الخاصة وعدائه للتبعية. فهو شخص:

1) تنبؤاته مكيفة وليست محددة ودقيقة الحدوث.
2) تجاربه تقوم على أساس العادات وليست مبنية على المستجدات والعفوية.
3) حساباته مبنية على التفاؤل وليس على تصور الخيال.
4) سلوكاته روتينية تهدف إلى الحيطة، وليست سلوكات تهدف إلى التجديد فقط بل تهدف إلى الاستجابة لنفس متطلبات عالم اللأكادة [3].

---

[1] صاندرا سايبي، مرجع سابق، ص 206.

[*] **جوزيف لويس شومبيتر (J. Shumpeter)** عالم ومؤرخ اقتصادي نمساوي، من أعظم مفكري ق 20، ولد في 8 فبراير 1883 وتوفي يوم 8 يناير 1950، تعود شهرته إلى نظرياته في الدوائر الاقتصادية وأيضا في تقديمه لمصطلح "ريادة الأعمال". ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرجع: عبد الحميد سرحان، النظرية الشومبيترية، عن موقع https//www.ibelieveisci.com، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/11/10، الساعة 15:30.

[2] مولاي علي، مرجع سابق، ص 23- 24.

[3] رحماني إسحاق، مرجع سابق، ص 110.

وتواجد الافراد المجددين على مستوى السوق هو الذي يحدث التغيير ويبعث سيرورة خلقة الثورة. والتنمية الاقتصادية، وفكرة اعتبار المقاول فردا مجددا، لا تنحصر على مستوى السوق فقط، بل أنه يؤثر حتى على صورة التاريخ والتحولات الاجتماعية والثقافية، وهو الفرد الذي يبادر مهما كان النظام الاقتصادي والسياسي السائد، سواء كان النظام اشتراكيا أو رأسماليا، أو حتى عشائري (قبلي).

فالمقاول الشومبيتري هو عنصر السوسيولوجيا الاقتصادية، الذي يوظف نفسه، فهو المستخدم ذاته الذي لا يستخدمه أحد، فهو مستقل استقلالا تاما، ويمكنه أن يقوم بمبادرات.... وينظم عملا جديدا ويشغله ويتحمل المخاطر المترتبة على مشروعه الجديد[1].

كما يذكر شومبيتر أن هناك نوعين من المقاولين، الاول تكراري ينشئ شركة جديدة وينظمها على غرار شركات موجودة، والثاني مبدع ينشئ وينظم مشروعا جديدا، ومقاربة جديدة للسوق ...إلخ وليس من الضروري أن يكون الابداع الجديد منتجا أو نافعا[2].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن نظرية كل من "كونتينون" و "نايت" و" شومبيتر" تعالج المخاطرة واللأكادة والتجديد والابتكار، فالوظيفة الأولى للمقاول حسبهم هي تسيير اللأكادة، أما الوظيفة الثانية فهي التجديد من أجل تصحيح السوق، وإحداث تحولات اجتماعية وثقافية، وتخلص نظريتهم إلى أن المقاول له صفتين، أولاهما: أنه شخص مبادر لا يخاف تحمل الخطر أما الصفة الثانية فتتمثل في تجنيد المقاولين لكل مواردهم والمجازفة في نشاطات لبيع السلع والخدمات مقابل تحقيقهم لربح غير أكيد.

ج. المقاول في ظل النظريات الحديثة:

أ- المقاول عند بيتر دروكر[*] (Peter Drucker):

يرى "بيتر دروكر" أن بروز ظاهرة المقاول في الولايات المتحدة الامريكية، أصبح ممكننا، بسبب تطبيقات المناجمنت على مستوى المؤسسات الصغيرة، وليس مثلما كان يعتقد، خلال السنوات القليلة

---

[1] صاندرا سايبي، مرجع سابق، ص 206- 205.

[2] جوزيف، أ، شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2011، ص 20.

[*] **بيتر فرديناند دروكر (Peter F.Druker)**، (1909- 2005) اقتصادي أمريكي من أصل نمساوي، أجمع الكل أنه الأب الروحي للإدارة، فهو الذي حدد مفهوم الشركة في تحليله لشركة "جنرال موتورز". ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرجع: سعد محمد أحمد، الشركات الحديثة، عن موقع، https://elebda3.com/profille/peterdruker، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/12/16، الساعة 10:03.

السابقة، أن المناجمنت مجند فقط للأعمال الكبيرة بل أصبح مستخدما حتى في مطاعم الاحياء والمؤسسات غير التجارية كمجال الصحة، التعليم.... إلخ.

وحسب دروكر لا يمكن اعتبار الاشخاص الذين ينشؤون مطعم بسيط، مقاولين فبالرغم من تحملهم مخاطر إلا أن هذه الاخيرة تبقى بسيطة والمقاولين لا يمثلون إلا أقلية من المؤسسات المنشاة حديثا أي اقلية تقوم بخلق شيء جديد ومختلف والذي يفرض تغيرا وتحولا في القيم [1].

ويضيف دروكر أن المقاول ليس "رأسمالي" رغم أنه بحاجة إلى رأس المال مثلما تحتاجه كل الانشطة الاقتصادية، فهو من يجابه الخطر وبطريقة جد عادية والأفراد الذين يبحثون عن الأكادة التامة، يحتمل وبشكل كبير أن لا يكونوا مقاولين جيدين.

وروح المقاولة هي سلوك وليست ملامح أو صفات، وأساسيات ذات قاعدة مفاهيمية، ونظرية أكثر مما هو حدسي، كما أن روح المقاولة تقتحم قدر كبير من الخطر والخسائر المتوقعة وحظوظ النجاح، أو حتى البقاء تكون ضعيفة، والمقاول يجب أن يدرك أن التغير هو المعيار الاعتيادي ويعرف كيف يتفاعل معه[2].

ب- المقاول عند ماكليلاند [*] (Mc clelland):

يذهب "ماكليلاند" في نظريته حول المقاول بأن هذا الاخير هو "فرد يسهر على مراقبة انتاج غير موجه للاستهلاك الشخصي، فمثلا" يعتبر مسير وحدة إنتاجية للحديد في الاتحاد السوفياتي مقاولا". حيث ركز في دراسته على مسيري المؤسسات الكبيرة، ويشير في خضم حديثه حول المقاول، إلى أن الرغبة في تملك السلطة هي صفة من صفات المقاول الناجح في سعيه إلى تحقيق ذاته، كما حاول تفسير تطور المجتمعات ورفاهيتها بعاملين أساسيين هما:

- الرغبة في تحقيق الذات والرغبة في تملك السلطة[3].

---

[1] حنان يسين صبحي، **المقاولاتية في ظل المدرسة الحديثة**، عن موقع. https//www moukawiloun .com، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/09/01، الساعة 23:10.

[2] يزيد عجايمي، **الشباب المقاول والمشاركة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2010، ص 104.

[*] **ديفيد سي ما كليلاند David .C.M.clelland**، 1917-1998، باحث أمريكي في علم النفس، ينسب إليه تطوير نظرية دافع الإنجاز المعروفة بـ"نظرية الحاجة للإنجاز". ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرجع: حنان بقرار، **المرأة وريادة الأعمال الفكر الإبداعي**، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 2، الجزائر، 2009، ص 83.

[3] صاندرا سايبي، مرجع سابق، ص 217.

فالمقاول حسبه هو منتوج اجتماعي، وهذا ما يجعلنا نفكر بأن الافراد يحاولون إعداد وتشكيل نموذجهم الخاص بهم، وكلما زاد عدد المقاولين في مجتمع ما زاد عدد النماذج، مما يؤدي إلى زيادة عدد الافراد اللذين يملكون هذا النموذج واختيار المقاولاتية كخيار مهني.[1]

كما قام بشرح عملية التنمية الاقتصادية المرتبطة بالمقاولة، من منظور علم النفس الذي يمثل اختصاصه العلمي، وبين وجود ارتباط قوي بين الحاجة إلى الانجاز والنمو الاقتصادي.

والحاجة إلى الانجاز عالية لدى المقاول، الشيء الذي سيسمح للمجتمع بالاستفادة من التنمية الاقتصادية التي سيكون سببها المقاول فكشف "ماكليلاند" عن بعدين أساسيين من شأنهما تحديد سلوك المقاول:

- الحاجة إلى الإنجاز: والتي تمثل الدافع إلى تحقيق الانجاز وفق مجموعة من المعايير، فالأفراد الذين يملكون حاجة شديدة للإنجاز يكون لديهم دافع التفوق والنجاح، لمجرد النجاح لأنه يمثل لهم الهدف الأسمى وهذا دون اعتبار المردود المالي، ولهذا فإن هذه الفئة غالبا ما تكون مهتمة بإنجاز الأعمال على أحسن صورة وهذا ما يجعلهم يلجؤون إلى الأعمال الحرة.

واستنادا إلى ما سبق حدد "ماكليلاند" أربع خصائص رئيسية لسلوك المقاول وهو ما يبرهن على ارتباطه الشديدة بالحاجة إلى الانجاز وهي:

- تحمل المخاطرة.
- القيام بنشاط يتطلب الاصالة.
- تحمل المسؤولية الشخصية.

- معرفة نتائج القرارات التي اتخذها.[2]
- الحاجة إلى القوة والسلطة: هذا الدافع هو مكتسب لديهم، ويمكن تعزيزه عن طريق المشاركة في حل المشكلات واتخاذ القرارات.
- الحاجة إلى الانتماء: فالناس يسعون إلى ربط علاقات شخصية جيدة مع الآخرين رغبة في أن يكونوا محبوبين ومقبولين من طرفهم.

---

[1] عبد الوهاب النابلسي، **نظرية الرغبة في تحقيق الذات لماكليلاند**، عن موقع: https//www nadariaoso.org، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/02/11، الساعة 13:00.

[2] عبد الحميد ياحمدي، **المقاولة بين المنظور والواقع**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الشباب والمقاولاتية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة يومي 23 24 فيفري 2017.

كما أشار "ماكليلاند إلى مجموعة من الصفات التي تميز المقاول أهمها تصور وتقدير المخاطر والتمكن من التعامل معها، والقدرة على العمل ومقاومة الاجهاد والابداع، أي قدرة رؤية الأشياء بشكل مختلف والتفكير بدون قيود والقدرة على الاقناع والتواصل[1].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن كل من "دروكر" و"ماكليلاند" يتفقان حول أن روح المقاولة هي مجموعة من السلوكات التي يجب أن تتوفر في شخص المقاول، فهي أشياء ملموسة وأفعال، وليست مجرد ملامح او صفات ظاهرة، فهي قدرة على المخاطرة وتحمل الخسائر المتوقعة وحظوظ النجاح، والمقاول حسبهم هو شخص قادر على التمييز والاتيان بالجديد والتفاعل معه، وقادر على الابداع والابتكار من خلال التواصل مع الاخرين.

ويضيف "ماكليلاند" فكرة أخرى وهي أن الرغبة في التملك والسلطة هي التي توجه المقاول، كما ربط بين عملية التنمية الاقتصادية والمقاولة من منظور علم النفس الذي يمثل اختصاصه العلمي، مبينا وجود ارتباط قوي بين الحاجة إلى الانجاز والنمو الاقتصادي موضحا أن الاشخاص الذين لديهم حاجة ورغبة في الانجاز يصبح لديهم دافع قوي للنجاح والتميز وتحقيق أهدافهم والوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ج- مدرسة الميزات والمواصفات:

بعد "ماكليلاند" سيطر السلوكيون على تخصص المقاولاتية، لفترة عشرين سنة، أي إلى غاية بداية سنوات الثمانينات 1980، قاموا خلالها بعدة بحوث ودراسات، عمن هو المقاول؟ وما هي صفاته؟

فاتسعت بذلك أفكار هؤلاء الباحثين في هذا المجال، ما نتج عنه ألاف الابحاث التي أعطت مواصفات للمقاولين.

حيث أبرز "لورين ودوسل (Larrain et Dusault) سنة 1988أن السلوكات هي أكثر العوامل قدرة على التنبؤ بنجاح المقاول، من الملامح الشخصية.

كما أبرز باحثون أخرون أن درجة العصبية تكون مرتفعة عند المقاولين أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لبقية الأفراد، ويمكن تفسير ذلك بأن نشاط المقاولية يقود إلى حالات لا توازن شخصية.[2]

---

[1] دنيا عبد المنعم منصور، **المقاول الفذ عند ماكليلاند**، عن موقع: https://papers.ssrn.com//sol3papers، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/09/12، الساعة 20:20.

[2] سعاد بن رجم وأسامة حدادة، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وتحدياتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة وهران، 2016، ص 73.

كما ذهب أخرون إلى أن ملامح وصفات المقاول يمكن أن تتلخص فيما يعرف بالفرد الاجتماعي، حيث أن الانسان هو ابن بيئته، فالمقاولون يعكسون مواصفات الزمان والمكان الذي يعيشون فيه.

كما أن وجهة النظر السلوكية للمقاول تذهب إلى أبعد من ذلك، حيث تظهر المقاولة كظاهرة جهوية وتخضع لعوامل ثقافية، وحاجات المنطقة تؤثر كذلك على السلوكات وكذلك تخضع لتأثير الاسرة والمحيط الاجتماعي القريب، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أنه إذا كان هناك مقاول ما بين أفراد العائلة، فإن ذلك يشكل دافع لهم لاتباع نفس الاتجاه، كما أن هناك بعض المواصفات التي يميل الفرد إلى تطويرها بعد دخوله ذلك المجال(المقاولاتية) كالإبداع، السيطرة، التميز...إلخ.[1]

يتضح لنا أنه رغم تعدد الأبحاث التي قام بها السلوكيون إلا أنه والى غاية يومنا هذا لم يتم التمكن من إعداد تعريف سيكولوجي علمي موحد خاص بالمقاول، فمنهم من ركز على سلوكه وملامحه الشخصية، وهناك من ركز على درجة التوازن عنده، وأن المقاولين هم أقل توزنا من غيرهم، ومنهم من أرجع ظاهرة بروز المقاول إلى البيئة التي يعيش فيها، وتأثير الأسرة والمحيط الاجتماعي والثقافي وحتى الى ظاهرة الجهوية وحاجات المنطقة ...الخ.

ويمكن تعزية ذلك إلى عدة أسباب كتباين العينات المدروسة وانعكاس الوظيفة على الصفات الشخصية للمقاول كما أن التكوين والصعوبات والعراقيل التي يواجهها خلال مساره المقاولاتي لها دور في التأثير على صفاته وسلوكياته.

جدول رقم (01): يوضح مواصفات المقاول الاكثر تداولا من طرف المختصين في علم السلوك[2]

مواصفات المقاول	*خصائص الصفات*
- مجدد	- الرغبة في تحقيق الذات
- قائد إداري	- قادر على الاستيعاب
- له قدرة على مواجهة الاخطار	- الثقة في النفس
- الاستقلالية	- المشاركة على المدى الطويل
- الابداع	- التساهل مع الغموض واللأكادة.
- الطاقة	- المبادرة

[1] محمد معيزي وبورنية عزيز، **دور المشاريع المقاولاتية في دعم التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف 2011، ص 64.

[2] صاندرا سايبي، مرجع سابق، ص 219.

- المثابرة	- التعليم والتمهين
- الاصالة	- استعمال الموارد
- التفاؤل	- العدائية
- الاتجاه نحو تحقيق النتائج	- الميول إلى خلق التقنية
- المرونة	- استخدام النفوذ كقياس للأداء
- الدهاء	- الحساسية اتجاه الاخرين

جدول رقم (02): يوضح تطور مفهوم المقاول[1]

المفكر	***السنة***	***التعريف***
ريتشارد كونتينون Richard cantillon	1730	المقاول هو الشخص الذي يتحمل مخاطرة أو خسارة غير صاحب رأس المال.
جون باتيست ساي J Baptist Say	1803	المقاول يمثل حالة التفريق بين الفعل بين أرباح صاحب رأس المال والمقاول.
فرانسيزو وكر Francis walker	1876	المقاول هو من يحقق ربحا بسبب قدرته على إدارة المشاريع مقابل من يحقق ربحا بسبب تقديمه المال.
فرانك كنايت Frank knight	1921	المقاول هو ذلك الشخص الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.
فريدريك شومبيتر Fridiech schumpeter	1934	المقاول هو ذلك الشخص الذي يستغل الفرص الناتجة عن اختلال توازن السوق بحثا عن تكسير الروتين من أجل التغيير.
ديفيد ماكليلاند David Mcliland	1961	المقاول هو شخص ذو عزيمة ويخاطر باعتدال.
Peter Drucker بيتر دوكر	1961	هو شخص يعظم الفرص المتاحة ويوصلها إلى الحد الاقصى.
ألبرت شابيرو Albert shapiro	1975	المقاول هو شخص مبادر، ينظم بعض الاليات الاقتصادية أو الاجتماعية لإنجاح مشروعه ويقبل المخاطرة والفشل.

[1] قرفي عبد العزيز، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، جامعة عنابة، 2022، ص 12.

ميشال مارشيزني Michel Marchesney	1988	المقاول هو شخص يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في النفس، متحمس يحب حل المشاكل (القيادة) يصارع الروتين ويرفض العقبات يجد ويخلق معلومة هامة جديدة تحقق أهدافه.

2. نماذج نظرية حول قياس التوجه المقاولاتي:

لقد أصبحت المقاولاتية مفهوما شائع الاستعمال والتداول في معظم دول العالم، ومحور أساسي للتطور ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وباتت تعرف كمجال من مجالات الدراسة، فتطورت الابحاث والدراسات التي اهتمت بهذا الميدان، مشكلة لنظريات ومقاربات كل منها حاول تفسير التوجه المقاولاتي للأفراد حسب وجهة نظره وبناءا على نتائج أبحاثه، فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي، الذي حاول دراسة هذا الميدان من جانبه الاقتصادي، لتظهر بعدها اتجاهات أخرى، منها من ركز على دور الاسرة والمحيط الاجتماعي...إلخ. إلى غاية سنوات التسعينيات أين برز اتجاه جديد ركز دراسته على سير العملية المقاولاتية ككل.

وفيما يلي نستعرض أهم هذه الاتجاهات والنماذج النظرية:

أ. نظرية تكوين الحدث لشابيرو وسوكول Shapero et Sokol (1982):

قام الباحثان "شابيرو وسوكول " بتأسيس نموذج يعتبر لحد الان المرجع الاساسي للأبحاث في مجال المقاولاتية، والفكرة الاساسية للنموذج تقول إنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد.

وهذا ما يوضحه من خلال نموذجه ذو الثلاث مجموعات من العوامل الموضحة في الشكل الآتي:[1]

[1] سلامي منيرة وقريشي يوسف، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 32.

شكل رقم (01): يوضح نموذج SHAPERO و SOKOL [1]

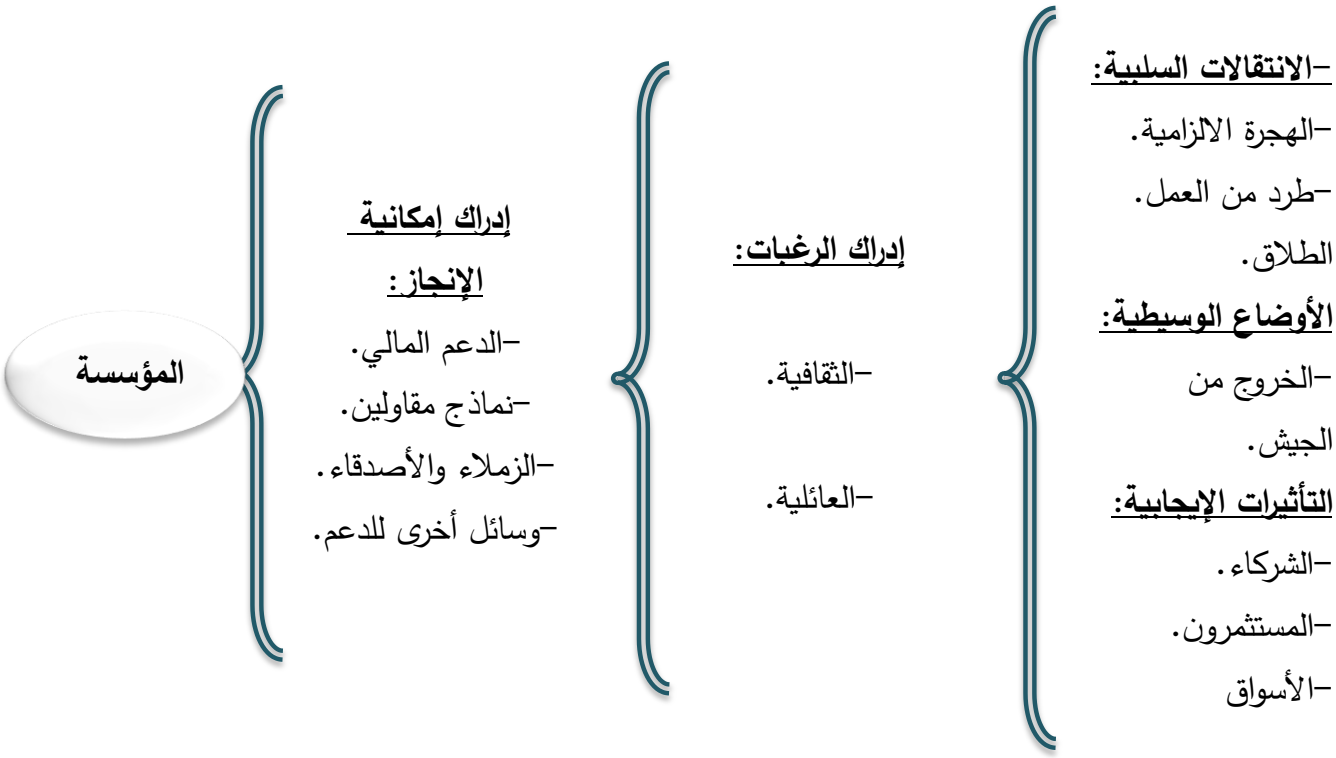

فحسب "شابيرو وسوكول، هناك مجموعتان تسبقان اتخاذ قرار المؤسسة هما:

- **المجموعة الأولى:** إدراك الرغبة وتضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد، فكلما يولي المجتمع أهمية للإبداع والمخاطرة، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة، ونقصد بنظام القيم ذلك الذي يتشكل من خلال تأثير العائلة، خاصة الأبوين، ومن تجارب مقاولاتية سواء كانت ناجحة أو فاشلة، كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الأفراد.
- **المجموعة الثانية:** إدراك إمكانية الانجاز، بمعنى أن الفرد ينشأ لديه الرغبة في الانجاز، من خلال معرفته لجميع أنواع الدعم والمساندة لتحقيق فكرته، فتوفر الموارد المالية يعتبر عامل مباشر في توجه الفرد نحو المقاولة، وذلك من خلال امتلاكه لمدخرات خاصة أو مساهمات العائلة.[2]

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن نموذج "شابيرو " و"سوكول" يقوم على نقطة محورية وهي وجود حدث مهم يؤثر على الفرد ويدفعه إلى المبادرة لإنشاء مؤسسته الخاصة قد يكون هذا الحدث سلبيا،

---

[1] المرجع نفسه، ص 32.

[2] الجودي محمد علي، **نظرية المقاولاتية من خلال التعليم**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص 24.

كالطرد من العمل أو فقدان منصب عمله ومورد رزقه لأي سبب كان. وقد يكون وسيطيا كالتقاعد من الجيش، أو قد يكون إيجابيا، كوجود دعم مالي أو وجود شركاء أو مستثمرين....إلخ، ولكن وجود هذا الحدث غير كافي لوحده بل يتدعم بوجود رغبة ذاتية وإدراك، تأتي من وجود عوامل سوسيوثقافية كتأثير العائلة، أو وجود تجارب سابقة وأفراد مقاولين قريبين منه، بالإضافة إلى إدراكه لإمكانية تحقيق مشروعه وإنجازه على أرض الواقع من خلال وجود دعم مالي كافي.

ب. نظرية السلوك المخطط Ajzen (1991):[*]

تنص نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen على أن توجهات الفرد هي التي تحدد سلوكه وهذا التوجه هو نتيجة لثلاث محددات هي: [1]

- المواقف المرافقة للسلوك: وتتضمن التقييم الذي يقدمه الفرد للسلوك الذي يرغب في القيام به، وهي تعتمد على النتائج المحتملة التي ينتظرها الفرد من هذا السلوك.
- المعايير الذاتية: وتنتج من الضغط الاجتماعي الذي يتعرض له الفرد من العائلة أو الابوين أو الاصدقاء، فيما يخص رأيهم في المشروع الذي يريد إنجازه.

كما يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية التي تشجع مثلا على إنشاء مؤسسة كثيفة التكنولوجيا، على رفع توجهات الافراد نحو هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى تأثير العوامل الثقافية، مثل وجود نموذج لمقاول في محيط ذلك الشخص، إضافة إلى وجود محفزات نفسية أخرى، مثل الحاجة لتحقيق الذات والبحث عن الاستقلالية.

- إدراك الرقابة على السلوك: وتتضمن الاخذ بعين الاعتبار لدرجة المعارف التي يمتلكها الفرد ومؤهلاته الخاصة، كذلك الموارد والفرص الضرورية واللازمة لتحقيق السلوك المرغوب.

---

[*] **أيساك أجزن (E.Ajzen)**، عالم نفس اجتماعي ولد سنة 1942، من أشهر الباحثين في علم النفس الاجتماعي، أستشهد بأبحاثه حوالي 280.000 مرة، لمزيد من التفاصيل يُراجع: عبد الرحمان علمان، الفكر الحديث، أجزن، عن موقع: https//www.asjp.cerist.dz>. com، تمت زيارة الموقع بتاريخ : 2022/12/19، الساعة 14:10.

[1] قواسمي رشيدة، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع النظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 165.

شكل رقم (02): يوضح نظرية السلوك المخطط AJZEN (1991)[1]

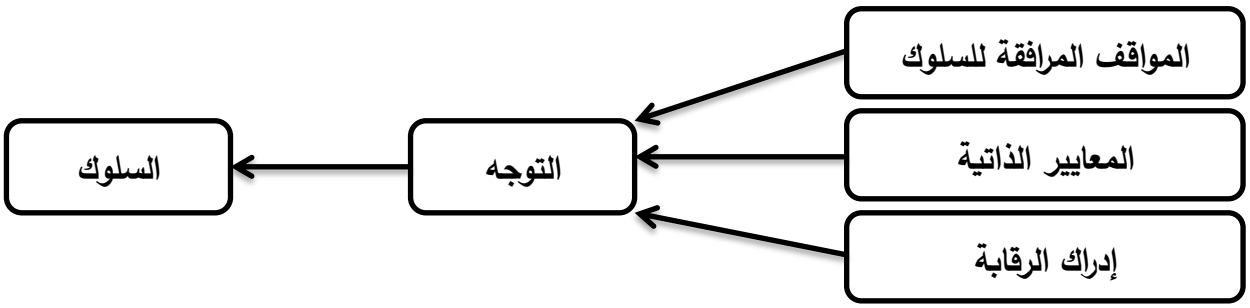

حسب نظرية السلوك المخطط، فإن التوجه المقاولاتي للفرد تؤثر فيه ثلاث عوامل أساسية، أولها هي رغبة الفرد في إنشاء مؤسسة خاصة والمميزات والنتائج التي يطمح في الوصول إليها من خلال مشروعه وثانيها هي الضغوط الاجتماعية المؤثرة والتي تفرضها الأسرة والأصدقاء فيما يخص رأيهم حول المشروع إضافة إلى السياسات الحكومية، والتي تلعب دور مهم هي الأخرى في تحديد هذا التوجه كتشجيع المقاولة في ميدان دون آخر أو وفق معايير هي تحددها ...إلخ، إضافة إلى وجود عوامل ثقافية ومحفزات نفسية لها دور في هذا التوجه المقاولاتي، مثل كوجود افراد مقربين من العائلة أو الرفقاء ممن دخلوا هذا الميدان، ووجود طموح ورغبة في تحقيق الذات والتميز والوصول إلى أعلى المراتب وبلوغ قمة الهرم، وللوصول إلى ذلك حسب هذه النظرية يجب توفر رقابة على هذا السلوك والمتضمنة الإمكانيات المادية للفرد ومؤهلاته ومهاراته ومعارفه ومدى قدرته على اقتناص الفرص لتحقيق مشروعه.

ج. النموذج الموحد لنظرية السلوك المخطط ونظرية تكوين الحدث SHAPERO وAJZEN و SOKOL:

قام مجموعة من الباحثين بمطابقة نموذج نظرية السلوك المخطط لـ AJZEN مع نموذج تكوين الحدث المقاولاتي SOKOL وSHAPERO 1982 ليصبح لدينا نموذج يعبر عن التغيرات المستعملة في شكل واحد:[2]

[1] المرجع نفسه، ص، 166.

[2] شقرون محمد، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، تخصص الابداع والمقاولاتية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص 34.

شكل رقم (03): يوضح النموذج الموحد لنظرية السلوك المخطط ونظرية تكوين الحدث[1]

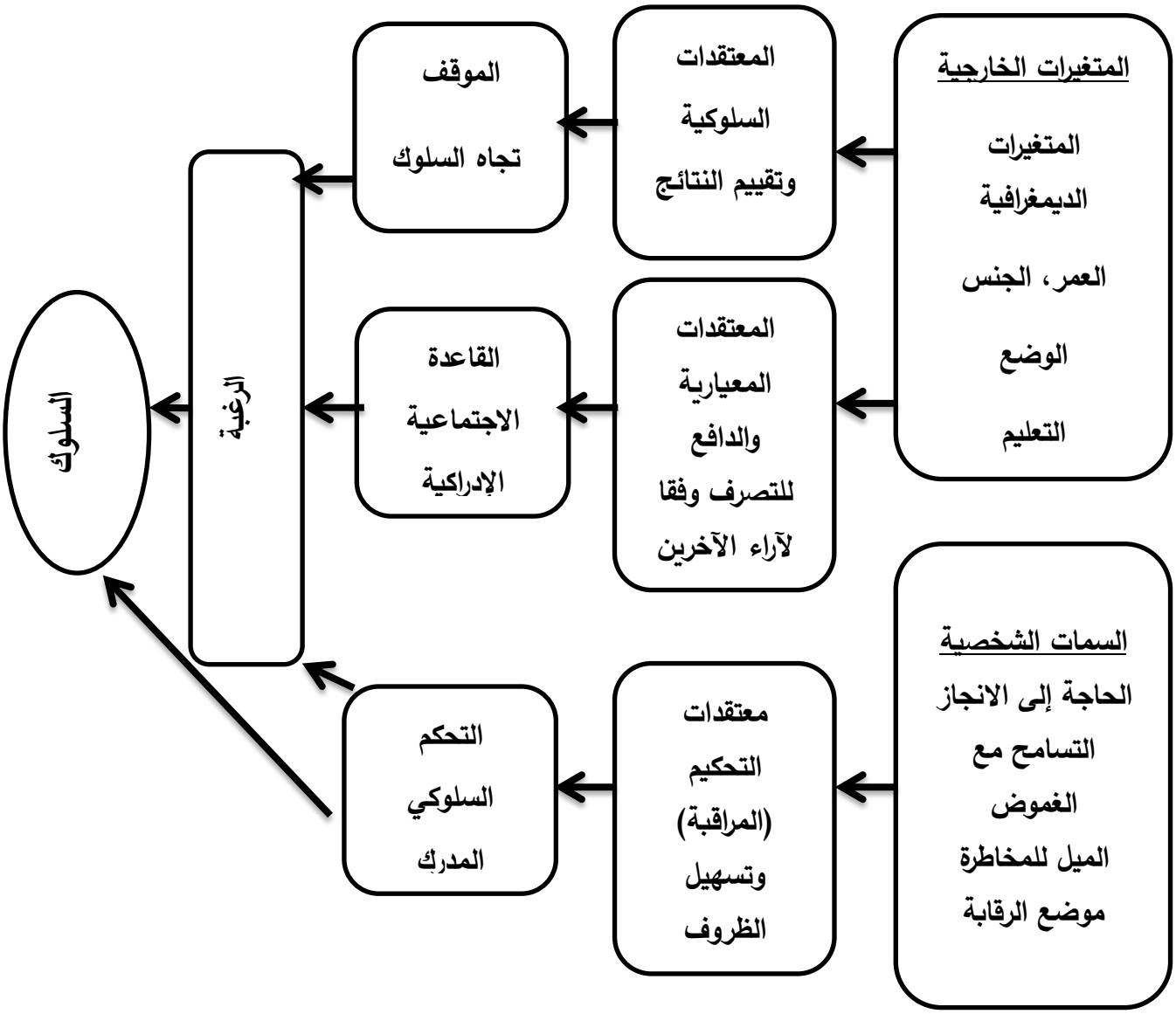

فالرغبات يؤثر عليها كل من موقف الفرد تجاه فكرة إنشاء المؤسسة، والذي يستند على القيمة المهنية أي المميزات المهنية التي يطمح إليها ونظرته للمقاولة، أي الحاجيات التي يمكنه ارضائها من خلال النشاط المقاولاتي، إضافة لتأثير متغير المعيار الاجتماعي والتي تتكون من مواقف الأشخاص المهمين له كالأسرة والأصدقاء في اتخاذه لقرار إنشاء مؤسسة.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 34.

[2] مروة أحمد ونسيم إبراهيم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق**، القاهرة، 2008، ص 25.

د. نظرية التحديث:

نشأت نظرية التحديث من أفكار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max weber والتي هيأت الأساس لنموذج التحديث الذي قدمه وطوره عالم الاجتماع تالكوت بارسنز Talcott Parsons كانت نظرية التحديث نموذجا سائدا في العلوم الاجتماعية. في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ثم خفت شهرتها لتعود إلى الواجهة من جديد بعد عام 1991 ولا تزال نموذجا مثيرا للجدل.[1]

انطلقت هذه النظرية من فرضية رئيسية مؤداها أن الاختلاف بين التقدم والتخلف يرجع إلى الفارق الزمني وعجز الدول النامية عن اللحاق بركب التقدم مما خلق فجوة بين النموذج المتقدم والآخر المتخلف ويرجع ذلك إلى فقدان الدول النامية للخصائص الثقافية والتكنولوجية، التي تعد المبادئ الأساسية للتقدم والتخلف هو سمة الدولة المتخلفة والتي يجب التخلص منها، بالتخلص من كل القيم التقليدية والاعتماد على التكنولوجيا خاصة في مجال المقاولاتية، التي تسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية والتقدم.

فالتحديث في مجمله عملية كلية تنشأ طبقا لنموذج عالمي، وهذا ما يفترض تحولا تدريجيا من التقليدية إلى الحداثة، حيث يفهم المجتمع باعتباره عملية بنائية وظيفية مختلفة الأدوار والمؤسسات كمجتمع يتحرك من البسيط إلى المعقد وأصبح التحديث يتضمن عملية القيادة والتكامل الوظيفي.

كما تفترض هذه النظرية بأن البناءات المؤسسية والنشاطات الفردية، تصبح أكثر تخصصا واختلافا وتكاملا في السياسة الاجتماعية وفي الأشكال الاقتصادية للمجتمع ومن هنا نجد أن إنشاء الفرد لمشروعه لابد أن يكون انطلاقا من فكرة أكثر تخصصا واختلافا لما هو موجود في المجتمع، وباعتبار أن المقاولاتية هي في الأصل ثقافة فيمكن إجراء عليها تجديد أو تحديث لوسائل التكنولوجيا، التي تساعد الفرد على التوسع في فكرته وتطوير ثقافة المقاولاتية، خاصة من خلال الحملات الإعلامية عبر مختلف الوسائل[2].

ومن خلال ما سبق نجد ان نظرية التحديث ركزت على أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية، وإنشاء الفرد للمؤسسة أو المقاولة يعتمد على قدراته الإبداعية ومدى تحكمه في التكنولوجية، إضافة إلى

---

[1] عبد الفتاح الغندور، **نظرية التحديث**، عن موقع: https://ar.m.wikipidia.org/wiki، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/09/03 الساعة 19:14.

[2] السيد رشاد غنيم، **دراسات معاصرة في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، جامعة بيروت، لبنان، 2010، ص 355.

تحديث وتجديد الفرد لواقعه الذي يعيش فيه من اجل الوصول إلى هدفه آلا وهو تحقيق التنمية واللحاق بركب الدول المتقدمة.

3. المعالجة النظرية لظاهرة المرأة المقاولة:

في النظرية السوسيولوجية لم تحظى المرأة بالاهتمام الواسع من طرف المفكرين والباحثين وكان اهتمامهم بها، منصب حول مواضيع الأسرة والزواج وتربية الأبناء. وفيما يلي سنحاول استعراض بعض المعالجات النظرية لموضوع المرأة المقاولة رغم قلتها.

أ. النظرية الاجتماعية النسوية:

يمكن التأريخ لظهور الحركة النسوية، إلى مطلع القرن 18 وبداية القرن 19، حيث ظهرت "حركة المطالبة بحق الاقتراع "في المملكة المتحدة، ومن ثمة انتقلت هذه الحركة إلى عدد من الدول الأوروبية، ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وصولا في وقت لاحق إلى كل دول العالم.

وبدأت الكتابات النسوية تأخذ اهتمام وتحليل العديد من الباحثين السياسيين منذ منتصف القرن 20، وأخذت شهرة واسعة، وصدى على الصعيد الدولي، مع نجاح المدرسة النسوية في طرح العديد من الرؤى.

وقد ظهرت النظريات النسوية لأول مرة عام 1794م على يد **ماري ولتسون كرافت**[*] **Mary Wollstone Craft** وبعدها سوجورنر تروث Sojourner Truth 1851 وبعدها سوزان أنطوني Susan Anthony، ومن ثمة فسح المجال للعديد من الناشطات للدفاع عن حقوق المرأة [1]. فعرفها معجم أوكسفورد "بأنها الاعتراف بأن للمرأة حقوق وفرص مساوية للرجل"، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية، على اعتبار إقصاء المرأة منها. أما معجم ويبستر فعرفها: "النسوية هي النظرة التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة"[2].

---

[*] **ماري وولتسون كرافت**، (Mary wollsone craft) (1759–1797)، كاتبة بريطانية من القرن الثامن عشر، فيلسوفة ومناصرة لحقوق المرأة، ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الموقع: https//m.mareffa.org>md، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/11/12، الساعة 21:15.

[1] باسم كيال، **سيكولوجية المرأة**، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، لبنان، 1983، ص 47.

[2] رانيا عون، **النظرية النسوية Fiminist Theory**، عن موقع: https://politicalencyclopedia.org، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/11/17، الساعة 9:30.

تقوم هذه النظرية على نقد النظرية الاجتماعية البيولوجية والتي ترى في تقسيم العمل الجنسي عنصرا أساسيا في وجود تمييز بين الجنسين، فالمراح التاريخية التي مرت بها المجتمعات الانسانية، خصت الرجل بالسعي لتلبية متطلبات أسرته وحمايتها وخصت المرأة بالإنجاب والرعاية، هذا التقسيم أدى إلى وضع الرجل في مرتبة عليا والمرأة في مرتبة دنيا، وهذا ما مكن الرجل من بسط هيمنته على كل شؤون الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، مما نتج عنه توزيع اجتماعي غير عادل للأدوار والمسؤوليات، فجات الحركات النسائية التحررية مطالبة بتغيير عام وشامل لوضعية المرأة في المجتمع[1].

ركزت هذه الحركات في العقدين الأخيرين على وضعية المرأة الاقتصادية العائلية والمهنية، خاصة فيما يخص تكثيف المشاركة النسوية في نظام الانتاج وأدت الثورات التحررية في العقود الأخيرة دورا كبيرا في تقرير الحقوق الإنسانية للمرأة والرجل، وأصبح التطور الديمقراطي يستلزم تمتع المرأة بكل حقوقها، حتى تستطيع أن تساهم بدورها الطبيعي وتضطلع بمسؤولياتها في كل الميادين الاجتماعية السياسية والاقتصادية والثقافية[2].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن النظرية الاجتماعية النسوية جاءت كرد فعل على الآراء السائدة والمميزة بين الرجل والمرأة، واضعة الرجل في مرتبة عليا وخصة المرأة بالإنجاب مما أدى الى توزيع غير عادل للأدوار، وإجحاف في حق المرأة، فعملت هذه النظرية على توجيه الضوء نحو خبرات النساء وتجاربهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، محاولة تغيير الآراء تجاه المرأة والقضاء على آراء ووجهة نظر المجتمع الذكوري التي كانت سائدة وكسر شعور الرجال بأنهم ينتمون إلى طبقة اجتماعية أعلى من النساء، ومخاوفهم من أن تكسب المرأة موطئ قدم أكبر من الرجل في المجتمع، والمطالبة بالمساواة بين الجنسين ودخول المرأة شتى مجالات الحياة: اجتماعية، اقتصادية، سياسية ...إلخ، فهي حركات تعارض ما يشار إليه بإيديولوجية النوع الاجتماعي أو "**الجندر**"[*]

---

[1] قصي عبد الغفور الزنوطي، **المرأة والمشاركة الاقتصادية**، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 03، العدد 05، العراق، 2016، ص 23.

[2] صالح بن حمد العساف، **مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية والتعليم**، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1986، ص 11.

[*] **الجندر**: مصطلح ظهر في السبعينيات من القرن العشرين (Gendre) وهي كلمة إنجليزية من أصل لاتيني وتعني الجنس من حيث الذكورة والأنوثة والتقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعيا، ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرجع: حاتم علي محمود، **النوع الاجتماعي والهيمنة الذكورية**، دار مسلم للنشر، سوريا، 2016، ص 43.

ب. نظرية النوع الاجتماعي:

قامت هذه النظرية على مبدأ أساسي هو "النوع الاجتماعي" والذي يعني من الوجهة السوسيو اقتصادية أن المرأة يجب أن يكون لها الحق في العمل مثلها مثل الرجل وعرفت هذه النظرية اتجاهين هما:

☜ **الاتجاه الراديكالي المتطرف:**

بزعامة ك- فيرغيسون، ارتبط هذا الاتجاه بأنماط وأشكال الهيمنة الذكورية، مما تولد عنه إخضاع النساء منذ لحظة انضمامهن الى المؤسسات، لمرتبة متدنية في الهيكل التنظيمي ولا خيار لهن في هذه الحالة إلا إقامة مؤسساتهن وشركاتهن الخاصة وبمعايير تختلف تماما عن تلك التي يقيمها الرجال ويسيطرون عليها[1].

☜ **الاتجاه الليبرالي المعتدل:**

وفقا لدراسة قامت بها الباحثة "روزا بيث موس" في الشركات الأمريكية الكبرى، والتي أقصيت فيها النساء من مراكز القوة والتأثير بينت هذه الدراسة الأساليب التي تحرم بها النساء في المجتمع الأمريكي من فرص التقدم في الارتقاء والدخول في علاقات اجتماعية وشخصية، تلعب دورا مؤثرا في تحقيق التقدم الوظيفي.

والمشكلة الجوهرية في نظرها، تكمن في القوة والسلطة لا في الجنوسة، فوضع المرأة المستضعف، لا يعود الى أنوثتها بحد ذاتها، بل يرجع أساسا الى عدم قدرتها على تحقيق مركز قوة كافية داخل المنظمة، وترى أن هذا الخلل يتناقص مع مرور الزمن، لأن عدد النساء في الحياة العامة والحياة التجارية في تزايد كبير[2].

ومنه، يرى أنصار نظرية النوع الاجتماعي ضرورة اشراك المرأة في العمل وفي الحياة السوسيو اقتصادية إلا أنهم في نفس الوقت ينفون ويقللون من قدراتها على تبوء مناصب ومراتب عليا، خاصة في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال بصفة عامة وحتى وان إنشات هذه المرأة مؤسساتها الخاصة، يجب أن تختلف مع معاييرها عن تلك التي ينشئها الذكور ويجب أن تكون مبنية على أسس تناسب نوعها الاجتماعي والسبب حسبهم لا يرجع الى الجنوسة بحد ذاتها بل يعود أساسا إلى عدم قدرتها على تحقيق مراكز قوة وسلطة وسيطرة داخل المؤسسة كالرجال.

---

[1] صالح بن حمد العساف، مرجع سابق، ص 11.

[2] الزهرة عباوي، مرجع سابق ص 42.

ج. النظرية الاقتصادية الحديثة:

يرى أصحاب هذه النظرية، أن دور المرأة في التنمية الاجتماعية مرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي وما يطرأ عليه من تغيرات وقد أدت هذه الثورة الاجتماعية إلى إحداث تغيرات على مستوى البنى الاجتماعية من حيث توزيع الأدوار والوظائف داخل المجتمع، نظرا لتغير النمط المعيشي وهذا ما أدى الى فتح المجال أمام المرأة بمنحها فرص التعليم والتكوين والعمل، ودخول كافة المجالات إلى جانب الرجال والمساواة معهم في الحقوق والواجبات.

وعند الحديث عن السلام الاجتماعي نتحدث عن الاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي، ولا يتأتى ذلك إلا بالتنمية الاجتماعية، والتي يقع جانب كبير منها على المرأة بمشاركتها الإيجابية في كل مجالات الحياة، ولا يكتمل ذلك إلا بادراك كل عنصر لدوره، وبتكامل الأدوار وفتح المجال أمام المرأة بخوض الأدوار القيادية ومشاركتها في اتخاذ القرارات في شتى الميادين، ولهذا يجب العمل على تثقيف المرأة وتحفيزها على العطاء والابداع وزيادة كفاءتها وتطوير قدراتها وإحداث التغيير ليس فقط على البناء الاجتماعي وإنما حتى في طرق التفكير والعمل [1].

إلا أن المرأة في العالم الثالث لازالت أسيرة النظرية التقليدية التي تعطيها الأدوار الثانوية، لأن الأدوار الرئيسية من اختصاص الرجال، وما استمرار الدور التابع للمرأة إلا بسبب سيطرة العادات والتقاليد البالية التي فرضت عليها العيش كإنسان من الدرجة الثانية وجعلها تتأخر في مسارها نحو تحقيق ذاتها وأهدافها[2].

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن هذه النظرية ركزت حول العلاقة الموجودة بين الدور الذي تلعبه المرأة في عملية التنمية الاجتماعية وطبيعة البناء الاجتماعي، والتغيرات الطارئة عليه، والتي أدت الى توزيع جديد للأدوار بين الجنسين داخل المجتمع، وخلق أدوار جديدة لم تكن موجودة ودخول المرأة مجالات كانت حكرا على الرجال كعالم المقاولاتية.

---

[1] لطيفة مناد، **دور المرأة في التنمية الاجتماعية في ظل النظرية الاقتصادية الحديثة**، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 06، برلين، ألمانيا، 2019، ص 23.

[2] صالح بن حمد العساف، مرجع سابق، ص 11.

وذلك راجع الى تطور نمط المعيشة بفعل تطور المجتمعات، إلا أن هذا الدور المنوط من المرأة لم يصل الى المستوى المرغوب في دول العالم الثالث بسبب سيطرة منظومة العادات والتقاليد التي لازالت تفرضها أحكامها داخل هذه المجتمعات.

ثانيا- الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية:

يعتبر مفهوم التنمية والتنمية المحلية من المفاهيم الأكثر مداولة في القرنين العشرين والواحد والعشرين، حيث ارتبط هذا المفهوم بالعديد من المجالات سواء الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والتنمية سواء كانت شاملة أو محلية تستدعي تدخل عدة أطراف وتوحيد الجهود من أجل النهوض وتحسين الأحوال في المجتمعات ومساعدتها على الاندماج في الحياة، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة وبناء قاعدة تحتية تستوعب الاستثمارات، ولبلوغ هذا الهدف تعددت النماذج التنموية المنتهجة من قبل الدول المختلفة، وناقشت الكتابات والدراسات العديد من النظريات والاستراتيجيات التي من خلالها يمكن إحداث تنمية محلية، كدراسة "فرانسوا بيرو وبالنياك، والتر كريستالر، راغنار نوركس وغيرهم"[1]. حين حاولوا وضع خطوات ومراحل للتنمية المحلية والتي يطلق عليها بنظريات أو استراتيجيات التنمية ومن بينها:

1. نظرية أقطاب النمو:

ظهرت في حقبة الستينات من القرن العشرين وأهم روادها هم" فرانسوا بيرو"، "بودفيل" و"هير شمان" وكانت هذه النظرية مصدرا ملهما للحكومات في تلك الفترة: من خلال التركيز على تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق بينها وبين المناطق الحضرية[2].

ويعرف "فيليب أبدلو" هذه النظرية بأنها: "نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق، فهذه النظرية تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات"، وأساسها هو اختلاف الأقطاب والمناطق داخل إقليم الدولة الواحدة، حيث أنها تشكل فضاءا متنوعا، فنظرية أقطاب النمو تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة من حيث النشاطات الاقتصادية، لأن كل قطب يركز على نشاط أو قطاع اقتصادي مختلف عن

---

[1] حجاب عبد الله، **التنمية المحلية، النظريات، الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017، ص 361.

[2] عبد اللطيف تشوري، **التنمية المحلية وأبعادها**، دار مغربنا للنشر والتوزيع، المملكة المغربية، 2016، ص 93.

الأقطاب الأخرى، مما يؤدي بالضرورة إلى البحث والتقصي عن مميزات كل قطب، وكيفية تطويره وتحسين ظروف المواطنين داخله، مع مراعاة خصوصياته ومن ثمة سيؤدي إلى تطوير البلد ككل فغياب المنافسة بين الأقطاب لأنها لا تركز على نشاط اقتصادي واحد يدفعها للتكامل بينها وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة في البلد ككل[1].

وعليه فهذه النظرية نقوم على نقطة جوهرية مفادها أن قطب النمو هو توطن لمجموعة من الأنشطة والصناعات المتفاعلة والمتكاملة في منطقة جغرافية محددة، وتمتد آثاره إلى المناطق المحيطة، فينمو وينمي المناطق المجاورة وصولا إلى التنمية الشاملة.

2. نظرية النمو المتوازن:

جاءت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية، مع الاقتصادي "راغنار نوركس" الذي اعتبر أن تحقيق التنمية سواء كانت وطنية أو محلية لا تتم الا من خلال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة، دون إهمال أي قطاع، والتنمية في مرحلة أولى تحتاج إلى تصحيح الاختلال وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع، بين مختلف القطاعات حتى يكون نموا متوازنا، بحيث لا يتم تنمية قطاع على غرار قطاع آخر[2].

وتستهدف هذه النظرية التركيز على انتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية وليس الغرض منها التصدير، وهذا في المراحل الأولى نظرا لعدم قدرة هذه السلع على منافسة سلع أخرى رائدة في هذا المجال، كما دعا "نوركس" إلى الاعتماد على الموارد المحلية وذلك

أولا: تشجيع الإنتاج المحلي وخلق حركة ونشاط بين المؤسسات المحلية (عرض وطلب).

ثانيا: لعدم ثقته بالاستثمارات الأجنبية لأن شروط التبادل التجاري لا تكون في صالح الدول النامية[3].

وعليه، فنظرية النمو المتوازن تهتم بمبدأ التوازن بين مختلف القطاعات وذلك بالاستثمار في كل القطاعات دفعة واحدة دون تفضيل أو إهمال أي قطاع على حساب الآخر، والغرض من هذه التنمية هو تحقيق الاكتفاء المحلي أولا.

3. نظرية المقاطعة الصناعية:

ترجع جذور هذه النظرية إلى المفكر الاقتصادي "ألفريد مالرشال" الذي قدم سنة 1980 مجموعة من الأعمال والأبحاث، بحث فيها عن مزايا التجمعات الاقتصادية التي تنشط في نفس المجال في منطقة

---

(1) سعاد محمود عواد، **التنمية المحلية في الأقطار العربية**، دار الهدى للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 106.

(2) حجاب عبد الله، مرجع سابق، ص 362.

(3) محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 05.

واحدة وأطلق عليها اسم "مقاطعة صناعية" ثم قام بتطويرها بعد ذلك المفكر الاقتصادي الإيطالي "بيكانيتي" سنة 1979[1].

تقوم هذه النظرية على فكرة تركيز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في منطقة واحدة، مما يؤدي بالنفع عليها جميعا وتتمثل تلك المنافع في:

- تخفيض تكلفة النقل عند شراء المواد الأولية أو عند بيع المنتج النهائي.
- إمكانية الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة نظرا لتطابق أو تشابه النشاط الاقتصادي للمؤسسات الموجودة في المنطقة.
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات لتشابه النشاط [2].

وعليه، فنظرية المقاطعة الصناعية تقوم على فكرة تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتخصصة في نشاط معين (ألبسة، أواني منزلية، حرف، أجهزة الكترونية...) في مكان واحد من أجل خلق نوع من التضامن والتعاون فيما بينها وتحقيق قدرة وكفاءة إنتاجية كبيرة.

4. نظرية القاعدة الاقتصادية:

تقوم نظرية القاعدة الاقتصادية على فكرة أن الصادرات تعتبر المبدأ الأساسي لتحقيق التنمية المحلية، وهي ترى أن المستوى الاقتصادي (الإنتاج والتشغيل) لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بالطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول "كلود لكوز" أن التنمية المحلية تتحدد عن طريق القيام بمجموعة من النشاطات الاقتصادية المتميزة، هذه النشاطات تنشأ أساسا من أجل التصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسيع النمو الاقتصادي [3].

وتقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:

النشاطات القاعدية التي تخص القطاعات المصدرة والتي تخلق مناصب شغل وتوفر مداخيل من الخارج، مثلا: القطاع الصناعي.

النشاطات الداخلية، ويقصد بها تلك التي تلبي الحاجيات الداخلية لسكان المنطقة كقطاع الفلاحة.

---

[1] سعاد محمود عواد، مرجع سابق، ص 114.

[2] المرجع نفسه، ص 116.

[3] نور الإسلام عبد المولى، **التنمية المحلية والاستدامة البيئية**، دار الهدى للنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص 203.

ومنه فإن تحقيق التكامل بين هذه الأنشطة، يحقق ويساهم في تطوير المنطقة على المستوى المحلي، وهذا ما ينعكس على تطوير البلد كله بمعنى أن الاهتمام بتنمية الجزء يضمن تنمية الكل [1].

وعليه، فنظرية القاعدة الاقتصادية تقوم على مبدأ أساسي، مفاده أن التصدير يعد الركيزة الأساسية للاقتصاد، من خلال ما يوفره من عملة صعبة، تسمح بتوفير مختلف الاحتياجات المحلية وتوسيع الأنشطة الاقتصادية، داخل المنطقة مقسمة إياها إلى نشاطات قاعدية هدفها التصدير ونشاطات داخلية هدفها تلبية الحاجيات الداخلية للسكان.

خلاصة:

من خلال الاطلاع على التراث النظري الذي عالج ظاهرة المقاول والمقاولاتية والتنمية، نكون قد وصلنا إلى تحديد جزء ولو بسيط من المقاربات والتوجهات النظرية للبحث، والتي سنستند عليها فيما بعد في الفصل الميداني وعملية تحليل البيانات.

فالنظرية هي الركيزة الأساسية لأي دراسة علمية والأرضية الرئيسية لتأسيس العمل العلمي، ولا وجود لبحث علمي دون وجود نظرية تنير طريقه.

[1] سعاد محمود عواد، مرجع سابق، ص 126.

الفصل الثالث: سوسيولوجيا المقاولاتية النسائية في الجزائر

تمهيد

أولا- التطور التاريخي للمقاولاتية

ثانيا- الثقافة المقاولاتية أهميتها ووظائفها

ثالثا- مقومات الثقافة المقاولاتية

رابعا- دور المقاولاتية في المجتمع

خامسا- و اقع المقاولاتية النسوية في الجزائر

سادسا- التحديات التي تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر

سابعا- جهود الدولة الجزائرية لتمكين المرأة في مجال المقاولاتية

خلاصة

تمهيد

لقد أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الخاصة يشغل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات، خاصة بعد تزايد المكانة التي تحتلها المقاولات، في اقتصاديات مختلف هذه الدول والدور الذي تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الاستراتيجية، ونظرا لهذه الأهمية ما فتئت هذه الدول ومنها الجزائر على بذل جهود كبيرة لتشجيع إنشاء هذه المقاولات، وجعلها رافدا لتنويع الاقتصاد من جهة وتعزيز النمو في شتى المجالات من جهة أخرى وخاصة المقاولات النسوية.

حيث تحظى المرأة بمكانة هامة في المجتمع الجزائري، بإسهامها في العديد من الإصلاحات التي عرفتها مختلف القطاعات بالبلاد مؤخرا، وتمكنها من اكتساح جميع الميادين التي ظلت في وقت قريب حكرا على الرجل، ومن بين المجلات التي برزت فيها مجال ريادة الأعمال وعالم المقاولاتية.

حيث سنحاول من خلال هذا الفصل، التعرض إلى أبرز المحطات المتعلقة بالمرأة الجزائرية المقاولة، بالتعرف على أهمية الثقافة المقاولاتية، باعتبارها هي المرحلة التي تسبق مباشرة دخول الأفراد لمجال المقاولاتية وتستمر معهم حتى بعد إنشاء مؤسستهم الخاصة، ثم التطرق إلى واقع المقاولة النسوية في الجزائر، وأهم تحدياتها في ظل الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لدعم وتمكين المرأة في هذا المجال، تماشيا مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها البحثية.

أولا- التطور التاريخي للمقاولاتية:

رغم الأدبيات الوفيرة التي تعرضت إلى ظاهرة المقاولاتية، إلا أنه لا يوجد تعريف خاص بها، فالتعاريف التي أعطيت ظلت نابعة من طبيعة التخصصات التي اهتمت بهذا المجال، وكذا التحولات الثقافية والاقتصادية التي شهدتها الدول، والتي أثرت على نشاط مجتمعاتها، فالتغيرات السياسية والتكنولوجية والديموغرافية دفعت المقاولين إلى تبني مواقف جديدة واكتساب مهارات أكثر تلائما مع طبيعة التعديلات والتطورات التي تطرأ على محيطهم.

ورغم أن المقاولاتية بدأت تأخذ اهتمام ملفت للانتباه عند مختلف المختصين، في السنوات القليلة الماضية، لكننا نجد أن هذا النشاط له جذور تاريخية تعود لأزمنة بعيدة لم يتم فيها بروز مصطلح المقاولاتية. أو على الأقل اعتباره مفهوم يستحق الاهتمام والدراسة، وسميت هذه الفترة من قبل الباحثين "بما قبل التاريخ للمقاولاتية".

وفيما يلي سنحاول استعراض مراحل ظهور المقاولاتية:

1. المقاولاتية في العصور الوسطى:

قسم النشاط الاقتصادي في القديم إلى قسمين هم، القادة والعبيد وانحصر عمل المقاول في هذه الفترة ضمن صنف التجار والعسكريين إلى جانب النبلاء، أي القائد العسكري الكفء، لأن الحروب عادة ما تقوم لأسباب اقتصادية، وقائد الجيش الذي يقوم بتحديد وتنفيذ خطة استراتيجية ناجحة في الحرب يتحمل مخطر معتبرة، توقعا منه لجني أرباح اقتصادية وكذلك التجار يضعون أنفسهم في مجال الخطر حيث تتوفر إمكانية الربح أو الخسارة في عملهم، حيث تتوافق وظيفة التجار والمخاطر عند نفس الفرد. كما كان اليونانيون يتجهون نحو فكرة الحفاظ على الوضع الراهن، لتفسير النشاط الاقتصادي في إطار قد يكسب فيه شخص ويخسر الآخر، وهي الفكرة التي هيمنت وسيطرة إلى غاية القرن 18، فالشكل الأول للمقاولاتية ينطوي على تحمل المخاطر والمبادرة الفردية [1].

وعليه فخلال العصور الوسطى، أي منذ القرن 10 إلى القرن 14 ميلادي، كان النظام قائما على أساس المقاطعات التي يعمل فيها العبيد رِقاً أو فلاحين أقنان، أما أعمال المقاولية فكانت تنحصر ضمن فئة الأحرار الذين كانوا يمارسون نشاطهم في الزراعة أو الأعمال الحرفية أو العسكرية.

[1] سايبي صندرة، مرجع سابق، ص ص 201- 202.

2. مرحلة الثورة الصناعية- نشأة المقاولاتية ومؤسسات الإنتاج الرأسمالي-:

لقد أدت انتفاضة الفلاحين التي شهدتها أوروبا الإقطاعية إلى نشوب حرب في كل من فرنسا إنجلترا وألمانيا، فاستفادت البرجوازية الأوروبية من الانقلابات على النظام الإقطاعي بعد تحالف تم بينها وبين الأقنان ضد تعسف الإقطاعيين، وزاد نفوذ البرجوازية المالكة لرأس المال وللطبقة الشغيلة، والتي اقتصرت وظيفتها على الإنتاج، باعتبارها المالكة لقوة العمل[1].

فالمرحلة التي سبقت الثورة الصناعية لم يكن المقاول فيها مفاوضا ومبدعا ومبتكرا وباحثا عن التميز، بل كان ذلك الشخص المخاطر فقط.

أما في النظام الرأسمالي فيفسر ماكس فبير الظاهرة المقاولاتية بـ «الرأسمالية التي تعني النظام الذي يقوم على المقاولة الصناعية، حيث الهدف هو تحديد الحد الأقصى من الأرباح، بفضل التنظيم العقلاني للعمل والإنتاج، أي أنه لقاء بين الرغبة في الربح والنظام العقلاني اللذان يشكلان هذه الظاهرة المنفردة والأصلية للرأسمالية الغربية»[2].

وبسقوط الإيديولوجية الماركسية والتي ترى أن المقاولاتية ما هي إلا تكريس لفكرة الاضطهاد والاستغلال وإعادة إنتاج النظام الرأسمالي بصورة جديدة،[3] وبحلول الإيديولوجية برز نظام الاقتصاد الحر وأصبحت ذات الدول مجبرة على إحداث تغيرات هيكلية تسمح لها بالدخول لاقتصاد السوق، برزت هنا فئة المقاولاتية والمقاولين بمؤسساتهم الخاصة، الساعية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليه فإن بداية التنظير السوسيولوجي للمقاولاتية يعود فيه الفضل إلى عالم الاجتماع ماكس فبير ووقع الاهتمام به أكثر في الاقتصادي السياسي الكلاسيكي مع شومبيتر وفونياك، أحد رموز المدرسة النمساوية، ودوسان ديسون هذا الأخير الذي اعتبر العلم، الحرية والعمل هم العناصر المفسرة لظهور ما يسمى بالقادة الجدد للمجتمع الحديث [4].

أما ظهور المرأة المقاولة، فإلى وقت ليس بالبعيد، لم تكن الدراسات تعطى أهمية كبيرة لمكانة المرأة في المجتمع، ولم يكن عمل المرأة أو مشاركتها يحظى بالاعتراف، خاصة لدى الباحثين والدراسين، وظهور النساء المقاولات بمفهومه العام، لم يظهر إلا حديثا ويعود إلى فترة الحربين العالميتين، اللتان أثرتا على

---

[1] يسرى عبد الرحمان، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص 155.

[2] المرجع نفسه، ص 155.

[3] مولاي علي، مرجع سابق، ص 26.

[4] يعقوب الطاخوتي، **الفكر الاقتصادي الجديد**، دار المعلم، الأردن، 2016، ص 202.

البناء التنظيمي للمجتمع وتوزيع الأدوار، فمع ذهاب الرجال للحرب وتركهم أماكن عملهم، اضطر رجال الأعمال للبحث عن العمالة النسائية، وهذا ما جعل المرأة تأخذ فكرة ووعي حول مجال الأعمال، الأمر الذي ساعدها على ولوجه لاحقا، إضافة إلى ظهور الحركات النسوية التي طالبت بالمساوات بين المرأة والرجل خاصة فيما يتعلق بحق العمل والاستثمار والنشاط الاقتصادي[1].

أما في دول العالم الثالث، فإن العولمة لعبت دورا فاعلا في ظهور المقاولاتية النسوية وإخراج المرأة من دائرة القهر والاضطهاد، وإعطائها حقوقها في ظل متطلبات السوق الذي شجع دخول المرأة مجال النشاط الاقتصادي نتيجة لاتساع خبراتها وتكوينها وتعلمها، مهد لها الطريق لدخول عالم المقاولاتية.

3. ظهور المقاولاتية النسوية في الجزائر:

شهد النشاط النسوي في الجزائر عدة تطورات نظرا لما عايشته الدول من فترات، فخلال الفترة الاستعمارية تحملت المرأة مهاما كثيرة ومتنوعة، فعملت في الزراعة وتربية المواشي والخياطة والحياكة، وصناعة الفخار، والعناية بالجرحى...إلخ، أما غداة الاستقلال فقطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تثبت ذاتها وتفرض وجودها في معترك الحياة، وتعد أزيد من خمس عقود من تاريخ استرجاع الجزائر لسيادتها. تمكنت من تبوء مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، ونظرا للدور البطولي الذي لعبته جنبا إلى جنب الرجل إبان الثورة التحريرية وما تلاها في مرحلة البناء والتشييد، فقد استحقت أن تكون شريكة في التنمية المحلية لبلد مر بمراحل انتقالية طبعتها تغيرات مجتمعية وتحديات داخلية وخارجية[2]. وبروز قوانين وتشريعات ساعدت في ولوج المرأة الجزائرية علام المقاولاتية، كان في مقدمتها توقيع الجزائر سنة 1979 على اتفاقية " القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفل CEDAW[3]، ثم جاء دستور 1989 ليدعم دور المرأة بتوسيع مشاركتها السياسية والاقتصادية، ثم مؤتمر بكين 1995 والذي اتجهت الحكومة الجزائرية بموجبه إلى اعتماد سياسات تستجيب لقضايا ومتطلبات المرأة، والقضاء على كل أشكال التمييز منها، حيث تم إنشاء وزارة منتدبة

---

[1] عوفي مصطفى، **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 19، الجزائر، 2013، ص 131.

[2] حمزاوي نور الهدى، **المقاولاتية النسوية في الجزائر –بين آليات الدعم والواقع–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص ص 40- 41.

[3] **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفل CEDAW**، عن موقع wiki «https//ar.m.wikipedia.org، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/11/24، الساعة 20:50.

مكلفة بقضايا الأسرة سنة 1996[1]، وتوالت بعد ذلك القوانين والتشريعات الداعمة والمنتجعة على دخول المرأة الجزائرية عالم المقاولاتية وريادة الأعمال.

ثانيا- الثقافة المقاولاتية، أهميتها ووظائفها:

يرتبط مفهوم الثقافة المقاولاتية بالاتجاه الايجابي نحو المغامرة الشخصية والتجارية ودعم النشاط المقاولاتي وتعد الثقافة المقاولاتية من العوامل المهمة التي تحدد توجهات الأفراد نحو المبادرات المقاولاتية، فالثقافة التي تشجع السلوكيات المقاولاتية كالمخاطرة والاستقلالية والإنجاز وغيرها، وتساعد في الترويج لإمكانية حدوث تغيرات جذرية في المجتمع، والاقتصاديات التي شهدت نموا وازدهارا في القرن العشرين، تشرك في تبنيها لثقافة الأعمال وهي الثقافة التي يمكن وصفها بالثقافة المقاولاتية.

1. تعريف الثقافة المقاولاتية:

الثقافة المقاولاتية هي مجموع القيم والمعتقدات والتوقعات المشتركة والتي تعد كدليل للأفراد ينتج من خلالها معايير تؤثر عل سلوكيات الأفراد والمجموعات، بإيجاد أفكار مبتكرة، إبداع في مجمل القطاعات ومحاولة تطبيقها في مجال الاستثمار في رؤوس الأموال[2]، فهي حجم الثقافة التي يجب أن يتمتع بها المقاول والتي تمكنه من التوجه المقاولاتي للقيام بإنشاء المشروع الخاص به، والوصول بمشروعه إلى النجاح[3]. حيث يمكن ترسيخ هذه الثقافة من خلال: العائلة، المدرسة، (الجامعة، المؤسسة) والمحيط.

- **الأسرة:** تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأفرادها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستغل مهني، خاصة إذا كان هؤلاء الأفراد يمتلكون مشاريع خاصة، عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

- **المدرسة:** ليست المدرسة بمعزل عن الديناميكية السوسيو اقتصادية للمجتمع، فبالإضافة إلى دورها التكويني والتربوي المعتاد، يتعين عليها أن تقيم جسور الالتقاء مع المقاولة، وبالتالي تشكل قاطرة التنمية، من خلال انفتاحها على المقاولة وتنمية ثقافة المقاولة لدى الشباب، وهنا تكمن أهمية نقل المعارف للمجتمع من أجل خلق الثروات ضمن منظور مقاولاتي للتربية والتكوين.

---

[1] زيتوني وردة، **خمسون سنة من الجهود والنضال لتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة**، جريدة المساء، العدد 270، الجزائر 2016، ص 24.

[2] بروس خير الدين وهدار لحسن، **دور الثقافة التنظيمية في إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 01، الجزائر، 2007، ص 55.

[3] أبو قرن سعيد محمد، **واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 19.

– **المحيط:** تعد العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه المقاولاتي لدى الأفراد، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فيتوارثها الأجيال[1].

وعلى غرار كل الثقافات فإن للثقافة المقاولاتية خصائصها التي تميزها، وحسب تولوز TOULOUSE فإن للثقافة المقاولاتية، خمس خصائص أساسية هي:[2]

1) تثمين أنشطة الأعمال: الثقافة التي تثمن المقاولاتية، تمنح لأنشطة الأعمال مكانة هامة، فيما يمكن أن نسميه التسلسل الهرمي لقيم هذا المجتمع، فالمجتمع الذي يثمن المقاولاتية يمنح الصفات والمال وكذا إنشاء الشركات مكانة هامة وذات أولوية.

2) تثمين المبادرات الفردية أو الجماعية: المجتمعات التي توجد فيها الأنشطة المقاولاتية تعتبر مجتمعات يتم فيها الحصول على الفرص، حيث يتميز أعضائها بنوع من الاندفاع اتجاه التحديات، بالإضافة إلى هذا تساعد الأفراد في تحديد مصيرهم وكذا استغلالهم المحكم للفرص المتاحة.

3) تثمين المثابرة والإصرار: أظهرت الدراسات أن المقاولين الذين يتميزون بالمثابرة والإصرار يتمكنون من إنجاز مشاريعهم الخاصة، فالثقافة المقاولاتية هي تلك الثقافة التي تثمن المثابرة والتصميم، والتي تدعم المحاولة وترغب فيها، وتتسامح مع بعض الأفراد الذين يواجهون الصعوبات والفشل، دون إقصاء أو رفض الأشخاص الذين يقترحون مشروعات جديدة.

4) تسمح بالعيش في توازن ما بين الأمن والخطر: فعملية إنشاء المؤسسة تتعرض لبعض المخاطر، بالإضافة إلى توفر المعلومات اللازمة لهذا الإنشاء، والموازنة بين الأمن والخطر تعطي مكان لهذا المقاول، وتؤدي إلى علو شأن المقاولاتية، ولهذا فإن الثقافة المقاولاتية تسعى لإيجاد توافق بين الأمن والخطر من أجل خلق نوع من التوازن بين الحاجات الخاصة بالأمن، وضرورة تحمل المخاطر اللازمة لتحقيق المشاريع الخاصة بهذا المجتمع.

5) توفر حل للتوتر بين الاستقرار والتغير: فقد جعل بعض الباحثين من التغير جوهر للمقاولاتية، فالمقاولين هم العامل الأساسي للتغيير، والنشاط المقاولاتي يقوم بإنشاء نوع من التوتر بين الاستقرار والتغير، أما الثقافة المقاولاتية فتقوم بخلق نوع من التوازن بين الاستقرار والتغير ولمواصلة المؤسسة

---

[1] منصور هواري وآخرون، مرجع سابق، ص 93.

[2] جمعة عبد العزيز، **المقاولاتية وبعد الثقافة الجهوية، مدخل استكشافي**، دراسة ميدانية تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، ص ص 47– 48.

نشاطها ومسارها يجب توفر الاستقرار بين سلوك الأفراد وكذا هياكل وقيم المجتمع، بالإضافة إلى هذا نحتاج إلى نوع من التغيير الذي يساعد على خلق المنتجات وخدمات جديدة.

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن الثقافة المقاولاتية هي مجموع الأفكار والسلوكات والأفعال التي يوظفها المقاول من أجل إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، فهي لا تتعلق فقط بابتكار فكرة المؤسسة الجديدة بل تتعداها لتشمل ابتكار الطرق والأنماط التي يستخدمها المقاول في إدارة مؤسسته، من أجل المحافظة على بقائها واستمراريتها استجابة للمتغيرات التي تحصل في محيطها الداخلي والخارجي.

فالثقافة المقاولاتية تمكن الأفراد من مواجهة الصعوبات والفشل دون كلل أو تراجع، كما تسمح بالمزاوجة والموازنة بين الأمن والخطر، وذلك من خلال توفير الحاجات الخاصة بالأمن وضرورة تحمل المخاطر اللازمة ومواجهتها، وخلق التوازن بين الاستقرار والتغير والذي يساعد ويساهم في خلق وابتكار منتجات جديدة تواكب تطورات المجتمع.

2. أهمية الثقافة المقاولاتية:

تمثل الثقافة المقاولاتية المحرك لإنشاء المؤسسات، فالثقافة تلعب دورا في غاية الأهمية في تماسك الأعضاء، والحفاظ على هوية الجماعة وبقائها، فهي أداة فعالة في توجيه سلوك أفراد المجتمع، ومساعدتهم على اكتشاف قدراتهم على الإبداع واكتساب الثقة بالنفس، من خلال تحريك الدوافع النفسية والمالية نحو المقاولاتية[1]، وعليه فأهمية الثقافة المقاولاتية تبرز في:[2]

- الثقافة المقاولاتية هي المحرك الأساسي لإنشاء وقيام المؤسسات.
- الثقافة المقاولاتية هي الأساس في الحفاظ على هوية الجماعة وبقائها وتماسكها.
- تساعد الأفراد على اكتشاف قدراتهم من إبداع ومبادرة وابتكار واكتساب الثقة بالنفس.
- تساهم في توجيه سلوكات أفراد المجتمع.

---

[1] أوبختي نصيرة وآخرون، **دور الثقافة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر**، دراسة حالة مقاولي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتلمسان، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020، ص 746.

[2] عبايدية أحلام، **محددات الاختيار المهني لدى الطلبة الجامعيين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، 2007، ص 118.

- تدعيم وتشجيع العمل المقاولاتي، فهي الميزة التي تجعل الأفراد أكثرا ارتباطا بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون ثقافة مقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة لم تكن سابقا، والقيام بها بطريقة تختلف عما هو مألوف بفعل تميزهم بقدرتهم وإمكانياتهم للتغيير[1].

- حسب (block) و(stumpf) تكمن أهمية الثقافة المقاولاتية في كونها تميز الشخصية المقاولاتية وتعكس سلوكها وتصرف شخصية المقاول،[2] من أجل خلق قيمة وإيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة وفي ظروف معينة لإنتاج سلع وخدمات جديدة أو إدخال طرق عمل جديدة وفتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تمويل جديدة، وفق طريقة تنظيمية جديدة [3].

3. وظائف الثقافة المقاولاتية:

يرى كل من سكرنسان (Scrensen) وبيدرسون (Pederson) أن للثقافة المقاولاتية وظائف أساسية هي:[4]

- تستخدم الثقافة كأداة تحليلية للباحث، فهي تساهم في فهم التنظيمات الاجتماعية المعقدة.
- تستخدم كأداة للتغيير والتطوير.
- تستخدم كأداة لتحسين سلوكيات الشباب وتوجيهها.
- تستخدم كأداة لتحريك الحس الإدراكي للأفراد.
- تهيئة الإحساس بالكيان والهوية لدى الشباب.
- المساعدة على تخفيض معدلات البطالة.
- تهيئة إطار مرجعي يساعد على فهم اتجاهات وأنشطة المقاولة ويرشد لاتخاذ قرار الخوض في مجال المقاولاتية.

ويرى آخرون أن وظائف الثقافة المقاولاتية تكمن في:[5]

- التشجيع على الإبداع والابتكار وزيادة قدرة المؤسسة التنافسية.

---

[1] لخضر منصور مليكة، **آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تفعيل الروح المقاولاتية في الجزائر**، عن موقع https//www.diwanalara.com، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/11/25 على الساعة: 11:23.

[2] Albert (P) et Marion (S), **ouvrine l'enseignement à l'esprit d'entreprendre**, les écoles, Paris, 1997, P34.

[3] Shumpeter, **capitalisme, socialisme et démocratie**, petit bibliothèque .payotte .paris, 1967, P186.

[4] عبايدية أحلام، مرجع سابق، ص 351.

[5] بن علي سميرة، **روح المقاولاتية ودورها في تطوير الفكر الإبداعي**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 03، جامعة الجزائر 02، 2018، ص 43.

- إفساح المجال للأفكار كي تولد وتنمو ما دامت في الاتجاه الصحيح وفي خدمة الصالح العام والتجديد المستمر للنفس والفكر والطموحات.

ثالثا- مقومات الثقافة المقاولاتية:

سبق وعرفنا المقاول بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار تجسد على أرض الواقع، بالاعتماد والانطلاق من معلومات هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة والقدرة على الإبداع[1]، فالمقاول ليس بالشخص الخيالي وإنما هو شخص يتصرف بشكل مستقل، مقاوم، متمرد، مبدع قادر على الإتيان بأفكار جديدة وتجسيدها على أرض الواقع من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه والمساهمة في التطور الاقتصادي لبلده، ويحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

1. مقومات شخصية:

وتتضمن الحاجة إلى الانجاز، أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف، وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أدائه وإنجازه في ضوء معايير غير اعتيادية وتشمل المواصفات الذاتية:

- الثقة بالنفس: وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراته وثقته بها.
- الرؤيا المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.
- التضحية والمثابرة: فتحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال ورغبات مستقبلية، والتي تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء[2].

---

[1] عبد المومن نعيمة، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر تنظيم وعمل، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص 2.

[2] قورمي عبد الحميد وبن علي حنان، **روح المقاولاتية ودورها في تنمية التفكير والإبداع الإداري في منظمات الأعمال الجزائرية**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد1، جامعة الجزائر 2، 2018، ص ص 04- 05.

- المهارات التقنية والمهارات التفاعلية: وتتمثل في الخبرة المعرفية والقدرة على التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج وبيع، تخزين وتمويل، إضافة على القدرة على الاتصال ونقل المعلومات وتلقي ردود الفعل ومناقشة القرارات قبل إصدارها، القدرة على الانصات والإقناع...إلخ والتي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين[1].
- الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة إذا توفرت الموارد المالية الكافي، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا للتحجيم، بحيث يتمكنون بمفردهم من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم، والتحكم في شؤون العاملين، وهذا ما أطلق عليه Shumpeter "بالمملكة الصغيرة"
- المهارات الإنسانية والفكرية: تتمثل المهارات الإنسانية في قدرت المقاول على تطوير علاقات مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع بشكل عام، والتي تبنى على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة، أما الفكرية فتتمثل في اكتساب أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات وايجاد العلاقات بين المشكلات والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة من خلال المعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة[2].

أما أهم هذه المقومات الشخصية فهي:

- القدرة على الابداع والابتكار: فهما مفتاح توليد الأفكار ومفتاح نجاح أي عمل لأن المجتمعات المتقدمة تركز في نشاطها الاقتصادية على إنتاج الأفكار الجديدة بدلا من إنتاج الأشياء[3].
- القدرة على المخاطرة: وهي اللأكادة من نجاح المشروع فقد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على واحد أو أكثر من أهداف المشروع، والمخاطرة هي قدرة المقاول عل دخول مشاريع مع عدم تأكده من نجاحها[4].

---

[1] بومعيزة أشرف الدين، **ثقافة روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل**، دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل، مجلة النماء الاقتصادية والاجتماعية، العدد 2، الجزائر 2018، ص 223.

[2] قرومي عبد الحميد وبن علي حنان، مرجع سابق، ص 5.

[3] عرين البتول، **أهمية الإبداع والابتكار**، عن موقع: https//mawdoo3.com، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/11/26 على الساعة: 15:17.

[4] درغوم حسين، **فقه المخاطرة المالية**، عن موقع: https//BFda.journals.ek.er، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/11/26، على الساعة 15:35.

2. مقومات بيئية:

وتشتمل على ما يلي:[1]

أ. **المحيط الاجتماعي:** يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

- الأسرة: تعمل الأسرة على تنمي القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني، خاصة إذا كان هؤلاء الأباء يمتلكون مشاريع خاصة.
- العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه نحو إنشاء المؤسسات.
- الدين: يدعوا الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

ب. **الجهات الداعمة:** نظرا لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في مؤسساته العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة، فإن هذه الأخيرة تلعب دورا أساسي في الرفع من كثافة المقاولاتية، ومن أهم هيئات الدعم المتوفرة على المستوى الوطني:

- **ANSEJ (ANADE حاليا):** الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- **(CNAC):** الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- **(ANJEM):** الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- **(ANDI):** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ت. **الجامعة والتعليم:** يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة، محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع المقاولاتية. كما أن للجامعة دور مهم في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليه، وتعتبر تجربة دور المقاولاتية على مستوى الجامعات الجزائرية خطوة مهمة في هذا الإطار، من خلال تنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الطلبة الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة[2].

بناءا على ما سبق، فالثقافة المقاولاتية هي مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد، ومحاولة استغلالها وتطبيقها في مجال الاستثمار بإيجاد أفكار جديدة ومبتكرة، وتبنى

---

[1] قرومي عبد الحميد وبن علي حنان، مرجع سابق، ص ص 5 -7.

[2] قاسم سمية، **العوامل المحفزة على الفعل المقاولاتي في المجتمع**، محاضرات مقدمة لطلبة ماستر 02، علم اجتماع الانحراف والجريمة، جامعة سطيف 2، 2018، ص 22.

هذه الثقافة انطلاقا من مقومات بيئية (مسبقات)، وهي مجموع القيم التي يكتسبها الفرد من محيطه الاجتماعي، الأسرة العادات والتقاليد المتوارثة، أو الدين، المؤسسات التعليمية...إلخ، وهذه المسبقات هي التي تساعد على ظهور الاستعدادات لديه، أي ظهور مجموع الخصائص النفسية والقيم التي تظهر عند المقاول كالاستقلالية، الثقة بالنفس، المثابرة، الابداع، الابتكار، المخاطرة...إلخ؛ وكل تلك المسبقات والاستعدادات هي التي تجعل من المقاولاتية خيارا مرغوبا في مساره المهني.

رابعا- دور المقاولاتية في المجتمع:

عرفت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمقاولاتية، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الأخيرة في ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، حيث يؤكد ماكليلان (Mcclleland 1987) على أن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد ليس المال والتكنولوجيا، وإنما ذوي الأفكار المبتكرة والخلاقة، وهذا ما ذهب إليه ماسلو (Maslow 1968) على أن أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار المتميزة،[1] ويمكن تلخيص دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام بما يلي:

1) الدور الاقتصادي للمقاولاتية: ويتمثل فيما يلي:[2]

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: تعتبر المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية، ويعظم الفائض نظرا لارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة مع المؤسسات الصغيرة (المقاولات)، إلا أننا لو أجرينا مقارنة بين رأس المال المستثمر والفائض الذي يحققه للمجتمع ككل يؤدي إلى إحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم يبرز دور المقاولاتية بأنها الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع وذلك بالربط بين حجم رأس المال (المقاولاتية لا تحتاج إلى أموال ضخمة) والفائض الاقتصادي المحقق.

- تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي الممارسة الديمقراطية دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها ورأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات وتعمل على تلبية الحاجات الجارية

---

[1] ناصري محمد، **دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الندوة الدولية حول المقاولية والابداع في الدول النامية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 204.

[2] حيولة إيمان وموساوي وردة، **مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2020، ص ص 22- 23.

للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور المغذي لها.

– تدعيم التنمية الإقليمية: تتميز المقاولاتية بالانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، ذلك لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية لذلك تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.

– الرفع من حجم الناتج المحلي: تتضح أهمية الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة، من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي، وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة[1].

– تكوين رأس المال البشري: حيث تعمل المقاولاتية على تسهيل مهمة الحصول على التدريب بأقل تكلفة مما تؤمنه المؤسسات الرسمية والمعاهد المتخصصة الفنية[2].

– نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة: إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع والمساهمة في القضاء على البطالة[3].

– إيجاد أسواق جديدة: فوفقا للمفهوم الجديد للتسويق فالمقاولون هم أشخاص مبدعون ومنشئون للموارد والفرص، فهم بذلك يخلقون عملاء وبائعين جدد واستغلال الفرص المتاحة في السوق[4].

2) الدور الاجتماعي للمقاولاتية:

رغم أن المقاولة هي مشروع اقتصادي هدفه تحقيق الربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول، إلا أن لها دور اجتماعي كبير أيضا، إذ أن المقاولة هي مؤسسة اقتصادية اجتماعية ومالية مستقلة، لها مزايا اجتماعية تتمثل في:[5]

---

[1] ناصري محمد، مرجع سابق، ص 204.

[2] بورديمة علي، **ثقافة المؤسسة والمقاولاتية**، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال، بسكرة، 17 18 أفريل 2010، د ص.

[3] حابس أمال، **ملخص مادة المقاولاتية**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر، تاريخ+ إعلام واتصال، بجامعة أم البواقي، 2021، ص 12.

[4] المرجع نفسه، ص 16.

[5] راكان محمود علي، **المقاولات وتحديات السوق**، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص ص 63– 64.

– زيادة التشغيل والحد من البطالة: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة، كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه، كما أن طبيعة هذه المؤسسات وحجمها، ومساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية توفرا حافزا قويا لخلق فرص العمل وذلك من خلال:

– قدرة المؤسسات الصغيرة بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل.

– يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يؤهلها لتكون إحدى وسائل الاندماج والتكامل والتوازن الجهوي.

– مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينات ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصات اجتماعيا واقتصاديا... فهي تمثل الطريقة الدائمة للخروج من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

– محاربة الآفات الاجتماعية: مما لا شك فيه أن النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل وعدم وجود المهارات اللازمة يؤدي إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع ويصبحون عرضة للمخاطر... والمقاولاتية تمثل الحل لهذه المشاكل من خلال وضع حل لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف.

– العدالة في توزيع الدخل: فوجود المقاولات وعملها في ظروف تنافسية يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، فهي تتطلب إمكانيات استثمارية بسيطة مما يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع من إنشاء تلك المقاولات مما يساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة، على عكس الصناعات الكبيرة التي تدفع إلى زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي بسبب إمكانياتها الاستثمارية الضخمة والتي يتولد عنها تكديس الثروة لدى طبقة معينة هم أرباب العمل.

– ترقية روح المبادرة وزيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية: تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة بفضلها شهدة مختلف الاقتصاديات بروز منظمات تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريفان 1985 بقوله " تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة... من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة".

– كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعظم إحسان الأفراد بالحرية والاستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية[1].

3) دور المقاولاتية في مجال التنمية:

يمكن تلخيص دور المقاولاتية في مجال التنمية في النقاط التالية:[2]

– المساهمة في زيادة الناتج القومي: حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة إلى مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج القومي.

– تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق: حيث تلعب الأعمال المقاولاتية دورا هاما في تحقيق التوازن الجغرافي والتنمية الإقليمية المتوازنة، وضمان العدالة في توزيع الدخل وفرص العمل على مختلف مناطق البلد، وذلك نظرا لقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم.

– المسؤولية البيئية: فالمقاولون هم القوة الدافعة والمحركة لاقتصاد السوق، مما يقدم خيارات متنوعة للمجتمع والمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع، فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة وذلك مثلا: بإطلاق منتوجات بشكل يحترم البيئة، العمل في مجال الرسكلة...إلخ.

– اكتشاف مصادر جديدة للموارد: فالمقاولون لا يرضون أبدا بالمصادر التقليدية أو المتاحة للموارد وإنما وبسبب طبيعتهم الابتكارية، يعملون على اكتشاف مصادر جديدة للموارد تتسم بميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة والجودة.

خامسا– واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر:

لقد أخذ موضوع دخول المرأة عالم الشغل ومساهمتها الاقتصادية حيزا كبيرا من النقاش فساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي وتدخل العديد من الهيئات والأطراف الناشئة في مجال حقوق المرأة، على اقتحامها عالم الشغل ولعب دورا بارزا في دفع عجلة النمو والتنمية وتغير موقعها في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، وأصبح بإمكانها دخول العديد من المجالات التي كانت وإلى وقت قريب حكرا على الرجال، وتمكينها من إقامة مشاريعها الخاصة ودخول عالم المقاولاتية، بعيدا عن تمييز النوع الاجتماعي.

---

[1] بورديمة علي، مرجع سابق، د ص.

[2] مرزوق أحمد، **دور المقاولاتية**، عن موقع: https//feg.univ-bouira.dz، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/10/03، الساعة 10:43، ص ص 7– 8.

1) مفهوم المرأة المقاولة:

تعرف المرأة المقاولة على أنها:" المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتحمل المسؤولية، وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانياتها هدفها النجاح والتفوق"[1]، أي أن المرأة المقاولة هي تلك التي تستطيع أن تجمع بين خاصية الاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات بنفسها ولصالح نشاطها متخذة من مبدأي المبادرة والمخاطرة أساسا لانطلاقها في مجال المال والأعمال، وبالتالي لابد أن يتوفر في شخصها خصائص ومميزات نوجزها في:

☜ **الخصائص الاجتماعية:** والمتمثلة في:

- توفير بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار.
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها اتجاه نشاطها المقاولاتي.
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري والتواصل والقدرة على حل المشكلات.

☜ **الخصائص الذاتية:** تتمثل هذه الخصائص في:

- القدرة على تحقيق النجاح وتوفر روح المبادرة والبحث عن الفرص الجديدة.
- الابداع والابتكار والتميز والكفاءة في مجال العمل.
- القدرة على المخاطرة والتي تكون على أسس مدروسة والقدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.
- سرعة الفهم والاستيعاب لأن القدرة الفكرية والعقلية تساعدها على الربط بين الأنشطة وخلق التكامل وتحقيق النجاح[2].
- توفرها على مستوى تعليمي مقبول، لأن الأمية تعتبر من العوائق التي تحول دون تحقيق الهدف وتعرض المرأة للاستغلال.
- امتلاكها لمهارات تفاعلية، خاصة من حيث القدرة على بناء وتكوين علاقات إنسانية سواء مع العاملين أو مع الهيئة الإدارية.

---

[1] سنوسي علي، **أهمية التمويل الأصغر في دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر**، تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي، التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة، يومي 14- 15 نوفمبر، بجامعة المسيلة الجزائر، 2016، ص 06.

[2] شلوف فريدة، مرجع سابق، ص 60.

- توفرها على خصائص ذهنية تتمثل أساس في سرعة الفهم والاستيعاب، فهي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها، إذ تعتبر منبع الأفكار الجديدة والمبتكرة[1].

☜ **الخصائص التنظيمية:** وهي:

- القدرة على التحكم في الوقت وإدارته.
- المهارة في التنظيم: فلكي تحقق المرأة المقاولة النجاح لابد أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهاراتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته.

2) دوافع المرأة لدخول مجال المقاولاتية:

أوضحت الدراسات أن دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية مقارنة بالرجال تتمثل في:[2]

- حاجة المرأة إلى الإقرار بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية والذي يضاهي قدرة الرجل على فعل ذلك.
- الرغبة في الاستقلالية.
- البحث عن امتلاك القوة والسلطة والقدرة على صنع واتخاذ القرار.
- التصميم المستمر على تحقيق التقدم وإثبات قدرتها على الابداع والمبادرة.
- الرغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق يتناسب مع مستواها التعليمي المهني.
- تقديم قيمة مضافة للمجتمع، لا تقل أهمية عن تلك التي يقدمها الرجل.
- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي لها ولعائلتها وللأفراد، وذلك من خلال خلق فرص عمل والتقليل من البطالة.
- المساهمة في النمو الاقتصادي، إذ أصبحت المقاولة النسوية تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات الحديثة.

3) واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر:

إن الحديث عن بداية المقاولاتية في الجزائر يرتبط بشكل أساسي بمجموعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الجزائر بعد التخلي عن النموذج الاشتراكي للتسيير القائم على القطاع العام ومركزية القرارات، هذه الإصلاحات التي عملت على تخفيض هذه المركزية وفتح المجال

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة العمال التجارية الصغيرة**، الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 57.

[2] بربري محمد أمين وكريفار مراد، **نحو تبني ثقافة المرأة المقاولة في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول – المقاولاتية النسوية في الجزائر– المنعقد يوم 22 سبتمبر بجامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص ص 91– 92.

أمام المبادرة الفردية للاستثمار الخاص، ضمن مناخ أكثر ملائمة تسهر على تكييفه مجموعة من الهياكل والهيئات المتخصصة في مجال الاستثمار. فتجاوزت الاستثمارات الخاصة أو المقاولاتية حدود المجتمع الرجالي لتطال المجتمع النسوي في ظل تحسين واقع المرأة من صحة وتعليم وتشغيل وتكوين...إلخ، بما يتماشى والمواثيق الدولية في هذا المجال، وهو ما عبر عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه "يجب أن تتخذ كل الإجراءات التي تضمن للنساء الحقوق التي يتمتع بها الرجال في كل المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية، مع إثبات حق اختيار المهنة وحق الترقية العادلة"[1]، كما سعى الخطاب السياسي الجزائري حول ضرورة تحري المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف ميادين الحياة خاصة بعد دستور 1989 والذي دعى إلى ضرورة توسيع دور المرأة خاصة في مجال مشاركتها السياسية والاقتصادية.

إلا أن تسارع الأحداث ودخول الجزائر في مرحلة عصيبة سنوات التسعينات، أو ما عرف بالعشرية السوداء كانت من بين الأسباب التي ساهمت في تخلي الكثير من النساء عن مشاريعهن وطموحاتهن، حفاظا على أرواحهن وأرواح عائلاتهن خاصة في الأرياف، هذا الوضع الذي شهد تحسنا كبيرا مع بداية الألفية الثانية، واستتباب الأمن وخاصة بعد توجه الخطاب السياسي نحو تشجيع المرأة الجزائرية على دخول عالم المقاولاتية، والإثراء على دور النساء المقاولات، وعدم اكتفاء المرأة الجزائرية بالنتائج الباهرة التي تم تحقيقها في مجال الوظيف العمومي، بل يجب عليها اقتحام عالم الاقتصاد الحديث وهو الاقتصاد القائم على المال والأعمال والمقاولة العالية الآداء ودعوة المؤسسات المسؤولة عن القروض المصغرة بوجوب تعاونها، وإسراء التشجيع لمبادرات النساء الجزائريات[2]، حيث جاء في خطاب الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة في اليوم العالمي للمرأة سنة 2007 أن "مشاركة المرأة الجزائرية في تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا أصبحت ضرورة لا مناص منها لأن هذا التطور يعيننا جميعا"[3].

وتوالت الخطابات السياسية المشجعة على دخول المرأة الجزائرية عالم المقاولاتية وريادة الأعمال والداعية إلى تثمين دورها في المجال الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكذلك القوانين المحفزة لها على ولوج هذا الميدان فأعلن الرئيس الجزائري " عبد المجيد تبون" في اليوم العالمي للمرأة سنة 2021 عن "

---

[1] المرجع نفسه، ص93.

[2] شلوف فريدة، مرجع سابق، ص ص 72- 74.

[3] خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، في اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2007، عن موقع: https//ma-ar/stories.php ?story، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/11/28، الساعة 20:46.

إنشاء جائز وطنية تحتفي سنويا بالمرأة الجزائرية المبدعة في شتى المجالات، اعترافا بجهودها وتثمينا لإنجازاتها وتحفيزا لكفاءتها"[1].

فحسب البيانات التي كشف عنها المركز الوطني للسجل التجاري، أن عدد المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين، وصل إلى غاية نهاية فيفري 2021، إلى ما نسبته 91,4 % رجل مقاول، مقابل 8,6 % امرأة مقاولة أي 168987 امرأة مقاولة و1795978 رجل مقاول، حيث تمثل نسبة النساء المقاولات اللواتي تتراوح أعمارهن بين بين 39 و48 سنة إلى 25,56 % من النساء الناشطات، أما ما بين 49 و58 سنة فمثلت نسبة 24,56%، وما بين 29 و38 سنة مثلت 19,53%[2]، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (03): يوضح توزيع النساء المقاولات حسب السن إلى غاية نهاية فيفري2021[3]

السن	%
[19 – 18]	0.05
[28 – 20]	4.52
[38 – 29]	19.53
[48 – 39]	25.56
[58 – 49]	24.56
[68 – 59]	13.87
69 – فما فوق	11.91

أما على مستوى مختلف آليات الدعم، فقد مول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC إلى غاية 30 جوان 2019 ما يقدر بـ: 147500 مشروع مثل نصيب النساء المقاولات منها 15045 مشروع أي ما يعادل 10,2% مقاولة نسائية مقابل 89,8% مقاولة رجالية.

أما عدد المؤسسات المنشئة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ فقد بلغ 381427 مشروع إلى غاية 30 جوان 2019 وبالرغم من أن إدماج المرأة وترقيتها من أهداف البرنامج إلا أن نسبة استفادتها ضعيفة ولم تتجاوز 10% من إجمالي المشاريع الكلية الممولة.

---

(1) Lamya Sensrie, Radio Algérie https ://radioalgerie.dz.culture, Le 28/11/2022, a 22:14

(2) المركز الوطني للسجل التجاري، عن موقع: https//www.sahin-media.dz، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/11/30، الساعة 10:32.

(3) المرجع نفسه.

أما حسب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وإلى غاية 30 جوان 2019 فكانت غالبية المشاريع موجهة لفئة النساء وذلك بنسبة 63.38% مقابل 36.62% للرجال وبلغ عدد القروض الممنوحة للنساء 564059 قرض مقابل 325869 قرض ممنوح للرجال، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية هي الأكثر جاذبية بالنسبة للنساء[1].

جدول رقم (04): يوضح نسبة المقاولات النسوية مقارنة بالمقاولات الرجالية حسب مختلف آليات الدعم إلى غاية 30 جوان 2019[2]

نصيب المقاولات / الآلية	مقاولات النساء %	مقاولات الرجال %
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	10,2	89,8
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ	10	90
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	63.38	36.62

غير أن هذه الأرقام لاتزال ضعيفة، ولا تعكس طموحات المرأة الجزائرية في مجال المقاولاتية خاصة إذا ما قورنت بعدد النساء المقاولات في الدول المتقدمة، أو حتى في دول الجوار، فبناء على تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية – GEM – حول تطوير ريادة الأعمال في الجزائر لسنوات 2016-2017-2018، فقد كان ترتيبها في تقهقر مستمر، أما في تقريره لسنة 2018، والذي كان مخصصا للمقاولة النسوية في الجزائر 5.6 % وهو معدل جد ضعيف خاصة إذا ما قورن ببعض الدول الإفريقية (زيمبابوي 40.5 %).[3]

---

[1] منصوري هواري وآخرون، مرجع سابق، ص ص 265- 269.

[2] المرجع نفسه، ص 273.

[3] ميساوي عبد الباقي، **مقاربة تطور العمل الريادي في الجزائر من خلال مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01، مكرر الجزء الثاني، جانفي 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص 260.

جدول رقم (05): يوضح تطور ريادة الأعمال في الجزائر وفق مؤشرات المرصد العالمي GEM[1]

السنة / جهة المقارنة	2016	2017	2018
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	15/11	15/12	15/13
دوليا	132/75	137/73	137/80
المؤشر	30.5	25.0	24.7

وعليه، فرغم إدراك الحكومة والمجتمع الجزائري لأهمية ودور المقاولاتية النسوية في الاقتصاد الوطني، وتوفير مجموعة من الهياكل الحكومية لدعمها وترقيتها إلا أن مستوى المقاولة النسوية في الجزائر لا يزال ضعيفا وهذا ما تؤكده إحصائيات المرصد العالمي للمقاولاتية ومعاناته من عدة عراقيل مالية وإدارية وتسويقية وبالأخص اجتماعية، الأمر الذي يتطلب تأهيلا وتحديثا من خلال مجموعة من الإجراءات وهذا لضمان بقائها واستمراريتها.

سادسا –التحديات التي توجه المقاولاتية السنوية في الجزائر:

أخذ موضوع دخول المرأة عالم الشغل ومساهمتها الاقتصادية، حيزا من النقاش خصوصا بعد أن عكفت العديد من الهيئات والأطراف الناشطة في مجال حقوق المرأة على تغيير موقعها في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وأصبح بإمكانها دخول العديد من المجالات الاقتصادية على محدوديتها نظرا لبعض المعوقات التي تحول دون اكتمال مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينها من التطور وبلوغ درجة هامة من التحكم في مشروعها بعيدا عن تميز النوع الاجتماعي.

وقبل التطرق الى التحديات التي تواجه المرأة المقاولة في الجزائر، سنعرج اولا على الدوافع التي تدعو النساء الى عالم المقاولاتية مقارنة بالرجال والتي نلخصها فيما يلي:[2]

– الرغبة في تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال المساهمة في خلق فرص عمل تؤدي الى تحسين ظروفها المعيشية، وتجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات من خلال عملها غير الرسمي المنزلي.

[1] المرجع نفسه، ص 260.

[2] بربري محمد أمين وكريفارد مراد، مرجع سابق، ص 91.

- حاجة المرأة الى الاقرار بقدرتها على تحقيق نتائج ايجابية، تشكل نقطة تحول في مجتمعها بشكل يضاهي قدرة الرجل على فعل ذلك.
- الرغبة في الاستقلالية.
- البحث عن امتلاك القوة والسلطة والقدرة صنع واتخاذ القرار.
- التصميم المستمر على تحقيق التقدم واثبات قدرتها على الابداع والمبادرة.

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا ان دوافع المرأة نحو عالم المقاولاتية هي دوافع ايجابية أساسها هو تحقيق الاستقلالية المادية والمكانة الاجتماعية المرموقة في مجال ضل لعقود تحت السيطرة الرجالية، الا أن المقاولات النسوية في الجزائر تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيق مشاركتها خاصة على الصعيد السوسيو اقتصادي، والتي يمكن أن تحد من قدرة سيدات الأعمال على النجاح في خلق مشروعات انتاجية مبتكرة أو توسيعها والمساعدة في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال خلق مناصب شغل وتحقيق الاكتفاء المحلي.

وقد أظهرت الدراسة المسحية التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تعزيز دور المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا(2014)، والتي شملت 17 دولة من بينها الجزائر، أن ابرز التحديات التي تواجه رائدات الأعمال في المنطقة ، تتعلق بالعوائق الثقافية والاجتماعية يلها الحصول على التمويل والافتقار للمعرفة ولمهارات الأعمال ،بالإضافة الى الافتقار للهياكل الداعمة لريادة الأعمال والمقاولاتية النسوية، بالإضافة الى صعوبة التسجيل والحصول على التراخيص وصعوبة الوصول للأسواق وفيما يلي نستعرض أهم هذه التحديات:[1]

1) العوائق الثقافية والاجتماعية: تحد العوائق الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالبيئة التي تنتمي إليها المرأة من حرية اختيارها لمهنتها، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات مشاركتها في العملية الاقتصادية خاصة في مجال المقاولاتية والذي ينظر إليه كمجال خاص بالرجال، ونظرا لضعف الثقافة المقاولاتية لدى النساء ولوجود عدد قليل من التجارب النسوية الملهمة، لا تؤخذ رائدات الأعمال محمل الجد من طرف عملاتهن وموردیهن وشركائهن مما يفقدها الثقة في القدرة على تأسيس المشاريع وإدارتها، كما يخشين المخاطرة لأنهن لا يحظين بدعم الأسرة، خاصة في المرحلة المبكرة لمشاريعهن، كما أن حصر دور المرأة

[1] حمدي باشا نادية ومحاجبية نصيرة، **المرأة وريادة الأعمال في الجزائر –التحديات وآليات التطوير–**، مداخلة ألقيت في الملتقى العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية، تحديات وحلول، المنعقد يوم: 10 أفريل 2017، جامعة البليدة 02، الجزائر 2017، ص ص 119– 120.

داخل الأسرة يجعلهن يكافحن للتوفيق بين التزاماتهن الأسرية والعملية، ونظرا للعوائق الاجتماعية والثقافية المختلفة تجد المرأة صعوبة في التنقل بحرية خاصة في المناطق الريفية، مما يشكل لها عائق ويمنعها من الوصول إلى الأسواق البعيدة.

2) **صعوبات التمويل:** تواجه المرأة المقاولة صعوبة في التمويل خاصة البنكي لإفتقارهن للممتلكات التي يمكن استخدامها كضمانات للقروض.

3) **نقص المهارات:** عادة ما تفتقد رائدة الأعمال للمهارات اللازمة في الإدارة المالية والمحاسبة والتسويق، وفي تنظيم وتخطيط العمال وكذلك محدودية خبرتها ومعرفتها بالإجراءات القانونية، مما يؤثر على انشاء واستمرارية أعمالها.

4) **نقص الهياكل الداعمة للمرأة لبدء المشروع وتطويره:** عادة ما تركز البرامج والخدمات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة على تلبية احتياجاتها الأساسية، وعلى التدريب على الموضوعات الفنية وادارة الأعمال والتكنولوجيا، وتهمل الجانب المتعلق بالمرافقة والنصح والتوجيه، التي تحتاجها رائدة الأعمال عند بدء المشروع أو عند تطويره.

5) **تعقيد العمليات التنظيمية في مرحلة البدء بالنشاط:** حيث يصعب الحصول على الترخيصات لبدء النشاط، نظرا للقيود التي تفرضها الإدارة.

كما يمكن اضافة صعوبات أخرى تعاني منها المقاولاتية النسوية نوجزها فيما يلي:[1]

- أغلب المشاريع الريادية للمرأة الجزائرية عبارة عن مؤسسات فردية مما يصعب عليها زيادة مواردها المالية، عن طريق طرح أسهم أو اصدار سندات الاقتراض.
- تردد البنوك التجارية في منح قروض للمشاريع النسوية، مالم تكن المؤسسة تتمتع بشهرة أو بضمان مؤسسة أو شخصية معروفة في الوسط التجاري.
- تأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وحتى امتناعهن عن التسديد وعدم دعم وحماية المنتج الوطني بالدرجة الكافية.
- كثرة اجراءات الإنشاء وصعوبة تكوين الملفات.
- قلة تدريب وتكوين صاحبات المشاريع، واستخدام المشاريع النسوية لمعدات وأجهزة وأساليب انتاجية أقل تطورا ونقص خبرة صاحبات المشاريع في اختيار المواد الخام ومستلزمات الانتاج وعدم تقديم منتجات تستجيب لمتطلبات ومعايير الأسواق الدولية.

[1] كواش خالد وبن قمجة زهرة، مرجع سابق، ص 41.

- عدم اتقان العمال لعملهم وعدم التزامهم بمواقيت العمل.
- تدخل أفراد العائلة وخاصة الزوج في تسيير المشروع واتخاذ القرارات.

سابعا- جهود الدولة الجزائرية لتمكين المرأة في مجال المقاولاتية:

إن اشتداد التوجه إلى اقتصاد السوق مع تفاقم المناداة الدولية بالدعوة الى إدماج المرأة في النسيج الوطني والدولي، دفع حكومات الدول النامية ومنها الجزائر للعناية بالمرأة على العموم، وخاصة تلك الفئة الناشطة من صاحبات الأعمال باعتبارها قوة فاعلة وأداة داعمة داخل القطاع الخاص، وشريكة أساسية في المجال الاقتصادي والاجتماعي[1]، ونتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر، خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 وما نتج عنها من تغيير دستوري والتخلي عن الخيارات الاشتراكية في التسيير، والتقليص من هيمنة الدولة ومركزيتها في التخطيط التنموي، بدأت التوجهات الجديدة تسير في إطار تعميق الحريات السياسية والاقتصادية، وتبني إصلاحات قانونية تعلقت أساسا بمراقبة الدولة وطريقة تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتسهيل استحداث مؤسسات مصغرة وهياكل دعمها وترقيتها[2]، وهذا بهدف تشجيع روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة وذلك باعتبار أنها تشكل النسبة الأعلى سواء من حيث عدد المتخرجات من الجامعة أو الطالبات للعمل أو حتى الماكثات في البيت، ولهذا سنحاول من خلال هذا الجزء إبراز مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر لتشجيع التوجه المقاولاتي وإبراز مختلف الهياكل الحكومية وغير الحكومية الداعمة للمقاولاتية النسوية في الجزائر.

1. مجالات دعم المقاولاتية النسوية:

تنتظر المرأة الجزائرية المقاولة دعما يشمل عدة مجالات، أهمها ما يلي:[3]

- الدعم الفني: ويتضمن دراسة جدوى المشاريع المقدمة، اختيار الموقع، واختيار الآلات والمواد اللازمة، تدعيم المشروع بأساليب الانتاج...إلخ.
- الدعم الإداري: يتمثل في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل إجراءات الحصول على العقار...إلخ.

---

[1] بن صويلح ليليا، **المرأة في الاتفاقيات الدولية**، محاضرات في مقياس المرأة والعمل مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر، قسم علم الاجتماع، جامعة قالمة، 2018، د ص.

[2] مناد لطيفة، مرجع سابق، ص ص 34- 35.

[3] منصوري هواري وآخرون، مرجع سابق، ص 261.

– الدعم المادي: وهو أهم ما تنتظره صاحبة المشروع ويشمل الدعم المتمثل في الحصول على التمويل خاصة ما يتعلق بضمان جزء من القروض والإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم.

– دعم التكوين والتدريب: يجب أن يكون هذا الدعم مستمر مع استمرارية المؤسسة من خلال توفير دورات تكوينية وتدريبية خاصة، وبأسعار معقولة ودمج المقاولات في الملتقيات والندوات...إلخ.

– الدعم التكنولوجي: من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اقتناء وسائل تكنولوجية واستخدامها، وذلك من خلال محاولة التخفيض من تكاليف الحصول على التكنولوجيا.

– الدعم الإعلامي: ويشمل هذا الدعم مجال التسويق كالدعم في مجال الإشهار والترويج للمنتجات أو الخدمات.

2. دور الهياكل الحكومية في دعم المقاولة النسوية في الجزائر:

تفطنت الجزائر كغيرها من الدول إلى أهمية المقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة وترقية النسيج المؤسساتي حيث سعت جاهدة لتشجيع الاستثمار فيها، وهذا ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة والتي كانت للمرأة نصيب منها.

أ. الهياكل المرافقة: وهي عبارة عن هيئة تقوم بمرافقة المشروعات المصغرة ومتابعتها، فأنشأت في هذا المجال مشاتل المؤسسات وأجهزة التسهيل.

– **مشاتل المؤسسات:** هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف الى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ميز المشرع الجزائري بين ثلاث أشكال من المشاتل وذلك تبعا لنوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع.

– **المحضنة:** وهي هيكل دعم يتكفل بالمشاريع الخدمية، وتجدر الملاحظة هنا إلى تعريف المشرع الجزائري للمشتلة والمحضنة يختلف عما هو سائد على المستوى الدولي، فمن جهة نجد أن المحضنة من منظور المشرع الجزائري هي هيئة بداخل المشتلة وهو شيء غير موجود في البلدان الأخرى، وهي من ناحية ثانية تختص في استقبال المشاريع الخدمية فقط على عكس ما هو قائم في باقي دول العالم.

– **ورشة الربط:** وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرفية.

– **نزل المؤسسات:** هو عبارة عن هيكل دعم يتكفل بالمشاريع المندرجة في ميدان البحث.

ويهدف وجود مشاتل المؤسسات بالجزائر إلى توفير إطار إضافي لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويسمح ببروزها واستمرارها في ممارسة نشاطها [1].

- **مراكز التسهيل:** هي مؤسسات ذات طابع عمومي إداري غير تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى تطوير ثقافة المقاولة من خلال تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتسريع عملية الإنشاء ومرافقة هذه المؤسسات ومتابعة اندماجها في الاقتصاد الوطني والدولي ودعم القدرة التنافسية لها، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 79/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 [2].

ب. أجهزة الدعم: قامت الجزائر كغيرها من البلدان الأخرى، بتنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بعدها تم تحويلها لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار مع إنشاء أجهزة دعم تكمل السياسة والاستراتيجية المنتهجة من أجل دعم الشباب البطال، ومحاولة إيجاد حلول للتقليص من البطالة والمتمثلة في:

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):**

إن ما شهدته الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي من تحولات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي استدعى ضرورة إجراء إصلاحات في نظام الرعاية الاجتماعية، من أجل التكفل بالعدد الهائل من العمال المسرحين إجباريا، نتيجة لإفلاس مؤسساتهم وغلقها، حيث تم استحداث نظام جديد للحماية الاجتماعية هو نظام التأمين عن البطالة مهمته تقديم تعويضات مادية للبطالين، والعمل على إعادة إدماجهم في الحياة المهنية من جديد، وذلك من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهو عبارة عن هيئة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، أنشأ بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994[3]، فإلى جانب المهمة الأساسية للصندوق والمتمثلة في دفع التعويض عن البطالة يتكفل بتسيير جملة من البرامج التي تهدف إلى حماية العمال ومساعدتهم على إعادة الإدماج ودعم العمل الحر والمساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة.

---

[1] مغاري عبد الرحمان، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مداخلة في المتلقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يوم 2019/10/12، عن موقع: https//dspace.univ-ouargla.dz، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/12/04، الساعة 20:31.

[2] قاشي خالد وآخرون، **دور المرأة المقاولة في التنمية**، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية تحديات وحلول المنعقد يوم 10 أفريل 2017، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017، ص 296.

[3] الجريدة الرسمية رقم 34، الصادرة في 1 جوان 1994، ص 12.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996[1]، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية، والشخصية المعنوية، وهي موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة مباشرة والعمليات المتعلقة بنشاطها، كلف بها وزير التشغيل والعمل، تتمثل مهامها الأساسية في تقديم التمويلات لحاملي الشهادات أصحاب المشاريع الخدمات والإنتاج باستثناء الطابع التجاري، ودعم الشباب وتوجيههم على خلق مشاريعهم ومصاحبتهم في تحقيقها، خاصة أولئك الذين يتراوح سنهم ما بين (19 – 35 سنة)[2].

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-14- المؤرخ في 22 جانفي 2004[3]، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يتابع نشاطها وزير التشغيل، من أهم اهتماماتها منح قروض لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف، عبر إحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات بقروض لا تتعدى 50.000دج كحد أدنى و400.000دج كحد أقصى [4].كما جاءت الوكالة للاهتمام بقضايا المرأة وتدعيم المشاريع النسوية خاصة الفئة المحرومة والنساء الماكثات في البيت من أجل تسهيل إدماجهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي أداة لتجسيد سياسة الحكومة الرامية لمحاربة الفقر والتهميش.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001[5]، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، تكمن مهمتها الأساسية في دعم الاستثمار وتسييره وتبسيط الإجراءات الأولية ومرافقة وتمويل المشاريع التنموية، وتمكين المستثمرين من مجموعة من المزايا خاصة الجبائية منها.

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996، ص 12.

[2] قاشي خالد وآخرون، مرجع سابق، ص 297.

[3] الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة في 25 جانفي 2004، ص 8.

[4] دحماني عبد الحميد وزدادرة مراد، **المقاولاتية وآليات الدعم**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 12، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص 23.

[5] الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص 04.

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

أنشأت بموجب الرسوم التنفيذي المؤرخ في 3 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية تهدف لتنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متابعة ديمغرافية هذه المؤسسات كالإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، وحجم المعلومات واستغلالها في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

والذي تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03- 80، المؤرخ في 25 فيفري 2003[2]، ويتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويهدف إلى ضمان الحوار والتشاور الدائم، بين السلطات والشركاء الاجتماعيين، والمساعدة على إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع وتشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية، وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية[3].

وقدم المشرع الجزائري تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معتمدا على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي جاء في التوصيات النهائية لميثاق "بولونيا" للبلدان الأعضاء وصادقت عليه الجزائر سنة 2000. والذي يعتمد على ثلاث معايير وهي: عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة، من خلال القانون التوجيهي الذي أضفى الصبغة القانونية والرسمية له والذي صيغ في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية في 04 من القانون التوجيهي بأنها "مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو الخدمات وحدها والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية[4].

أو المواد 5 و6 و7 من هذا القانون فقد صنفت المؤسسات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:[5]

---

[1] قاشي خالد وآخرون، مرجع سابق، ص 297.

[2] الجريدة الرسمية رقم 13، الصادرة في 26 سبتمبر 2003، ص 21.

[3] دحماني عبد الحميد وزدادرة مراد، مرجع سابق، ص 24.

[4] صالحي سلمى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية –الواقع والعراقيل–**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد 01، يونيو 2020، جامعة بومرداس، الجزائر، 2020، ص 244.

[5] لولاشي علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، عن موقع: https//thesis-univ-biskra.dz، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/12/08، الساعة 12:22.

– تعرف المؤسسة المتوسطة حسب المادة 06 من القانون التوجيهي: " بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار".

– تعرف المؤسسة الصغيرة حسب المادة 05 من القانون التوجيهي: "بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار".

– تعرف المادة 07 من القانون التوجيهي، المؤسسة الصغيرة أنها: "مؤسسة تشغل من عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمالها أقل من 20 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار."

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): يوضح معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1]

المعيار / المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

– صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR-PME:

الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 02– 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية المعنوية، تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004، من أهم مهامه الإسهام في إنعاش المقاولاتية وتطويرها في الجزائر، حيث يضمن تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الآجال، ومنح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[2].

[1] صالحي سلمى، مرجع سابق، ص 245.

[2] قاشي خالد وآخرون، مرجع سابق، ص 297.

وباعتبار أن المقاولاتية هي توجه جديد للدولة الجزائرية فقد تم مؤخرا استحداث وزارة جديدة، تحت مسمى:" وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة"، بموجب المرسوم التنفيذي الموقع في 15 أكتوبر 2020، والصادر بالجريدة الرسمية في عددها 64 والذي تم بموجبه اسناد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ) سابقا، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM) والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) والتي كانت تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل رسميا إلى هذه الوزارة ووضع خارطة طريق لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر، وتمكينها من لعب دورها في الاقتصاد الوطني[1].

كما أعلنت الحكومة في 2020/03/20 عن قرارات جديدة لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها، على رأسها إنشاء صندوق استثماري لدعمها وإنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والمقاولاتية بشكل عام، من أجل دعم سوق العمل في الجزائر، وتهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة ومع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، قبل توسيعه إلى كامل التراب الوطني.

والإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة، والمزايا الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات والذي مهمته هي تمويل مشاريع الشباب عن طريق المخاطر، مع تقسيم الأرباح والخسائر، دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينة هم أصلا لا يمتلكونها، ويعتبر هذا الصندوق الحلقة المفقودة في سلسلة الاستثمار في الجزائر والذي يمكن الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس الميكانزمات التي يستفيد منها الشباب في الدول المتطورة[2].

وإلى جانب استحداث وزارة جديدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطلاق صندوق لتمويل هذه المشاريع، أقر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، مجموعة من التدابير لدعم إنشاء المشاريع الخاصة بالشباب منها:[3]

---

[1] عراب فاطمة الزهراء وصديقي حمزة، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، جامعة بشار، 2021، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 40.

[3] تواتي محمد علي، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسند رسميا الى وزارة المؤسسات الصغيرة**، وكالة الأنباء الجزائرية، عن موقع: https//wwwaps.dz، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/11/13، الساعة 22:10.

- تنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب من خلال اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية مرافقة المبادرين وتجسيد أكبر قدر ممكن من المشاريع القابلة للتحويل والتي تسمح باستحداث أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل.
- وضع برنامج لدعم تنافسية المقاولة بخلق وسام لأحسن مقاولة.
- تعزيز آليات ضمان القروض البنكية.
- إنشاء خلايا متخصصة على مستوى الجامعات ومؤسسات التدريب المهني بهدف مساعدة الشباب أصحاب المشاريع.
- تخصيص فضاءات لتمكين الشباب من إنشاء مؤسسات صغيرة على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الجديدة.

مما تقدم نجد أن هذه الآليات والتدابير غير مخصصة فقط للمرأة المقاولاتية وحاملة مشروع بل هي مقدمة لجميع الفئات دون تمييز تطبيقا لمبدأ المساواة بين الجنسين.

1. دور الهيئات الغير حكومية في دعم المقاولة النسوية في الجزائر:

برزت العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بترقية دور المرأة المقاولاتي وذلك من خلال الجمعيات والاتحادات الجزائرية التي نصبت لدعم المقاولاتية بصفة عامة، وأخرى اهتمت خصيصا بدعم المرأة المقاولة ونذكر أبرزها:

- الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات (SEVE):

تأسست هذه الجمعية سنة 1993، والتي تعني المعرفة والرغبة والمبادرة، تعتبر هذه الجمعية عضوة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشريك في الغرفة التجارية والاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي، وكذا عضو في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهداف الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات نذكر ما يلي:

- مساعدة النساء اللواتي يرغبن في تأسيس مؤسساتهن أو توسيع نشاطهن وتطوير قدراتهن.
- تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات والتسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين.
- دعم ومساندة مشاريع إنشاء المؤسسات النسوية، من خلال منحهم المعلومات، التوجيه والنصح، تحديد إمكانيات الرعاية، فرص المناولة، إعادة إطلاق الأعمال والاستثمارات، تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب واحتياجات النساء المقاولات.

- البحث عن إمكانية تمويل المقاولات النسوية من طرف صانعي القروض على المستوى الوطني والخارجي[1].

- جمعية الاطارات النسوية الجزائرية (أفكار AFCARE):

تأسست جمعية "أفكار النساء" سنة 1998 على يد السيدة "عائشة قوادري"، مستشارة سابقة في وزارة المالية، وتعمل الجمعية منذ تأسيسها على إعادة الاعتبار للتأطير النسوي في جميع المجالات، والعمل على ترقية المرأة في الميدان المهني، والسعي جاهدا إلى أن تتبوأ المرأة مناصب أخذ القرار في القطاعات المهنية المختلفة، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الجمعية منذ نشأتها هو ترقية وتطوير عمل المرأة في الجزائر، ومد يد العون لها من أجل الوصول بها إلى أعلى المراكز، التي تمكنها من إسماع صوتها واتخاذ القرارات وقول كلمتها دون الرجوع إلى الرجل، وذلك من خلال إشراكها في دورات تكوينية وتدريبية وتنظيم ملتقيات حول حقوق المرأة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي [2].

- جمعية الجزائريات المُسيرات وسيدات الأعمال (AME):

أنشئت هذه الجمعية سنة 2005 هدفها تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، كما تهتم بتوفير إمكانيات جديدة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة الجزائريات، لربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية المتزايدة كما تعمل الجمعية على تدريب سيدات الأعمال على استخدام أدوات جديدة للإدارة، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف من أجل تحسين التعاون ورفع مستوى المشاركة على الصعيد الوطني والدولي في آن واحد وذلك من خلال تنظيم العديد من الملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول المقاولاتية النسوية، وعقد سلسلة من الأيام التحسيسية حول المقاولاتية النسوية[3].

ويمكن إجمال أهداف الجمعية كما هو مذكور من خلال موقعها الرسمي في الآتي:[4]

- مشاريع مرتبطة بالرؤية الحديثة للمرأة المسيرة والمقاولة الجزائرية.

---

[1] الجمعية الجزائرية لمسييرات وسيدات الأعمال، عن موقع: https//www.ame.dz.com//asobjectifs.aspx، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/12/09، الساعة 17:41.

[2] منصوري هواري وآخرون، مرجع سابق، ص 264.

[3] المرجع نفسه، ص 264.

[4] الجمعية الجزائرية لمسيرات وسيدات الأعمال، عن موقع: https://www.ame.dz.com//MosValeurs.aspx، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/12/09، الساعة 18:30.

– نموذج جديد للمؤسسات مبنية على عقلية الحوكمة الرشيدة، أي مؤسسات قائمة على معايير دولية مبتكرة وفعالة وتنافسية متطورة.

– تشجيع ظهور شركات تقودها نساء، تتميز بالانفتاح على العالم والتكيف المستمر مع التغير والابتكار والبحث المتميز والرغبة في التوصل إلى معايير الجودة العالمية.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن مثل هذه الجمعيات تعد بمثابة شبكات أعمال تساعد النساء المقاولات على الحصول على المعلومات وتبادل الخبرات، ولكونها خاصة بالنساء فهي تعد فرصة جذب أكبر لهن باعتبار أن العديد منهن يجدن صعوبة لشبكات الأعمال المختلطة التي ذكرناها سابقا.

خلاصة:

يتضح لنا من خلال ما تم استعراضه والتطرق إليه في هذا الفصل، أن ظاهرة المرأة المقاولة في العالم بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، لم تكن وليدة الصدفة وإنما هي ظاهرة تدخلت فيها ومهدت لها مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى السياسية التي ساهمت مجتمعة في تشجيع الاستعدادات المقاولاتية عند المرأة وبروز ثقافة العمل الحر، ودخولها عالم المال وريادة الأعمال والذي ظل لعقود من الزمن تحت السيطرة الذكورية.

وفي ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد والتي جعلت المقاولة النسوية تلعب دورا رياديا في دعم الجهود التنموية في كافة الاقتصاديات لاسيما النامية منها، انتهجت الجزائر كغيرها من الدول مجموعة من الإصلاحات والتحولات والتي استدعت بذل المزيد من المجهودات تمهيدا لانتهاج سياسة جديدة خاصة في مجال تمكين المرأة ودعمها لإنشاء مؤسستها الخاصة، من خلال اصدار العديد من القوانين والتشريعات واعتماد العيدي من الآليات والبرامج التي تهدف الى تعزيز دورها في مجال المقاولاتية وتذليل مختلف الصعوبات التي تواجهها.

الفصل الرابع: المقاولاتية والتنمية المستدامة

تمهيد

أولا- ماهية التنمية المستدامة

ثانيا- التطور التاريخي للتنمية المستدامة

ثالثا- أهداف التنمية المستدامة

رابعا- أبعاد التنمية المستدامة

خامسا- معوقات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية

سادسا- واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر

سابعا- دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة

خلاصة

تمهيد:

منذ تسعينات القرن العشرين، أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات ومطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، وخلق التوازن داخل المجتمع، خاصة في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال وأداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع.

فالتنمية المستدامة عملية معقدة وواعية وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، وخاصة البيئية منها. بحيث تجيب عن حاجيات الحاضر دون تعريض حقوق الأجيال المستقبلية للخطر فهي عملية موجهة نحو تحقيق الأفضل لأفراد المجتمع، وتحسين وجود المجتمعات البشرية في حدود ما تتحمله الأعباء البيئية.

وبالتالي، فإن سعي الدول لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على الاستقرار والأمن الاقتصادي والنمو لا يكون إلا من خلال قيام مشاريع مقاولاتية في شتى القطاعات، وفق توجه استراتيجي وفي إطار مؤسسي قائم على حماية البيئة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، في إطار ما أصبح يعرف "بالمقاولاتية الخضراء" أو "المقاولاتية المستدامة".

أولا – ماهية التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم ومتطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية، وقد ظهر هذا المفهوم في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري، وتنمية رأس المال البشري وتنمية المجتمع المحلي...هذا ما جعلها تحظى بالاهتمام العالمي واعتبرت النموذج التنموي الشائع، هذا ما أدى إلى تعدد التعاريف المقدمة حولها، لتصل في بداية سنة 1990 إلى سبعين تعريفا مختلفا[1].

1. تعريف التنمية المستدامة:

عرفها تقرير "برونتلاند" الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987) بأنها «هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها»

كما عرفها ماهر أبو المعاصي بأنها ‹هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان، تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يساهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة، لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية، مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات›[2].

ولقد حدد ماهر أبو المعاصي خمسة مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة هي كالتالي:[3]

☜ **المفهوم الاقتصادي:** ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين

1. في دول الشمال الصناعية: تعني خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا.

---

[1] مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة، مفهومها– أبعادها– مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص 80.

[2] عبد المطلب رضوان، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، دار الملهم للنشر، بيروت، 2017، ص ص 43– 44.

[3] مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص ص 82– 83.

2. في الدول الفقيرة والنامية: يعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

- **المفهوم الاجتماعي الإنساني:** يعتبر السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.
- **المفهوم السياسي:** هي العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة لكل فرد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي، ويتمتع بالحرية الإنسانية والاقتصادية والسياسية.
- **المفهوم البيئي:** هي التنمية ذات القدرة على الاستمرارية والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض.
- **المفهوم التقني:** ويشير إلى ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقات والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ.

2. خصائص التنمية المستدامة:

من أجل فهم ماهية التنمية المستدامة بشكل واضح لابد من التعرف على خصائصها، حيث تمتاز بكونها عملية ديناميكية ومستمرة ومتجددة، وكلما تحقق مستوى معين من التطور تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة وهذه الخاصية التي تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.

شمولية أهدافها، كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان، وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وتحقيق التوازن النسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية والحفاظ على التوازن البيئي.

اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة وهذه الخاصية تعطي صفة الذاتية والاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي، دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، من خلال كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد، مما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار، فصفة الديناميكية والشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بأبعادها المكانية والزمانية[1].

3. مجالات التنمية المستدامة:

تطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة يتطلب الأمر التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة وهي:[2]

1. تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول العالم ومجتمعاته دون استثناء أو تمييز.
2. المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير الرشيد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة الى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.
3. تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم من خلال ايجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم، والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة.

بناءا على ما سبق، فإن التنمية المستدامة هي عملية تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحاجات الأجيال المستقبلية آخذة بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية الى جانب الأبعاد الاقتصادية، بحسن استغلال الموارد المتاحة حيث تتطلب التنمية المستدامة تحسين الظروف المعيشية لجميع الأفراد، دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية، إلى ما يتجاوز قدرة الأرض على التحمل. وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية والتنمية الاجتماعية، فمن

---

[1] فلاح جمال معروف العزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص ص 53-54.

[2] عبد الرحمان محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد بيومي 15- 16 نوفمبر، بجامعة المسيلة، 2011، ص 07.

أهم التحديات التي تواجهها هي القضاء على الفقر من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة.

ثانيا- التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

مع ظهور الثورة الصناعية، بدأت الأنشطة البشرية في إحداث تأثيرات جديدة على الموارد الطبيعية حيث تم بناء مصانع تنتج مصادر جديدة لتلوث الهواء والماء والتربة مما أدى الى ظهور مشاكل اجتماعية وصحية وبشرية، واستمر هذا التقدم في العلوم والتكنولوجيا الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حتى وصل الى معدلات غير مسبوقة مما أثار اهتماما كبيرا بشأن التنمية في العديد من البلدان الصناعية، من أجل تحقيق ظروف حياة أفضل ونمو اقتصادي وزيادة إنتاج وتوزيع السلع...إلخ مما أدى في النهاية الى تغير جذري في العلاقات بين الإنسان والبيئة.

كما أدت الزيادات الكبيرة في النمو السكاني والتطور التكنولوجي الى نتائج إيجابية من بينها زيادة الناتج الاقتصادي العالمي والإنتاج الصناعي، والى مخلفات سلبية، أهمها تضاعف غاز ثاني أكسيد الكربون سبعة عشر ضعفا عما كان عليه الى جانب استهلاك المياه بتسعة أضعاف أكثر، مما أدى الى إحداث ضرر كبير وخطير بالنظام الايكولوجي للأرض، وتدمير الموارد الطبيعية المحدودة، والتسبب في العديد من الأخطار على صحة الإنسان، وزيادة الفقر في البلدان الأقل نموا، لذلك سرعان ما ظهر الوعي بالحاجة الى نماذج جديدة للتنمية[1]، خاصة مع تزايد الضغط من المجموعات المرتبطة بالحركات الخضراء (The green Movement)، فتم استحداث مصطلح الاستدامة "لأول مرة في عام 1713 على يد كارلو وتيز(carlowitz) في علوم الغابات، ومن ثم توالت محاولات توضيح المصطلح وفي سنة 1951 قام الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCM) بنشر تقريره الأول من نوعه حول الوضع البيئي العالمي، الذي أشير من خلاله إلى أهمية التوفيق بين الاقتصاد والبيئة، وفي عام 1970 أنشأت الولايات المتحدة بالفعل وكالة حماية البيئة من أجل بلد أنظف وأكثر صحة[2].

إلا أن استخدام من مصطلح "التنمية المستدامة" جاء سنة 1980 في تقرير الاستراتيجية الدولية للبقاء "الصادر عن الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة" في حين لم يتم تعريفه حتى سنة 1987، وكان ذلك في

---

[1] هاجر سلاطني، **المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة قياسية لمجموعة من الدول، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2021، ص 44.

[2] المرجع نفسه، ص 46.

تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الذي أعدته "غروهارلم برونتلاند Groharlem Bruntland " والذي كان تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" وتوالت فيما بعد المؤتمرات والملتقيات التي كانت تبحث عن مسائل التنمية المستدامة.

وفي عام 1990 أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولية، مؤكدا على ضرورة أن تعرف الأهداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموارد، وتزامن معه في عام 1992 انعقاد مؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل وهو "قمة الأرض" وبعدها قمة "كوبنهاجن 1995" وقمة المرأة في بكين 1995 التي أكدت على ضرورة التنمية المستدامة[1].

وفي عام 2002 عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة[2].

وفي عام 2005 أقر وزراء الشؤون الاجتماعية والتخطيط العرب، في جامعة الدول العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلقة بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية، بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني، وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس عام 2010 والذي جاء تحت شعار "المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة"[3] كما أسفر مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة المنعقد في ريو (المعروف أيضا باسم ريو +20) عن وثيقة تحتوي على خطوات واضحة وعملية لتنفيذ التنمية المستدامة والبناء على الأهداف الإنمائية للألفية، والتقارب مع خطة التنمية لما بعد عام 2015 حيث اعتمد المؤتمر مبادئ توجيهية ابتكارية بشأن سياسات الاقتصاد الأخضر ووضع استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة، واتخذ المؤتمر قرارات تطلعية في عدد من المجالات بما في ذلك الطاقة والأمن الغذائي والمحيطات والمدن، وتكوين شركات جديدة للنهوض بالتنمية المستدامة[4].

---

[1] مدحت أبو النصر، وياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص ص 85- 86.

[2] فلاح جمال معروف العزاوي، مرجع سابق، ص 60.

[3] عبد اللطيف مصطفى، وعبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص 83.

[4] هاجر سلاطني، مرجع سابق، ص 50.

وفي عام 2015 في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تضمنت الخطة الجديدة المسماة " تغيير عالمنا" خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تضمنت إعلانا لـ 17 هدفا للتنمية المستدامة واستهدفت 169 غاية، منها إيجاد طرق جديدة لتحسين حياة شعوب العالم، والقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء والرفاهية للجميع وحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ[1].

في الأخير يمكننا القول أن مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح قد عرف تغير كبيرا، كما عرفت كتطبيق توسعا أكبر مقارنة بالمفهوم التقليدي الذي يربطهما دائما بالجانب البيئي، وهذا ما كان واضحا في نتائج القمم التي عقدت أين تم الاهتمام في كل مرة بأبعاد جديدة وأهداف إنمائية مختلفة، ومحاولة العديد من المنظمات فرضها على أرض الواقع وإلزام الحكومات بتطبيقها، إلا أنها في الواقع لاتزال تحتاج الى المزيد من العمل والجهد والكثير من الالتزام خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى.

ثالثا– أهداف التنمية المستدامة:

بتحديد التوجه التنموي الجديد تم العمل على وضع خطة طريق وأهداف وغايات للعمل على ترسيخ التنمية المستدامة من خلال تكاثف الجهود الدولية والالتزام بما يتم الاتفاق عليه، وتمويل المشاريع التنموية، لذلك تم وضع أول الأهداف التنموية المستدامة خلال سنة 2000، والتي تمثلت في الأهداف الإنمائية الألفية (MDG.Millenium Development Goals) ثم تم تطوير هذه الأهداف والتوسع فيها لتكوين ما يسمى بأهداف التنمية المستدامة (SDG.The sustainable Development Goals).

1. الأهداف الإنمائية الألفية (MDGS):

في سبتمبر 2000 تم توقيع إعلان الألفية التاريخي من قبل قادة 189 دولة في قمة الألفية للأمم المتحدة في نيويورك، التزموا فيه بتحقيق مجموعة من ثمانية أهداف قابلة للقياس والمراقبة تتراوح ما بين خفض الفقر المدفع المدقع والجوع إلى النصف وتعزيز المساواة بين الجنسين وخفض وفيات الأطفال

[1] منظمة الأمم المتحدة، عن موقع http://www.un.org/en/conferences/environement، تمت زيارة الموقع بتاريخ، 2022/11/23، على الساعة: 22:03.

بحلول التاريخ المستهدف 2015، وكانت هذه الأهداف ثورية في توفير لغة مشتركة للتوصل إلى اتفاق عالمي، وتمثلت الأهداف الإنمائية للألفية في:[1]

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم العالي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين.
- خفض وفيات الأطفال.
- تحسين الصحة النفسانية (للأم).
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز، الملاريا...)
- ضمان الاستدامة البيئية.
- تطوير شراكة عالمية من التنمية.

2. الانتقال من الأهداف الإنمائية الى أهداف التنمية المستدامة:

أفرز مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20 –المنعقد في "ريوديجانيرو" سنة 2012، الى تطوير مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة (SDGS) التي ستستمر في الأهداف الإنمائية للألفية، وتتلائم مع اطار إنمائي عالمي لما بعد عام 2015: ومن أجل وضع أجندة تنمية جديدة تركز على الأفراد، تم إجراء عدة مشاورات عالمية عبر الانترنيت وخارجها شاركت فيه منظمات المجتمع المدني والمواطنون والعلماء الأكاديميون والخبراء في شتى المجالات والقطاع العام والخاص من جميع أنحاء العالم، وفي سنة 2014 اقترحت مجموعة العمل المفتوحة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة تحتوي على 17 هدفا ليتم طرحها لموافقة الجمعية العامة في سبتمبر 2015، وقد أرست هذه الوثيقة الأساس لأهداف التنمية المستدامة الجديدة، وأجندة التنمية العالمية الممتدة من عام 2015 إلى عام 2030[2].

وفي عام 2015 تبنت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي شملت 194 دولة عضوا وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني العالمية، الأهداف السبعة عشر الجديدة في اطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي انبثقت عنها خطة مدتها 15 عاما لتحقيق هذه الأهداف، بناء على نجاح

---

[1] منظمة الأمم المتحدة عن الموقع، https://www.org/ sustainable Development/ar/Development-agenda، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/12/13، الساعة: 20:50.

[2] منظمة الأمم المتحدة عن الموقع، https://www.sdgdund.org/mdgs-sdgs، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/12/13، الساعة 19:13.

الأهداف الإنمائية للألفية وما ولدته من زخم أعطى الأهداف العالمية الجديدة مجالات أوسع، حيث انتقلت الى محاولة معالجة مشاكل جديدة كعدم المساواة والنمو الاقتصادي والعمل اللائق والتصنيع والمحيطات والنظم الإيكولوجية والطاقة وتغير المناخ والسلام والعدالة.

ويمكن عرض أهداف التنمية المستدامة حسب المحاور الأساسية اليت سطرت من أجلها كما يلي:[1]

☜ **الأهداف الاجتماعية:**

تمثلت الأهداف الاجتماعية أساسا في:

الهدف1: القضاء على الفقر، ومن أهم ما جاء فيه القضاء على الفقر المدقع لكافة الناس أينما كانوا، بحلول عام 2030، ويقاس بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.

الهدف2: القضاء التام على الجوع، حيث يتعين اتخاذ إجراءات سريعة لتوفير الغذاء والإغاثة الإنسانية للمناطق الأكثر عرضة للخطر، إضافة الى ضرورة التغيير العميق لنظام الغذاء والزراعة العالمي، لأن زيادة الإنتاجية الزراعية والإنتاج الغذائي المستدام أمران حاسمان للمساعدة في التخفيف من مخاطر الجوع.

الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه، أي تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف4: التعليم الجيد، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.

الهدف5: المساواة بين الجنسين، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

☜ **الأهداف البيئية:**

الهدف6: المياه النظيفة والنظافة الصحية، ضمان إتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

الهدف13: العمل المناخي، باتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف14: الحياة تحت الماء، بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

الهدف15: الحياة في البر، حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع.

☜ **الأهداف الاقتصادية:**

وتمثلت الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

---

[1] هاجر سلاطني، مرجع سابق، ص ص 58- 61.

الهدف8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف12: الإنتاج والاستهلاك المسؤولان، أي ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

☜ **أهداف تجمع أكثر من بعد:**

وهي الأهداف التي لها بعدين على الأقل، اجتماعي بيئي اقتصادي وهي:

الهدف7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على ضمان الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة، الحد من عدم المساواة داخل البدان وفيما بينها.

الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية، لاتزال عوامل الصراع وانعدام الأمن وضعف المؤسسات والوصول المحدود الى العدالة تشكل تهديدا كبيرا للتنمية المستدامة، لذلك السلام والعدل والمؤسسات القوية هدف أساسي.

الهدف17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية، فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال شراكات وتعاون عالمي قوي.

ويمكن توضيح أهم الفروقات بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (07) يوضح أهم الفروقات بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة[1]

الفترة الزمنية	الأهداف الإنمائية	أهداف التنمية المستدامة SDGS
الفترة الزمنية	2015-2000	2030-2015
الموضوع الرئيسي	الفقر	التنمية المستدامة
من ؟	الأمم المتحدة	عملية تشاركية
أين ؟	الدول النامية	العالم
عدد الأهداف	ثمانية أهداف	سبعة عشر هدفا

[1] المرجع نفسه، ص 58.

فمن خلال الاهتمام العالمي الملحوظ بالتنمية المستدامة وبالنظر الى الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والمجالات التي تعالج مشاكلها وأبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، يمكن استنتاج بعض النقاط التي نوضح من خلالها أهمية التنمية المستدامة، نذكر منها:[1]

- شمولية أهداف التنمية: حيث أن التنمية المستدامة لا تهتم بمجال محدد دون غيره، فهي تجد في العمل الإنمائي تشابك وتأثير متبادل بين مجالات التنمية المختلفة، فالتنمية الاقتصادية مثلا سوف يكون لها تأثير على التنمية الاجتماعية والتنمية الصناعية قد تؤثر سلبا على المجال البيئي، لذلك يجب أن تكون العملية التنموية متكاملة ومتوازنة بين المجالات المتعددة للتنمية المستدامة.
- الحاجة العالمية لحلول التنمية المستدامة: حيث أصبح العالم اليوم وما فيه من مشاكل وعلى كافة الأصعدة، البيئية والاجتماعية والاقتصادية والغذائية والصحية والسكانية في أمس الحاجة لحلول آنية ومستقبلية لهذه المشاكل والتنمية المستدامة بشمولية أهدافها ومجالات اهتمامها من جهة، ونظرتها المستقبلية من جهة أخرى تعتبر الحل الأمثل لمشاكل العالم.
- النظرة البعيدة المستقبلية: من كلمة المستدامة يتضح لنا أن أهداف التنمية المستدامة لا تستهدف الحاضر فقط على حساب المستقبل والأجيال القادمة، بل على العكس يعتبر الاهتمام بالمستقبل وعدم استنزاف الحاضر هو جوهر عملية التنمية المستدامة وبعدها الرئيسي.
- التشاركية الدولية: فمن أهم ميزات التنمية المستدامة أن برامجها وخططها التنموية وأهدافها لا تقتصر على بلد محدد أو قارة بعينها، ولا تتعارض مع مصلحة أحد البلدان ولا تتأثر بالخلافات السياسية الدولية فهي خطة عالمية تؤمن بها وتتشارك في تحقيقها جميع بلدان العالم[2].

فالتنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم، تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد، داخل الدولة الواحدة وحتى بين الدول المتعددة، فهي وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، تلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعية [3].

---

[1] عبد النور الطنطاوي، **التنمية المستدامة وآفاقها**، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 83.

[2] سامي بلال، **أهمية التنمية المستدامة وأهدافها**، عن موقع: https://www.hellooha.com/articles، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2022/12/17، الساعة 18:44.

[3] مدحت أبو النصر، مرجع سابق، ص 91.

رابعا- أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تركز على ثلاث أبعاد أساسية، تم الاتفاق عليها وتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فهذه الجوانب تكون مترابطة ومتفاعلة ومتداخلة وتكمل بعضها البعض، فهي أشبه بالجذور التي تغذي التنمية المستدامة وتساعد على تحقيقها.

1. البعد الاقتصادي للتنمية:

بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب[1].

كما يهدف البعد الاقتصادي إلى تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، غير أن هذا يتعذر تحقيقه في ظل محدودية لموارد المتاحة للعديد من الدول، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وتوفير عناصر الإنتاج الرئيسية في مقدمتها التنظيم والمعرفة العلمية ورأس المال، وزيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الرجعية بين المدخلات والمخرجات، والنمو الذاتي الذي يعتمد على مبادئ التوازن الاقتصادي الكلي وتحقيق أقصى قدرة على النمو، دون الإفراط في عبئ الديون التي يتم نقلها إلى الأجيال المقبلة[2].

2. البعد الاجتماعي للتنمية:

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ العدالة والعواقب التوزيعية للسياسات، ويهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما يتعلق هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها الاجتماعية[3].

كما يهدف الى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، والنهوض برفاهية الناس وتحسين الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان[4].

---

(1) خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 158.

(2) شليحي الطاهر وتواتي عامر، **أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 01، الجزائر، 2017، ص 75.

(3) Nicole Démontiez et Herve Macquart, **les grands question de l'environnement**, Editions l'étude, Paris, 2009, P 82.

(4) محمود علوان، **مبادئ التنمية المستدامة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص 83.

وكذلك يمكن القول بأن التنمية المستدامة والرشادة هي تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، وتنمية البشر (الناس) معناها الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخبرات المتاحة لهم، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق، أما التنمية بواسطة الناس، تعني إعطاء لكل فرد فرصة المشاركة فيها، وكل ذلك من أجل تحقيق الاستدامة الاجتماعية التي هي: القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش بالحصول على الحاجيات الأساسية من أكل وصحة وتربية وتعليم وسكن، ومختلف الخدمات والمساهمة في مختلف جواني الحياة، اقتصادية، ثقافية، سياسية...إلخ مع حماية حقوقهم، ولتحقيق هذه الاستدامة، يستوجب وجود تآلف داخل نفس المجتمع والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم بعيدا عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والإيكولوجية التي تشجع على تفاقم اللامساواة[1].

3. البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية:

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الإيكولوجية وقدرته على التكيف فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى، لهذا يتعين مراعات الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها حيث تسمح التنمية المستدامة بالاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على سطح الكرة الأرضية وحماية وسلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد غير المتجددة، بالعمل على نقل رأس المال الطبيعي للأجيال المقبلة مع الحد من التدهور البيئي من خلال التقليص من انبعاث الغازات الضارة، الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة في المرافق الصناعية بالإضافة إلى معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي[2].

ولنجاح عملية التنمية المستدامة لابد من ارتباط هذه الأبعاد وتكاملها نظرا إلى الارتباط الوثيق بين البيئة والاقتصاد والأمن الاجتماعي، وإجراء التحسينات الاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الأساسية الطبيعية للحياة، والشكل الموالي يوضح العلاقة الارتباطية بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجد أبوريط، **التنمية المستدامة**، دار صفاء للنشر، عمان، 2007، ص 15.

[2] شليحي الطاهر وتواتي عامر، مرجع سابق، ص 75.

الشكل رقم (04): يوضح الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة[1]

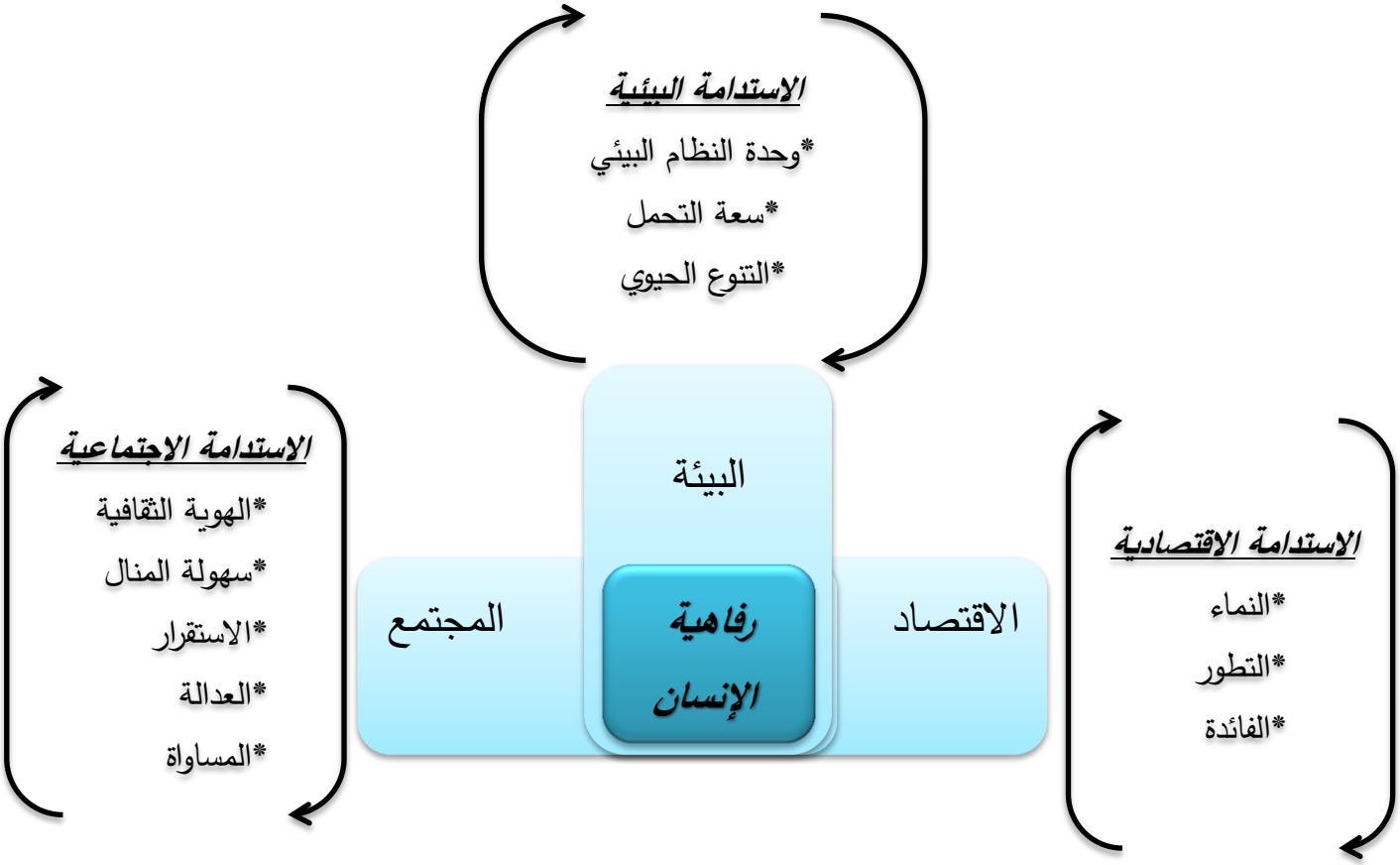

خامسا– معوقات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية:

تعد التنمية المحلية أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وذلك بتدعيم المجتمعات المحلية وتحسين اقتصاداتها وخلق بيئة قادرة على توفير فرص العمل، كما أضحت أكثر من أي وقت مضى مطلبا أساسيا لتلبية احتياجات الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمن يعانون من الفقر والهشاشة والهامشية الاجتماعية بالمجتمعات المحلية، وهذا ما جعل معظم الحكومات والهيئات الدولية والاقليمية توجه جهودها التنموية الى هذه المجتمعات.

فالتنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يشترك فيها كل أطياف المجتمع ومن كل القطاعات، يعملون سويا لدفع النشاط الاقتصادي المحلي وتنشيطه، والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف الى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية حياة الفرد والمجتمع بما فيهم

[1] زكرياء مطلن الدوري وأبو بكر أحمد أبو سالم، **ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة**، دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، مجلة ديالي، 2013، ص 298.

الفقراء والمهمشون، مع المحافظة على البيئة[1]، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والامكانيات الاقتصادية المتاحة بها، وفق سياسات تنموية تشاركية بين أجهزة ومؤسسات الدولة ومختلف الفواعل المحلية سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو هيئات المجتمع المدني.

كما تعرف منظمة الأمم المتحدة التنمية المحلية المستدامة بأنها تلك التنمية القائمة على:[2]

- تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية.
- الحد من الفقر.
- ايجاد منافذ لتحصيل الضرائب المحلية بشفافية.
- كما يمكن أن يعرف ممارسوها بكثير من الحرف والأعمال للوصول إلى نتائج مستدامة.

فالتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية لها اوجه مختلفة، اقتصادية واجتماعية وبيئية، تسعى إلى خلق العدالة الاجتماعية وإلى رفع المستوى المعيشي للأفراد والارتقاء بهم عمليا وصحيا من خلال تحسين ادارة الموارد البشرية والمادية واستغلالها وتوزيعها بشكل عادل بما يضمن استمراريتها للأجيال القادمة.

كما تهدف تنمية المجتمع المحلي الى معالجة التخلف والتفكك، وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة ليعم الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم، في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغير الاجتماعي المنشود، أي احداث تغير مقصود في حياة الناس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي[3].

1. معوقات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية:

تكمن جذور المشكلات المعيقة للتنمية المستدامة في المجتمعات المحلية، في السياسات والاجراءات المطبقة داخل هذه المجتمعات والاستغلال السيء وغير الموجه للموارد مما يستوجب ايجاد سياسات أكثر فاعلية لتنمية هذه الجماعات الصغيرة، أما على المستوى الاجتماعي فان من المشاكل الصعبة التي تواجه التنمية هو ضعف الولاء المجتمعي اذ يميل الفرد إلى الارتباط والولاء للأسرة والقبيلة أكثر من ولائه للمجتمع الأكبر.

---

[1] عبد المنعم إسماعيلي، **دور المجتمع المحلي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الاقتصاد، العدد 04، جامعة دمشق، ديسمبر 2014، ص 170.

[2] سامية محمد جابر، **علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 165.

[3] منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 05.

وفيما يلي نستعرض المزيد من المعوقات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة.

☜ **معوقات ثقافية:**

وتظهر هذه المعوقات في الثقافة العامة للمجتمع وفي مكونات الشخصية، أي في التكوين البشري للمجتمع ويمكن دراسة ذلك من زوايا متعددة ديموغرافية وسيكولوجية ومهنية وفي مجال دراسة التأثيرات الاجتماعية على تكوين الشخصية، ومن ثم على عملية ادارة التنمية الا أن تلك التأثيرات غير جامدة بل تخضع لتطور وتغير المجتمع وما نلاحظه على المجتمعات المحلية أن قدرات التطور الثقافي ليست متكافئة مع التغيرات الأخرى في البيئة الاجتماعية، بمعنى أن التطور والتغير في النظم الاقتصادية أو السياسية أو القانونية يمكن أن تتحقق بسرعة أكبر من سرعة التغير المفروض في الثقافة العامة بل أن هذا هو جوهر المشكلة الاجتماعية، فحسب **وليام أوجبرن**[*] "التخلف الثقافي هو أن تتغير العناصر الثقافية المادية تغيرا أسرع من العناصر الثقافية غير المادية"[1].

ونلاحظ أن المجتمع الثقافي لا يتغير بسرعة بعكس المجتمع المادي حيث يتطور ويتغير بواسطة قرارات سياسية تصدر فتغير من النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية في المجتمعات النامية، وهذا ما يؤدي الى التناقض داخل المجتمع المحلي وتنشأ فجوة خطيرة بين صورة النظم الجديدة وحقيقة سلوك البشر العاملين في نطاقها، وهذا ما يؤدي الى حدوث مشاكل كثيرة لتلك النظم الحديثة، وهذه هي ظاهرة التخلف الثقافي للمجتمع النامي فكل تغيير في الجوانب المادية يجب أن تصاحبه مجموعة من المعتقدات الحديثة الملائمة له ولتحقيق فاعليته، فالمعتقدات والقيم والاتجاهات السائدة في اطار الثقافة العامة والتي تحدد السلوك المرغوب فيه وغير المرغوب فيه في المجتمع بالرغم من كونها غير ملموسة الا أن تأثيرها على الانسان وتصرفاته أقوى بكثير من تأثير الماديات[2].

---

[*] **وليام أوجبرن W.ogburn** عالم اجتماع أمريكي (1886–1959) صاحب نظرية "التخلف الثقافي". ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرجع: ضامر وليد عبد الرحمان، **إشكالية التغير الاجتماعي المعاصر**، من خلال مقاربة لنظرية التخلف الثقافي عند وليام أوجبرن، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية جامعة الشلف، العدد 11، جانفي 2014، ص 30.

[1] نادية بومزيان، إشكالية التنمية في المجتمعات المحلية، عن موقع: https://www.alkawkeb.com، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2023/01/21، الساعة 16:38.

[2] المرجع نفسه.

☜ **الفقر:**

وهو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الاصلاح الاقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل، بخلق فرص العمل والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية.

☜ **الديون:**

والتي تمثل اضافة الى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر أهم هذه المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة، وتؤثر سلبا في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

☜ **الحروب والمنازعات المسلحة والاستعمار:**

والتي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية الى انهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة بأي شكل من الأشكال، ومنع تلويث مصادر المياه والاستغلال المفرط للثروات، وحضر اقامة التجارب خاصة المضرة بالبيئة كالتجارب النووية.

☜ **التضخم السكاني غير الرشيد:**

وخاصة في المجتمعات النامية، مما يؤدي الى تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية[1].

بالإضافة إلى ذلك عدم توفر المجتمعات المحلية على التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستقرار استنزافها لدعم أنماط الانتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نفاذ قاعدة الموارد الطبيعية واعاقة تحقيق التنمية المستدامة، ونقص

[1] أحمد لعمي وأمال رحماني، **إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية رؤية إسلامية**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012، ص 264.

الخبرات اللازمة لدى الدول النامية لتتمكن من الايفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا[1].

2. تحديات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية:

من خلال مختلف المعوقات التي تواجه عملية تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية، يمكننا تمييز ثلاث أكبر تحديات تواجهها، منها ما يأخذ طابع اجتماعي ومنها ما يأخذ طابع اقتصادي وأخرى ذات طابع بيئي "طبيعي".

☜ تحديات اجتماعية:

لعل أهم تحدي اجتماعي، يتمثل في ظاهرة الفقر التي تشكل عقبة في وجه تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية، فالوقوع في مصيدة الفقر لا يسمح بتحقيق التنمية البشرية التي تعتبر أهم مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة، وتجاوز عقبة الفقر يعني التوجه نحو توسيع الحريات الحقيقية للأفراد، كالمتاحات الاقتصادية والاجتماعية " تسهيل وسائل التربية والصحة"، الحريات السياسية والمدنية " حرية المشاركة في الحوار العمومي والمدني وممارسة حق الرقابة"، التصنيع، التقدم التقني وكل التطورات الاجتماعية التي تؤدي الى توسيع الحريات الفردية.

☜ تحديات اقتصادية:

إن أكبر تحدي بالنسبة لعملية التنمية المستدامة في الوقت الراهن، هو تفاقم الأزمات الاقتصادية وآثارها العكسية على أهداف التنمية المستدامة، والتي تؤدي إلى ازدياد معدلات البطالة والتي تنذر بالتحول إلى مشكلة انسانية كبيرة خاصة في الدول النامية ولهذا يجب الحفاظ على برامج الاستثمار في الأمد الطويل وخلق فرص عمل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]، والتي لها قدرة كبيرة على مواجهة تقلبات وهزات السوق هذا من جهة ومن جهة أخرى القدرة على خلق التوازن الاجتماعي وخلق مناصب الشغل.

---

[1] عبد العزيز عدون، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دار النماء للنشر والتوزيع البحرين، 2017، ص 78.

[2] بوزيان العجال وشمة نوال، **التنمية المستدامة محددات وتحديات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 06، الجزائر 2014، ص 306.

☜ **تحديات بيئية:**

يعد التلوث البيئي أكبر التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية، ولاسيما ذلك الناتج عن انتشار الغازات الدفينة، حيث يؤكد " جون فرانسوا نوال" "على أن هذا التلوث قد يؤدي إلى أخطار غير معروفة على مستوى العديد من الأجيال" اضافة إلى ارتفاع معدل النفايات الناجمة عن المصانع في هذه الدول، وتأثير التغير المناخي غليها بدرجات متفاوتة، ولهذا فهي مدعوة إلى مواجهة هذه التحديات عن طريق المقاولاتية الخضراء أو المشاريع الخضراء وإعادة الرسكلة وضرورة حماية المجال البيئي، واستخدام الرشد والعقلانية في استغلال الثروات[1].

وعليه، فعملية تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية تواجهها مجموعة من المعيقات والتحديات، خاصة تلك المرتبطة بالتهديدات البيئية فأهمية الحفاظ على التنوع الجوي يمكن أن يمثل مصدرا للغذاء والطاقة والصحة، وينعكس على التنوع الحيوي في الموارد الطبيعية، فرأس المال الطبيعي يعد هو بدوره عنصر مهم للحفاظ على رأس المال الاجتماعي والبشري.

سادسا– واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

لقد حظيت قضية التنمية المستدامة بمكانة هامة في الجزائر، إذ أصبحت تندرج ضمن أولويات استراتيجية الدولة طيلة العقود الأخيرة، والتي تميزت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية القانونية والتشريعية والمؤسساتية، لرفع مختلف التحديات ومواجهة العقبات الراهنة والمستقبلية التي تقف عائقا في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال إقامة توازن بين متطلبات التنمية من جهة وحماية البيئة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة بالإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من جهة أخرى.

1. واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

خلال السنوات الأخيرة وضعت الجزائر عدة آليات مؤسسية وقانونية ومالية، لضمان إدماج البيئة والتنمية في اتخاذ القرار نذكر منها كتابة الدولة للبيئة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، كما تم إنجاز العديد من البرامج المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة، والتي تدخل ضمن جدول أعمال القرن 21 والتي أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين نستعرضها فيما يلي:

[1] محمد نبيل عدنان، **التنمية المستدامة في خدمة الأمن القومي**، منشأة المعارف المصرية، مصر، 2010، ص 64.

أ. المجال الاجتماعي:

بناءا على التقرير السنوي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد توصل إلى أن مؤشر الفقر قد تراجع بين عامي 1995 و2005 من 25.23% إلى 16.60% ويعود الفضل في ذلك الى برامج الإنعاش الاقتصادي ودم النمو والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، هذا بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة حيث سجلت 30% سنة 1999 وانخفضت إلى 10.2% سنة 2009 كما أشار نفس التقرير إلى أن ثلث الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية[1].

تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب تحقيق نتائج إيجابية في مجال التنمية المستدامة في ظل عدم التحكم في تفاقم مشكلة الفقر والبطالة.

ب. المجال البيئي:

مشكل التصحر: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر على الزراعة في الجزائر ويهدد العديد من الأراضي الزراعية الضخمة.

مشكل التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية: حيث انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1.1 هكتار سنة 1962م الى 0.35 هكتار سنة 1980، ومن المتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.

تلوث البيئة: حيث تفاقمت مشكلة التلوث في الجزائر بشكل مقلق نتيجة للنمو المتزايد للسكان حيث تضاعف عددهم أكثر من خمس مرات ما بين سنوات 1962 و2002 مما ولد العديد من المشكلات والضغوطات خاصة في مجال السكن، الصحة، الطاقة والمياه...إلخ.

تلوث الهواء: حيث تشكل النفايات الطبية التي يتم حرقها بطرق غير صحية لتقليل التكلفة من الغازات الناجمة من السيارات القديمة أهم ملوث للهواء في المدن الجزائرية.

تلوث المياه: ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها: قصور خدمات الصرف الصحي، التخلص من مختلف الصناعات غير المعالجة أو المعالجة جزئيا، وتسرب المواد الكيميائية وتلويث المياه الجوفية.

ت. الرسوم البيئية في النظام الجبائي:

سعت الجزائر إلى إقرار العديد من الرسوم والضرائب الجبائية، في محاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث كتلوث الهواء والمياه ومخلفات الصناعة خاصة الصناعة النفطية، البيتروكيميائية غير أن الجباية في الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب شبه تام لإحصائيات رسمية حول حجم

---

[1] بقة شريف والعايب عبد الرحمان، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة**، حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، ديسمبر 2008، جامعة سطيف 2008، ص ص 104- 105.

النفايات السامة الملقاة في الطبيعة أو في المسطحات المائية، أو عدم كفاية مردوديتها في تغطية الأضرار البيئية وانصرافها الى تغطية أمور أخرى للدولة، نذكر على سبيل المثال: الرسم السنوي على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة الصادر عن قانون المالية لسنة 1992 والمعدل سنة 2000 والمقدر بـ 30.000دج إذا كان للمؤسسة نشاط واحد مرخص، إتاوة المحافظة على جودة المياه الذي جاء في قانون المالية 1996 رسم التطهير على فضلات المنازل والمحلات التجارية، تأسيس رسم على أنواع الوقود الملوث (البنزين المشوب بالرصاص)[1].

ث. قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:

صدر هذا القانون سنة 2001 ويهدف إلى:

- إعداد استراتيجية إعادة توزيع النشاطات والسكان ووسائل التنمية، مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة، المحافظة على البيئة، وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسات المدينة، دمج البعد المغاربي وترقية التنمية المحلية.
- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي والتنوع البيئي.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال التسيير الأمثل للنفايات[2].

ج. المصادقة على مشروعي قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية:

حيث يتطلع هذا القانون إلى إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية، حتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي، وتشجيع الاستثمار وتفعيل دور البنوك ووسائل الإعلام في الإشهار والتعريف بالمناطق السياحية داخل الوطن.

ح. الصرف الصحي للنفايات:

حيث تمت المصادقة سنة 2002 على مشروعي قانون مراقبة وتسيير النفايات التي يمكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها، كما يسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد، فالجزائر تنتج ما يقدر بـ 280 ألف طن من النفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات الصناعية

---

[1] بن حليمة سليمة وخضراوي ساسية، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06 سبتمبر 2016، ص ص 126- 131.

[2] سريدي محي الدين، **التنمية المستدامة في الجزائر –الجهود والتحديات–**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 06، جامعة وهران، 2020، ص 107.

والعلاجية وحتى الزراعية، والتي كانت تخزن ضمن وحدات إنتاجها ويتم التخلص منها بطرق تقليدية وغير قانونية[1].

فالجزائر ومنذ بدأ عملية التفاوض في مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، وتشكل لجنة التنمية المستدامة (CDD) الإطار القائم في هذا المنظور، منذ قمة جوهانسبورغ عام 2002، كثفت أعمالها في مجال التنمية المستدامة مما أعطى مكانة بارزة للجوانب الاجتماعية والبيئية في اختيارها لنموذج المجتمع من خلال تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي هذه الاستراتيجية التي تتمثل أهدافها الرئيسية في: تحسين الصحة ونوعية الحياة الحد من الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية، وحماية البيئة الإقليمية والعالمية، وفي هذا الصدد صدرت العديد من القوانين حول التنمية المستدامة والتي نذكر منها:[2]

القانون 01 رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بإدارة النفايات والرقابة عليها والتخلص منها، القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتخطيط والتنمية المستدامة للإقليم، القانون رقم 02-08 الصادر 2002/08/05 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتطويرها، القانون رقم 02-02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتعزيزه، القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بشأن حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة، القانون رقم 04-09 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، القانون 04-03 المؤرخ في 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، القانون 11-02 المؤرخ في 2011/02/17 المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة.

وضع برنامج دعم النمو الإضافي (2005-2009) على أساس توصيات المخططات الرئيسية (2005-2025) الداعمة للتنمية المستدامة للبلاد والتي هدفت إلى:

ترسيخ موقع الجزائر الجغرافي الاستراتيجي.

تعزيز الموارد الطبيعية المحلية والوطنية في البلاد.

تنمية السياحة والصيد.

خلق أكثر من 2000.000 وظيفة.

---

[1] بن حليمة سليمة وخضراوي ساسية، مرجع سابق، ص ص 132- 133.

[2] وزارة التجارة والتهيئة البيئية عن موقع، https//www.commerc.gov.dz، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2023/01/22، الساعة: 15:40.

2. آفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

يعد الإنسان غاية عملية التنمية المستدامة وفي نفس الوقت يعتبر الوسيلة والركيزة الأساسية لها، لذلك فإن الاهتمام بالتعليم وزيادة القدرات والمهارات المعرفية وبصحة الإنسان وسلامته وتوفير الغذاء المتوازن ضروري للارتقاء بالتنمية البشرية وبالتالي التنمية المستدامة، ووعيا من الجزائر بكل هذا فقد أولت الحكومة بداية من برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 مكانة متزايدة للتنمية المستدامة في جميع القطاعات جاءت كما يلي:[1]

قطاع التربية والتعليم: حيث خصصت له مبلغ 852 مليار دينار لإنجاز عدة هياكل تربوية لتوفير التعليم لكل طفل جزائري، ومبلغ 868 مليار دينار للتعليم العالي وخصص مبلغ 178 مليار دينار لقطاع التكوين المهني.

قطاع الصحة والمياه: تم تخصيص 619 مليار دينار لإنجاز 172 مستشفى و45 مركب صحي متخصص و377 عيادة متعددة الخدمات والاختصاصات، وتخصيص مبلغ 2000مليار دينار لإنجاز السدود وعمليات تحويل المياه وتصفيتها وإنجاز 8 محطات جديدة لتصفية مياه البحر.

قطاع السكن: تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار لإعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز (2مليون) مسكن والقضاء على المساكن الهشة.

في مجال الطاقة: تم تخصيص أزيد 350 مليار دينار من أجل ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و220.000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.

في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم: بادرت وزارت المالية بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

مشروع حماية الساحل الجزائري.

مشروع حماية التنوع البيولوجي.

تحسين المحيط الحضري.

مشروع إعادة تصريف الفضلات المنزلية...إلخ[2].

في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فقد قررت الوزارات إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 مليون منصب شغل.

---

[1] قوريش نصيرة، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية الاجتماعية والإنسانية**، 2010- 2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06 جامعة الشلف، 2011، ص 38.

[2] بن حليمة سليمة وخضراوي ساسية، مرجع سابق ص 133.

في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي: فقد تم إنشاء أكثر من 10 مراكز لدفن النفايات (CET) في أهم المراكز الحضرية للبلاد، إضافة إلى أعمال أخرى نذكر منها:

وضع جهاز لمراقبة تلوث الهواء.

إعداد مخطط لتهيئة الشواطئ والذي يهدف إلى حماية موارد الشواطئ.

حماية التراث الثقافي الأثري كقصبة الجزائر، قصر الداي بوهران وقسنطينة حضيرة الطاسيلي، منطقة الميزاب.

في إطار دمج العالم الريفي: تم إعداد استراتيجية للتنمية الريفية المستدامة كمحاربة الانحراف تطوير زراعة الأشجار المثمرة ترقية الاقتصاد الريفي[1].

كما جاء في بيان لمجلس الأمة لسنة 2022 أن الجزائر سبق وحققت قبل الآجال المحددة أغلب أهداف الألفية السابقة للتنمية المستدامة سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر وتوفير التعليم للجميع وتخفيض وفيات الأطفال والأمهات وترقية بيئة مستديمة، وتعزيز البناء المؤسساتي لدولة القانون وتوسيع الممارسة الديمقراطية التشاركية في الجزائر الجديدة والتي تضمنها التعديل الدستوري لنوفمبر 2020 وتزويدها بنصوص قانونية ترتكز على بعث النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة[2].

كما جاء في تقرير خبراء دوليين صدر عن منشورات جامعة كامبردج –بريطانيا– والذي تضمن الترتيب العالمي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة 2022 احتلال الجزائر للمرتبة الأولى على المستوى العربي والقاري والمرتبة 64 على الصعيد العالمي من حيث تجسيد أهداف التنمية المستدامة الخاص بمنظمة الأمم المتحدة[3].

---

[1] قريش نصيرة، مرجع سابق، ص 39.

[2] عبد الحميد شلواش، **إبراز إنجازات الجزائر في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بجيبوتي**، وكالة الأنباء الجزائرية، عن موقع: https://www.aps.dz، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2023/01/24، الساعة 16:16.

[3] عبد الرحمان رايسي، **أهداف التنمية المستدامة ...الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا في 2022**، الإذاعة الجزائرية، عن موقع: https://news.radioalgerie.dz.rode، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2023/01/24، الساعة 20:05.

جدول رقم (08): يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر[1]

جيدة	بعض المؤشرات الجيدة ولكنها لا زالت تعاني النقص	هزيلة
– محاربة الفقر – تغير أنماط الاستهلاك – مستوطنات بشرية – التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية – محاربة إزالة الغابات – محاربة التصحر والجفاف – الاستغلال المستدام للجبال – دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة – البيوتكنولوجيا – المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها – نفايات خطرة – التربية والتوعية العامة والتدريب	– إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار – حماية الجو – الحفاظ على التنوع البيولوجي – الموارد المائية – الموارد الكيماوية السامة – التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات – العلم في خدمة التنمية المستدامة – التعاون الدولي من أجل بناء القدرات – الإعلام من أجل اتخاذ القرارات – المقاولاتية الخضراء أو المستدامة	– التعاون والتجارة الدولية – الحفاظ على التنوع البيولوجي – الترتيبات المؤسسية الدولية – الزراعة والفلاحة

سابعا– دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة:

تترجم التنمية المستدامة في سياق الأعمال والاقتصاد، إلى اهتمامات متكاملة تضم كل من "الفرد"، "الكوكب" و"الأرباح"، وبالتالي البحث عن الاستراتيجيات التي تعزز المساعي البشرية لنوعية أفضل

[1] فوزية برسولي ولخضر سي محمد، **جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي بريكة، جوان 2018، ص 12.

للثقافة والبيئة التنظيمية، تخدم المجتمع وتحافظ على الكوكب للأجيال المستقبلية، مقابل كسب عوائد مالية لائقة للحفاظ على استمرارية حياة المشاريع المقاولاتية، وهو الإطار الذي تتحدد من خلاله العلاقة بين مفهوم التنمية المستدامة والمقاولاتية.

فالتنمية المستدامة تظهر بوضوح كأداة أساسية لصياغة السياسات وتخطيط الآداء والتصميم الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي، وبالتركيز على مسايرة المقاولاتية لمفهوم الاستدامة برز مفهوم جديد هو "المقاولاتية المستدامة"، والتي يمكن اعتبارها وبصورة بسيطة أنها روح المبادرة المقاولاتية التي تتصرف بطريقة تجعل من المشاريع المقاولاتية مستدامة اقتصاديا، اجتماعيا ومستدامة بيئيا في الوقت نفسه، بعيدا عن بساطة المفهوم فالمقاولاتية المستدامة أكثر تعقيدا من ذلك فهي تعنى بربط روح المبادرة المقاولاتية بالقيم الخلاقة والمسؤولة تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية وبالتالي التكامل بين الثروة والازدهار الاقتصادي، التماسك الاجتماعي وحماية البيئة والاهتمامات المستدامة طويلة المدى[1].

والحديث عن دور المقاولاتية في التنمية المستدامة للمجتمعات يقودنا بالتأكيد إلى الحديث عن مفهومين أساسيين هما، "المقاول المستدام" و"المقاولاتية المستدامة"

1. المقاول المستدام:

هو المقاول الذي يعمل على توليد المنتجات والخدمات الجديدة المبتكرة، وكذا التقنيات والأساليب التنظيمية التي تقلل الآثار السلبية على البيئة، النظم الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، وهو ما أشار إليه جوزيف شومبيتر سنة 1934 عند تطرقه لفكرة "التدمير الخلاق" أين يعمل المقاول المستدام على تدمير أساليب الإنتاج التقليدية غير المستدامة، المنتجات هياكل السوق وأنماط الاستهلاك، واستبدالها بمنتجات وخدمات مبتكرة تخدم البيئة والمجتمع، هذا أنها تخلق ديناميكيات سوق تعمل على تحقيق التقدم المستدام[2]، فالمقاول المستدام يمتلك شخصية مبتكرة، ترى الحياة على أنها سلوك إبداعي مبتكر يأخذ الاختلاف بين الأهداف الشخصية والواقع المعاش على أنه تحديات يجب مواجهتها وليست مشاكل توقف طموحه، ويمكن اعتبار النقاط الآتية ذكرها مبادئ توجيهية يمكن للمقاول من خلالها اكتساب صفة الاستدامة وتتمثل في:[3]

---

[1] نجاة شاذلي، **المقاولاتية المستدامة، آلية لتمكين الفرد المبادر المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 04، العدد 08، جامعة البليدة، أكتوبر 2018، ص 02.

[2] سعيدة رباح، **المقاولاتية المستدامة ودورها في التنمية المحلية**، عن موقع: https//wwwqsjp.cerist.dz/article، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2023/01/25، الساعة 11:10، ص 09.

[3] Leonaris ray , **Sustainable Entrepreneursship and its viability**, Erasmus School. Of Economics, Rotterdam, 2011, P14.

– يجب أن تكون الانطلاقة الأولى للمقاول المستدام بموجب قرار شخصي خاص بالمقاول، وليست فقط كرد فعل على الضغوط الخارجية كالمنافسة مثلا.

– ينبغي أن تكون الأهداف المقاولاتية المستدامة محددة بوضوح، وأن تعكس مبادئ مقاولة الأعمال وأنشطتها وترتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات المستهلك، ومع نمو السوق يتم تبني هذه التدابير كمعيار معتمد على المدى الطويل.

– لا ينبغي أن يكون المستهلك ضحية ارتفاع الأسعار نتيجة للممارسات المستدامة، لتحقيق مساعي المنظمة في مجال المقاولاتية المستدامة.

– يجب على المقاول المستدام التأكد من أن الممارسات المستدامة تم تأييدها من قبل جميع مستويات الهيكل التنظيمي للمقاولة، وهذا لضمان المحافظة على الممارسات المستدامة من أعلى المراتب إلى أبسطها.

وعليه فالمقاول المستدام أو "المقاول البيئي"، هو ذلك الشخص القادر على المزج بين روح الابتكار والإبداع والتكنولوجيا الحديثة ومبادئ التنمية المستدامة، فهو المقاول القادر على تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية من خلال ابتكاراته التي تنشر بنجاح في السوق، ولا يكون ذلك إلا من خلال التخطيط المسبق والتنفيذ المحكم والترويج الجيد.

2. المقاولاتية المستدامة:

أُقترح هذا المصطلح في "الندوة العالمية حول المقاولاتية المستدامة لسنة 2007" باعتبارها هي قدرة منظمة أعمال أو الفرد المقاول على الابتكار المستدام بصفة مستمرة[1]، ويجمع مصطلح المقاولاتية المستدامة بين مفهومي الاستدامة والمقاولاتية، ليمثل المصطلح جسرا بينهما فهو يركز أكثر على نوعية المبادرة والمهارات الشخصية المقاولاتية، أو الفريق المقاولاتي لضمان تحقيق النجاح في السوق من خلال الابتكارات البيئية والاجتماعية، وتتفق المقاولاتية المستدامة مع مقاولات الأعمال الناشئة والمعتمدة تماما على الابتكار لتجسيد منتجات وخدمات مفيدة من الناحية البيئية والاجتماعية.

كما تعرف المقاولاتية المستدامة كذلك على أنها "تُعنى بإنشاء منظمات أعمال قابلة للحياة، مربحة وقابلة للتطور، تتولد نتيجة تشكيل شبكات الابتكار، وتعزيز تبادل المعرفة والتي تؤدي إلى ما يسمى بالقوة التنافسية"[2].

---

[1] عبد الرحمان الضيوطي، **المقاولاتية الخضراء –موقعها في الاقتصاد العربي–**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 43.

[2] نجاة شاذلي، مرجع سابق، ص 10.

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة 2005 المقاولاتية المستدامة على أنها " الالتزام المستمر لعالم الأعمال بالتصرف بطريقة خلاقة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة، عائلاتهم، المجتمع المحلي، العالم وكذلك الأجيال القادمة"[1].

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول أن المقاولاتية المستدامة هي التي تسعى إلى الجمع بين الغايات البيئية والاجتماعية في مؤسسة واحدة من خلال إدخال ابتكارات لها تأثيرها على تحول الإنتاج نحو الاستدامة.

3. أهداف المقاولاتية المستدامة:

يمكن تحديد أهداف المقاولاتية المستدامة في النقاط الآتية:[2]

أ. **الموازنة بين المفاهيم الاقتصادية، البيئية والاجتماعية:** فالمقاولاتية المستدامة تنشط ضمن حدود اقتصادية، بيئية اجتماعية وثقافية معينة وتعمل على تحقيق التوازن الصحيح بين هذه البيئات المختلفة، كما يعمل المقاول المستدام على إنشاء منظمة أعمال ربحية تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية، التي لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية للمقاولاتية المستدامة.

ب. **اختلال التوازن في السوق وفشلها:** حيث تنشئ ضغوط الاستدامة أنواع مختلفة من فشل السوق، لتمثل فرصا للداخلين الجدد لتحقيق الربح، والحد من السلوكيات الاقتصادية المضرة بالبيئة في آن واحد، وبالتالي يمكن للمقاول المستدام التعرف على الفرص من خلال اختلاف السوق وفشلها بيئيا واجتماعيا واستغلال عدم التوازن في إنشاء مقاولات ناشئة.

ج. **تحول الصناعات وتوجيهها نحو الاستدامة:** وذلك من خلال المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: يبادر المقاول المستدام للابتكار بهدف تحويل صناعة ما نحو الاستدامة.

المرحلة الثانية: نمو أعمال المقاول ليتبعه مبادرون آخرون بهدف التقليد وبالتالي تزايد عدد المبادرين.

المرحلة الثالثة: ظهور المقاولين المستدامين في الساحة واستيلائهم على حصة معتبرة من السوق مما يدفع بالمقاولين القدماء ورجال الأعمال بوجوب حماية حصصهم.

المرحلة الرابعة: تعتبر مرحلة النضج حيث يصبح المقاولون المستدامون يمثلون تهديد تنافسي متنامي ويسعون إلى كسب حصص أكبر في السوق، لينتج عن ذلك تحول الصناعة نحو الاستدامة.

4. علاقة المقاولاتية بالتنمية المستدامة:

نتحدث في هذا الإطار على ما يعرف "بالمقاولاتية المستدامة" أو "المقاولاتية الخضراء" والذي يسمح بالمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية من خلال المؤسسات الصغيرة

---

[1] عبد الرحمان الضيوطي، مرجع سابق، ص 45.

[2] نجاة شاذلي، مرجع سابق، ص ص 16- 18.

والمتوسطة والمشاريع المقاولاتية التي تأخذ في الحسبان الجانب البيئي في أنشطتها وقرارتها منها الأعمال المقاولاتية المتعلقة بالرسكلة، دفن النفايات الصيدلانية والطبية التنقل الإيكولوجي الكيمياء الخضراء...إلخ.

فالمقاولاتية المستدامة ومع ارتباطها بمفهوم التنمية المستدامة في إطار التطور النوعي لهذا المفهوم في السنوات الأخيرة ومع اشتداد حدة الأزمات والصراعات الحاصلة على شتى الأصعدة، فهي تهدف أساسا إلى تقديم مقترحات على شكل حلول مستدامة بغرض التقليل من المشاكل المرتبطة بالأبعاد الرئيسية الثلاث للتنمية المستدامة (المشاكل الاقتصادية، المشاكل الاجتماعية والمشاكل البيئية)، وهو الأمر الذي لن يكون إلا من خلال الأداء الجيد والفعال للمشاريع والمؤسسات المقاولاتية التي تستوجب تبني سياسات وبرامج تتوافق والفكر المقاولاتي من جهة التنمية المستدامة من جهة أخرى كالابتكار والإبداع والمسؤولية الاجتماعية.[1]

وعلى اعتبار أن المقاولاتية المستدامة تمثل عملية تقاطع جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمثل بدورها الأبعاد المحورية الثلاثة للتنمية المستدامة، يبرز الدور المنوط من المقاول في ظل المقاولاتية المستدامة بصفة أكثر توسعا في الأخذ بالحسبان كل أصحاب وذوي العلاقة بالمقاولاتية أو ما يعرف "بالقيمة التشاركية" والشكل التالي يوضح المهام المسندة للمقاول المستدام.

شكل رقم (5) يوضح مهام المقاول المستدام[2]

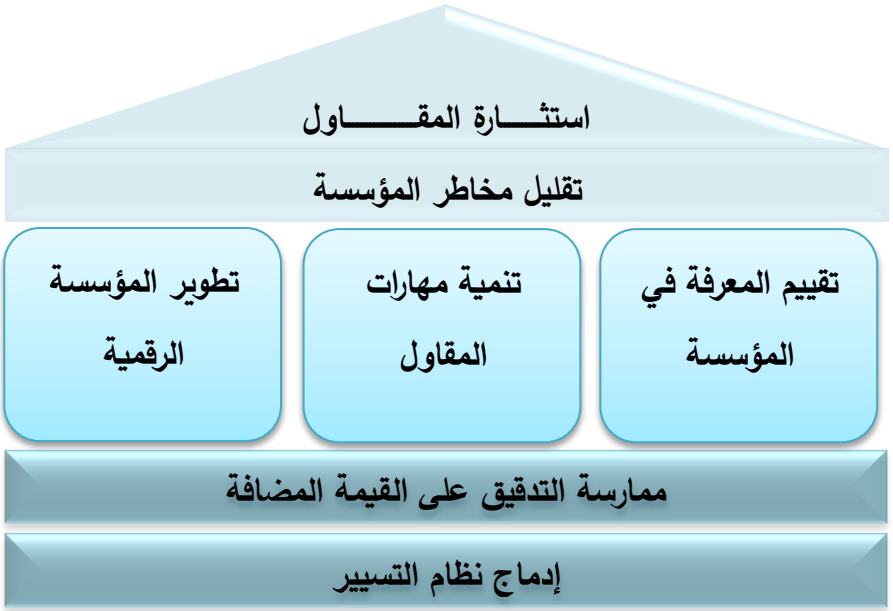

[1] أيوب مسيخ وسوسن زيرق، **دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر 2021، ص 489.

[2] غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، دار الحامد، الأردن، 2015، ص 175.

حيث يظهر هذا الشكل أهمية المقاول في توطيد مبادئ المقاولاتية المستدامة فهو المسؤول الرئيسي عن وظيفة التسيير إضافة الى جملة من المهام والتي نذكر أبرزها في النقاط التالية:[1]

إدارة المخاطر: والتي تعد من أبرز الوظائف المنوطة بالمقاول على اعتباره شخص ذو ميل واستعداد للمخاطرة، كما أن هذه المهمة تعد من أهم المهام للمنظمات الحديثة.

زيادة مهارة المقاول في تنظيم وتسيير المشروعات: من خلال التكوين والتدريب واكتساب المهارات العلمية والمعرفية، والتي تكون بغرض تحسين صورته أمام الأعوان الاقتصاديين وأمام المجتمع من جهة أخرى.

الاندماج في اقتصاد المعرفة: حيث أصبح لزاما على منظمات الأعمال الحديثة أن تلج إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة، خاصة في ظل ظاهرة العولمة.

تطوير المؤسسة الرقمية: وذلك عن طريق إدراج تطبيقات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في ميدان المقاولاتية، خاصة وأن هذه التطبيقات تسمح باقتناص فرص جديدة.

الإسهام في خلق القيمة المضافة: فبعد قيام المقاول بممارسة المهام المذكورة آنفا يتم بلوغ هذا الهدف الأساسي، والذي يعتبر أهم هدف للممارسة المقاولاتية.

تبني أسلوب إداري فعال: والذي يعد من أبرز الأدوار المنوطة بالمقاول في المؤسسات المعاصرة، لأن تبني أسلوب تسيير حديث، يمكن المقاول من رسم خارطة طريق فعالة.

وبناءا على ما سبق فظاهرة المقاولاتية هي أكثر من وجود لمقاولات ومقاولين، يتماشون مع السياق الاقتصادي ومرتبطين به، بل هي إدراك للمقاول بأن الأخذ بالاستدامة يشكل المحرك الرئيسي للمضي نحو تحقيق النجاح وراء هذا النوع من المبادرات، إضافة إلى التحلي بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز الرفاه للمجتمع، وذلك بالدمج بيت الأبعاد البيئية، مع عدم المس من قدراتها على تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية.

[1] أيوب مسيخ وسوسن زيرق، مرجع سابق، ص ص 490- 491.

خلاصة:

أضحت الظاهرة المقاولاتية وعملية إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، في وقتنا الراهن تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم، خاصة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، سواء أكان ذلك بالنسبة للاقتصاديات الصناعية أو النامية، وذلك لما لها من تأثيرات إيجابية على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية، كدورها البالغ في الإنتاج وخلق فرص العمل والثروة، إضافة إلى الابتكار والحفاظ على البيئة فيما يسمى بمشاريع المقاولاتية المستدامة أو المقاولاتية الخضراء، وعلى اعتبار أن المؤكد الوحيد في بنية الأعمال المعاصرة هو عدم التأكد والمخاطرة، والقاعدة الوحيدة في النمو والاستمرارية هي المنافسة، لكن مع تنوع استراتيجيتها وفق متطلبات الاستدامة وذلك بالمحافظة على البيئة والاهتمام بالمشاريع الخضراء بغية تحقيق التنمية المستدامة القائمة على الاستقرار والأمن الاقتصادي وتحقيق النمو، وذلك بربط المقاولاتية بالقيم الخلاقة والمسؤولية تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية، وبالتالي تحقيق التكامل بين الثروة والازدهار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وحماية البيئة والاهتمامات المستدامة طويلة المدى، والتي تضم كل من الفرد، الكوكب والأرباح.

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

تمهيد

أولا- الإجراءات المنهجية للدراسة

1. منهج الدراسة
2. أدوات جمع البيانات
3. مجالات الدراسة
4. العينة، اختيارها وتحديدها

ثانيا- تحليل البيانات وتفسيرها

ثالثا- النتائج العامة للدراسة

رابعا- المقترحات والتوصيات

خلاصة

تمهيد:

بما أن أي دراسة بحثية تقوم وترتكز على مجموعة من المعطيات والمعلومات النظرية، نتيجة لاحتوائها على كم لا يستهان به من الأسس المعرفية والحقائق العلمية، إلا أن هذه المعلومات النظرية دون ميدان يثبت صحتها تبقى غامضة وغير مكتملة وليست ذات معنى.

ولهذا، فإن نجاح أي بحث علمي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى نجاح إجراءاته المنهجية، خاصة الطريقة المتبعة في جمع البيانات والمعلومات حول موضوع البحث وذلك من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات المنهجية، لغرض الوصول إلى نتائج منطقية ودقيقة تدعم جانبه النظري وتجيب عن تساؤلاته البحثية.

أولا- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1. منهج الدراسة:

تختلف المناهج العلمية باختلاف طبيعة الموضوع المدروس، ويعرف المنهج بأنه «أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة»[1]، فهو مجموعة من القواعد الهامة التي يعتمدها الباحث في تنظيم ما لديه من أفكار أو معلومات التي توصله إلى النتيجة المطلوبة، وبذلك يكون المنهج "مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف"[2].

وبما أن الباحث دائم السعي نحو تحقيق أهداف الدراسة، والوصول إلى نتائج ملموسة حول الظاهرة المدروسة, فقد وقع اختيار الباحثة على المنهج الوصفي الذي يحظى بمكانة خاصة في البحوث السوسيولوجية نظرا لملائمته للعديد من المشكلات الاجتماعية وكونه الأقدر على تفسير الظاهرة المدروسة، حيث يوضح للباحث مسار الدراسة من حيث صياغة الفروض المتوقعة وإعداد طرق جمع البيانات ودراستها إحصائيا وتقديم التفسيرات المناسبة لها من خلال البيانات التي يوفرها، فالمنهج الوصفي يعنى بـ« حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة والعلاقات التي تتصف بها وتفسرها وكشف الجوانب التي تحكمها»[3].

حيث يقوم على « جمع البيانات وتصنيفها وتدوينها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة أثر وتأثير العوامل على إحداث الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج والتنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل»[4]، وتم استخدام هذه التقنية قصد تشخيص وكشف جوانب الظاهرة المدروسة والوقوف على العوامل التي أثرت عليها والوصول إلى نتائج ملموسة حولها، وذلك بجمع المادة العلمية المتعلقة بها وتحليلها كما وكيفا، أملا في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد ويثري بها رصيد معارفنا.

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، دار الكتب، ط 3، اليمن، 2019، ص 35.

[2] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 98.

[3] حسين عبد الرحمن رشوان، **في مناهج العلوم**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 47.

[4] عثمان حسن عثمان، **المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية**، منشورات الشهاب، الجزائر، 1998، ص 30.

هذا من جهة ومن جهة ثانية، نظرا لملائمته لنوع الدراسة وأهدافها بحيث يعطي مصداقية وموضوعية لموضوع البحث بتوضيح صورة المرأة المقاولة الجزائرية وكيفية مساهمتها في المجال التنموي بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص، ووصف أهم التحديات التي تواجهها في ظل التغيرات الحاصلة على المجتمع الجزائري خاصة بهذا الانفتاح الاقتصادي وتبني أيديولوجية اقتصاد السوق.

2. أدوات جمع البيانات:

يتعين على الباحث في مجال البحث العلمي أن يستعين بمجموعة من التقنيات والأدوات فهي بمثابة المنجل الذي يتم بواسطته حصد مختلف المعلومات والوسيلة الأساسية لجمع البيانات الخاصة بموضوع البحث وكلما "كانت أدوات البحث المستخدمة ملائمة ودقيقة كانت النتيجة جيدة وصحيحة والعكس صحيح"[1]، حيث يتم اختيار الأدوات وفقا لمشكلة البحث والمنهج المستخدم في الدراسة، انطلاقا من موضوع البحث.

ودراستنا الحالية تستوجب استخدام الأدوات الآتية:

أ. الاستمارة:

تعد الاستمارة من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما في البحوث السوسيولوجية لما تمتاز به من مرونة واختصار للجهد والوقت، وسهولة المعالجة الكمية باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة، فهي وسيلة اتصال بالمبحوثين عن طريق طرح الأسئلة عليهم، بهدف استخلاص اتجاهاتهم وسلوكاتهم إزاء الظاهرة المدروسة كما تعتبر "تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد ويسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف ايجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية"[2]، كما أنها "أحد وسائل جميع البيانات المدونة في شكل أسئلة محددة معدة من قبل الباحث حول الموضوع المدروس... مرتبة بأسلوب منطقي مناسب يجرى توزيعها على أفراد معينين لأجل تعبئتها"[3].

واستنادا إلى ما سبق، قامت الباحثة باستخراج المؤشرات الكافية لبناء استمارة مكونة من 35 سؤال، تنوعت بين أسئلة مغلقة ومفتوحة وتميزت بالسهولة اللازمة في الطرح والتحديد لأجل فهمها من طرف

---

[1] فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة الإشعاع، مصر، 2002، ص 115.

[2] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 204.

[3] إحسان محمد الحسين، **مناهج البحث العلمي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 85.

المبحوثين والإجابة عليها بكل دقة وأريحية وتم من خلالها تحديد نوع المعلومات المراد الحصول عليها، حيث سجلت على خمس محاور رئيسية جاءت مقدمة على الشكل الآتي:

- **المحور الأول:** تضمن البيانات الأولية والشخصية للمبحوثات وضم 4 أسئلة مقدمة من 1 إلى 4.

- **المحور الثاني:** والذي تمحور حول آليات وإجراءات الدعم التي طبقتها الجزائر من أجل ترقية مجال المقاولاتية السنوية، وتضمنت 5 أسئلة مقدمة من 5 إلى 9.

- **المحور الثالث:** تعلق بالبيانات الخاصة بتشجيع المحيط الاجتماعي والثقافي للمرأة الجزائرية على دخول مجال المقاولاتية وتضمن 7 أسئلة مقدمة 10 إلى 16.

- **المحور الرابع:** وكان حول تجليات المقاولة النسوية في مجال التنمية المستدامة متضمنا 11 سؤال مقدمة من 17 إلى 27.

- **المحور الخامس:** وردت فيه بيانات حول معوقات النشاط المقاولاتي النسوي في الجزائر والحلول المقترحة لتفعيله وتضمنت 8 أسئلة مقدمة من 28 إلى 35.

ب. المقابلة:

نظرا لكون بعض الأفراد يميلون إلى إعطاء معلومات شفوية أكثر من تقديم معلومات كتابية ونظرا لكون المقابلة الشخصية ينشأ عنها تفاعل ودي لا يمكن الحصول عليه عبر الاتصال غير الشخصي ثم الاعتماد على المقابلة نصف الموجهة.

والتي هي عبارة عن "تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة، غير أنها تستعمل في بعض الحالات إزاء المجموعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة والقيام بسحب عينة كيفية بهدف التعرف بعمق على المستجوبين"[1]، "فهي محادثة موجهة أي أنها ليس لمجرد الرغبة في المحادثة ذاتها يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في البحث العلمي"[2].

[1] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 197.

[2] محمد بكر نوفل وفريال محمد أبو عواد، **التفكير والبحث العلمي**، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 257.

حيث تم تطبيقها مع 20 سيدة تمتلك مشروع خاص بولاية قالمة وهذا من أجل الحصول على معلومات إضافية حول واقع المرأة المقاولة وتوظيفها في عملية تفسير البيانات والمعلومات.

ج. الملاحظة:

هي إحدى الأدوات الهامة من أدوات البحث العلمي والتي أستخدمها الإنسان منذ القدم، أما في الدراسات الاجتماعية فيرجع الفضل في استخدامها إلى علماء الأنثروبولوجيا في العصر الحديث.

فالملاحظة هي" عملية توجيه الحواس لمشاهدة ومتابعة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك وخصائصه"[1]، ويركز استخدامها كأداة لجمع البيانات في "دراسة مشكلات البحث التي تتعلق بسلوك الأفراد في بعض مواقف الحياة الواقعية، كما أنها قد تستخدم في جمع بيانات يصعب جمعها بطريقة الاستبيان أو المقابلة لرفض المبحوثين الإجابة عنها"[2].

قد اعتمدت الباحثة على أداة الملاحظة دون مشاركة وذلك من خلال مشاهدة مختلف ردود أفعال المقاولات وما يحيط بهن في مجال عملهن خاصة فيما يتعلق بظروف العمل وذلك بغية فهم مختلف السلوكات والكشف عن بعض المعوقات التي تواجهنها في محيط عملهن خاصة الفيزيقية منها، حيث تم توجيه الملاحظة على أساس تساؤلات الدراسة.

د. الوثائق والسجلات:

يعتبر جمع وتحليل الوثائق أحد الطرق الأساسية للوصول إلى المعلومات في البحث العلمي إذ أن "الوثائق التاريخية أو الحديثة يمكن أن تكون مصدرا مهما للبحث، وتتزايد أهمية هذه الطريقة البحثية لأن التوثيق أصبح من الخصائص الأساسية المجتمعات الحديثة، والتي يستطيع الباحث من خلالها دراسة وتحليل واقع ما، والتوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة"[3].

وقد استخدمت الباحثة هذه الأداة في الاطلاع على بعض الوثائق والسجلات الرسمية لبعض المبحوثات كالشهادات العلمية والمهنية والوثائق القانونية الخاصة بممارسة النشاط المقاولاتي، السير الذاتية، بعض الوثائق المتعلقة بالضرائب والرسوم،...إلخ، وهذا ما ساعدنا أثناء عملية التحليل.

---

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص 150.

[2] محمد الغريب عبد الكريم، **البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات**، المكتب الجامعي الحديث، ط 2، الإسكندرية (د.س)، ص 142.

[3] ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، **إجابات عملية لأسئلة جوهرية**، مؤسسة فريدريتش إيبرت، بيروت، 2016، ص 32.

3. مجالات الدراسة:

من أهم الخطوات المنهجية في تصميم البحوث العلمية هو تحديد مجالاتها المختلفة ولقد اتفق كثير من المشتغلين في مناهج البحث الاجتماعي على أن لكل دراسة مجالات ثلاثة رئيسية يجب على الباحث توضيحها عند تخطيط إجراءات البحث[1]، وهي المجال المكاني والمجال الزمني والمجال البشري.

أ. المجال المكاني:

أجريت الدراسة بولاية قالمة وهي ولاية جزائرية عاصمتها بلدية قالمة، تقع شمال شرق البلاد تمتد على مساحة قدرها 4125 كلم^2 وسط سلسلة جبلية أهمها (جبال ماونة، جبل دباغ، جبل بني صالح، جبل هوارة) تبعد عن العاصمة الجزائرية مسافة 537 كلم.

يبلغ عدد سكان ولاية قالمة 527604 نسمة منهم 261032 إناثا و 266571 ذكورا حسب الإحصائيات 2023[2]، صنفت ولاية منذ التقسيم الولائي لسنة 1974 وتضم 34 بلدية موزعة على 10 دوائر وهي: – دائرة قالمة– دائرة هيليوبوليس– دائرة قلعة بوصبع– دائرة لخزارة– دائرة بوشقوف– دائرة حمام النبائل– دائرة وادي الزناتي– دائرة عين مخلوف– دائرة حمام دباغ– دائرة هواري بومدين[3]، وتتميز ولاية قالمة بطابعها الصناعي والفلاحي والرعوي والسياحي مما أعطاها موقعا اقتصاديا استراتجيا.

ب. المجال الزمني:

يقصد بالمجال الزمني تحديد الوقت الذي تجمع فيه البيانات[4]، فعلى الباحث تحديد مراحل الدراسة بتوقيت زمني يراعي عند وضعه متطلبات الدراسة وظروفها، وهذا ما يجعله ينتهي من إجراءاتها وكتابة تقريرها النهائي في فترة معقولة، وحتى لا تصبح النتائج ليست ذات قيمة إذ طال عليها الزمن.

وقد تم تطبيق هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2023/2022 وتراوحت ميدانيا من الفترة الممتدة بين 2023/03/01 و2023/03/28، وقسمت إلى مرحلتين:

---

(1) محمد الغريب عبد الكريم، مرجع سابق، ص 61.

(2) سليم درغوم، ولاية قالمة، إحصائيات 2023، عن موقع https://ar.zhuji wcrld.com، تمت الزيارة الموقع بتاريخ، 2023/03/11، على الساعة 14:58.

(3) عبد العزيز براغثة، **ولاية قالمة**، عن موقع https//m.marefa.org، تمت الزيارة الموقع بتاريخ: 2023/03/8، على الساعة 18:30.

(4) محمد الغربي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 63.

المرحلة الأولى: كانت مرحلة استطلاعية حيث تم خلالها الاتصال بكل من غرفة التجارة والصناعة، غرفة الصناعات التقليدية والحرف وغرفة الفلاحة لولاية قالمة من أجل إمدادنا ببعض المعلومات المتعلقة أساسا بعدد النساء المقاولات في الولاية والاتصال ببعض صاحبات المشاريع.

المرحلة الثانية: تم فيها الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بعدد النساء المقاولات الناشطات بغرفة الصناعات التقليدية والحرف، كما تم خلال هذه المرحلة إعداد استمارة مبدئية ودليل المقابلة، حيث استغرقت عدة أيام لضبطها في صيغتها النهائية وتحكيمها من طرف بعض الأساتذة المختصين بقسم علم الاجتماع.

وشرع في العمل الميداني بتاريخ 2023/03/11 بعد الحصول على الموافقة من الأستاذ المشرف، حيث تم توزيع الاستمارات على بعض المقاولات النسائية المتواجدة بمحيط ولاية قالمة واستمر إلى غاية 2023/03/22، أما إجراء المقابلاتتواصل إلى غاية 2023/03/28، حيث تمكنت الباحثة خلال هذه الفترة من جمع البيانات الضرورية من أجل إتمام الدراسة.

ج. المجال البشري:

يعرف المجال البشري للدراسة بمجتمع البحث، وهو عبارة عن "مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة، تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجرى عليها البحث أو التقصي"[1].

كما يشير إلى " مجموعة من الفئات أو التجمعات التي تشترك في خصائص محددة"[2].

وهدف كل باحث هو الوصول إلى استنتاجات سليمة عن المجتمع الأصلي المراد دراسته وتحديد الأشخاص الذين يشملهم البحث، وانطلاقا منه يتعين على الباحث تحديد العينة التي سيبنى عليها دراسته والتي تعرف بأنها " مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين"[3]، والتي يجب أن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة حتى يتمكن الباحث من تعميم النتائج.

ونظرا لكون الحصول على الأرقام الحقيقية الخاصة بالنساء المقاولات المسجلات في الإطار الرسمي أمر صعب لعدم وجود إحصائيات كاملة حول الموضوع، حاولت الباحثة معرفة نصيب المرأة من المقاولة

---

[1] مريس أنجرس، مرجع سابق، ص 298.

[2] محمد بكر نوفل وفريال محمد أبو عواد، مرجع سابق، ص 231.

[3] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 301.

من خلال أجهزة الدولة ممثلة في غرفة التجارة والصناعة، غرفة الفلاحة وغرفة الصناعات التقليدية والحرف بولاية قالمة، أمدتها الأخيرة بمعلومات مفادها وجود 2096 امرأة ناشطة بمجال الصناعات التقليدية والحرف بولاية قالمة موزعة كالآتي 1368 نشاطات فنية، 379 إنتاج مواد و349 خدمات، لكن هذا الرقم يبقي غير معبر بدقة عن مجتمع البحث المتكون من النساء المقاولات الناشطات بمحيط ولاية قالمة.

4. العينة، اختيارها وتحديدها:

بما أنه من الصعب تحديد مجتمع البحث بدقة والاتصال بكل النساء المقاولات بولاية قالمة، فإنه لا مفر من اللجوء لأسلوب الأخذ بالعينات حيث أن نجاح أي دراسة ميدانية في أي بحث علمي أو اجتماعي يتوقف بصورة عامة على الاختيار الدقيق للعينة الممثلة لمجتمع البحث، وفي بحثنا اعتمدنا على عينة قصديه وهي "نوع من العينات غير العشوائية (غير احتمالية) يتم اختيارها على أساس حر من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه بحيث يحقق لهذا الاختيار أهداف الدراسة المطلوبة"[1].

فوقع اختيار الباحثة على عينة مكونة من 100 امرأة مقاولة ناشطة بمحيط ولاية قالمة في قطاعات مختلفة، تجارة صناعات وحرف تقليدية، فلاحة، خدمات، أشغال عمومية ...إلخ، حيث تم توزيع 110 استمارة بهدف تعويض الاستمارات الملغية إن وجدت.

[1] محمد سرمان علي، مرجع سابق، ص 175.

ثانيا- تحليل البيانات وتفسيرها:

بالرغم من تعدد مجالات البحث والتي لا يمكن حصرها أو إحصائها إلا أن لكل باحث هدف يبحث للوصول إليه مستخدما البحث الميداني ,,الذي هو عبارة عن دراسة على أرض الواقع تستخدم من أجل جمع البيانات ومعرفة كل التفاصيل عن الظاهرة المبحوث عنها والتي تمكن الباحث من إضافة معلومات جديدة لم تكن متوفرة أو موجودة من قبل، وتقديم تفسيرا كافيا يساعد في الاجابة عن التساؤلات المطلوبة.

1. خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (09): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	ك	%
21- 31	27	27.00
32- 42	48	48.00
43- 53	20	20.00
54 فما فوق	5	05.00
المجموع	100	100

يوضح الجدول رقم (09) أن 48.00% من أفراد العينة تتراوح أعمارهن ما بين 32 و 42 سنة، وتليها الفئة الثانية اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 21-31 سنة بنسبة 25.00%، ويفسر ذلك بأن متغير السن له دور مهم في توجه المرأة المقاولاتية ودخولها عالم المال وريادة الأعمال، خاصة وأن هذه المرحلة العمرية للأفراد تتميز باكتمال النضوج الجسمي والعقلي اللذان يسمحان للإنسان بالاندماج في المجتمع وممارسة الأنشطة وتكوين المستوى الاقتصادي المناسب وتحمل المسؤولية كما أن الأفراد في هذا المرحلة يتميزون بالحركية والنشاط والأفكار الإبداعية المتجددة وهذا ما ذهب إليه "شومبير" في تعريفه للمقاول بأنه شخص تتوفر فيه مجموعة من الشروط أهمها القدرة على الإبداع والابتكار والتجديد[1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذا السن من الناحية القانونية يسمح بالانخراط في مختلف الأنشطة بصورة رسمية كحق للحصول على السجل التجاري، بطاقة الحرفي، بطاقة فلاح...الخ، كما يسمح بالاستفادة من مختلف آليات الدعم التي سخرتها الدولة لصالح الشباب المقاول، مما يسهل عملية إنشائهن لمؤسساتهن الخاصة صغيرة كانت أو متوسطة وفي إطار النشاط الذي يرغبن فيه.

[1] رحماني إسحاق وجاب الله الطيب، مرجع سابق، ص 110.

أما سيدات الأعمال فوق سن 54 سنة فلم تمثلن سوى 05.00% من أفراد العينة، ويعزى ذلك إلى كون المرأة في هذا السن تعاني من نقص الطاقة الجسمية بشكل عام، وتميل أكثر للاعتناء بالأسرة وشؤون البيت.

جدول رقم (10): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية

الحالة العائلية	ك	%
عزباء	44	44.00
متزوجة	15	15.00
مطلقة	29	29.00
أرملة	12	12.00
المجموع	100	100

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (10) ,إلى أن فئة النساء المقاولات عازبات بنسبة 44.00% ,تليها بنسبة أقل فئة النساء المطلقات وهذا يدل على أن تواجد المرأة في وسط عائلي داعم لها إضافة إلى تحررها من الارتباطات والالتزامات العائلية مما يساعدها في دخول عالم المقاولاتية والنجاح فيه بمنحها وقت أكبر لنشاطها المقاولاتي، على عكس المرأة المتزوجة التي تجد صعوبة في الاندماج في الوسط المهني بسبب صعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والعائلية حيث لم تمثل النساء المتزوجات و الأرامل سوى 15.00% و 12.00% على التوالي من نسبة النساء المقاولات , ما أكدته المقابلة مع السيدة **(د.ز)** وهي صاحبة مشروع حضانة لتربية الأطفال بأنها تجد صعوبة كبيرة في التوفيق بين دورها كصاحبة مشروع وواجباتها كمربية بيت، وهذا ما يجعل النساء المتزوجات يفضلن العمل لدى الدولة بدل الأعمال الحرة.

ومنه فإن النتائج الواردة في الجدول رقم (10) تؤكدها نظرية تكوين الحدث "لشابيرو، وسوكول" بأن توجه الفرد نحو إنشاء مؤسسة خاصة مرتبط بوجود حدث ما قد يكون بسبب انتقالات سلبية كالطلاق مثلا، أو إدراك للرغبات (ثقافة الفرد، العائلة...الخ).[1]

[1] الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 24.

جدول رقم (11): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
ابتدائي	03	03.00
متوسط	06	06.00
ثانوي	10	10.00
جامعي	30	30.00
تكوين مهني	51	51.00
المجموع	100	100

يبدو من خلال الجدول رقم (11),أن مستوى التكوين المهني يتصدر قائمة المستوى التعليمي للمرأة المقاولة الجزائرية بنسبة 51.00% وبفارق كبير عن المستوى الجامعي الذي ظل في المرتبة الثانية بنسبة 30.00%.

في حين حلت المقاولات ذوات المستوى الثانوي في المرتبة الثالثة بـ 10.00%,وبقراءة سوسيولوجية لمعطيات الجدول نجد أن ولوج المرأة الجزائرية لعالم المقاولاتية لا يتحدد بالمستوى الدراسي الأكاديمي ولا بالشهادات العليا ,بل يحكمه أكثر عامل المهنة المكتسبة من مراكز التكوين المهني نظرا لاكتسابها هذه الفئة للخبرة الميدانية والمهارة الكافية التي تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع في شكل مشروع، على عكس صاحبات الشهادات الجامعية اللواتي يفتقدن إلى الخبرة الميدانية نتيجة لتغليب الجانب النظري على الجانب الميداني في أغلب الجامعات الجزائرية، كما أن أغلب الجامعيات لا يرغبن في المغامرة بل يسعين في الحصول على مناصب مضمونة الأجر لدى الدولة تتوافق ومواصفات الشهادة الجامعية المحصل عليها على عكس ما أكد عليه "كونتينون" بأن المغامرة هي جوهر المقاولة"[1].

[1] بسرى عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 165.

جدول رقم (12): يوضح توزيع المبحوثات حسب متغير طبيعة النشاط الممارس

طبيعة النشاط الممارس	ك	%
صناعة وحرف تقليدية	43	43.00
بناء وأشغال عمومية	01	01.00
زراعة وفلاحة	07	07.00
نقل ومواصلات	10	10.00
تربية وتعليم خاص	27	27.00
أعمال حرة	12	12.00
المجموع	100	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (12), أن مجال الصناعة والحرف التقليدية يحتل المرتبة الأولى من حيث طبيعة النشاطات الممارسة من طرف النساء المقاولات بنسبة 43.00,% بينما من يمارسن مهنة التربية والتعليم بنسبة 27.00%، وحل قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الأخيرة في اختيار النساء المقاولات بنسبة 01.00%.

ويمكن تفسير ذلك، بكون رائدات الأعمال يتجهن لممارسة هذه النشاطات دون غيرها لأنهن يمتلكن فيها امتيازا مطلقا بفعل معرفتهن بالحاجات المستجدة الخاصة بمثيلاتهن من النساء والفتيات ,وبالتالي امتلاكهن لمؤهلات بشكل أفضل للاستجابة إلى هذه الحاجات, هذا من جهة ومن جهة أخرى يعزى توجههن المقاولاتي نحو (الخياطة، الحياكة، صناعة الحلويات وتربية وتعليم الأطفال) إلى طبيعة المجتمع الجزائري الذي رغم التطور الذي عرفه في مجال عمل المرأة إلا أنه جعل من بعض المجالات ومهن معينة تنطبع بطابع النساء كتأنيث التعليم مثلا، وجعل من اختيار المرأة لمهنتها أو اختصاصها وتكوينها لا يتم وفقا لرغبتها أو استعداداتها الداخلية، وإنما حسب ما يراه المجتمع مناسبا لها.

وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

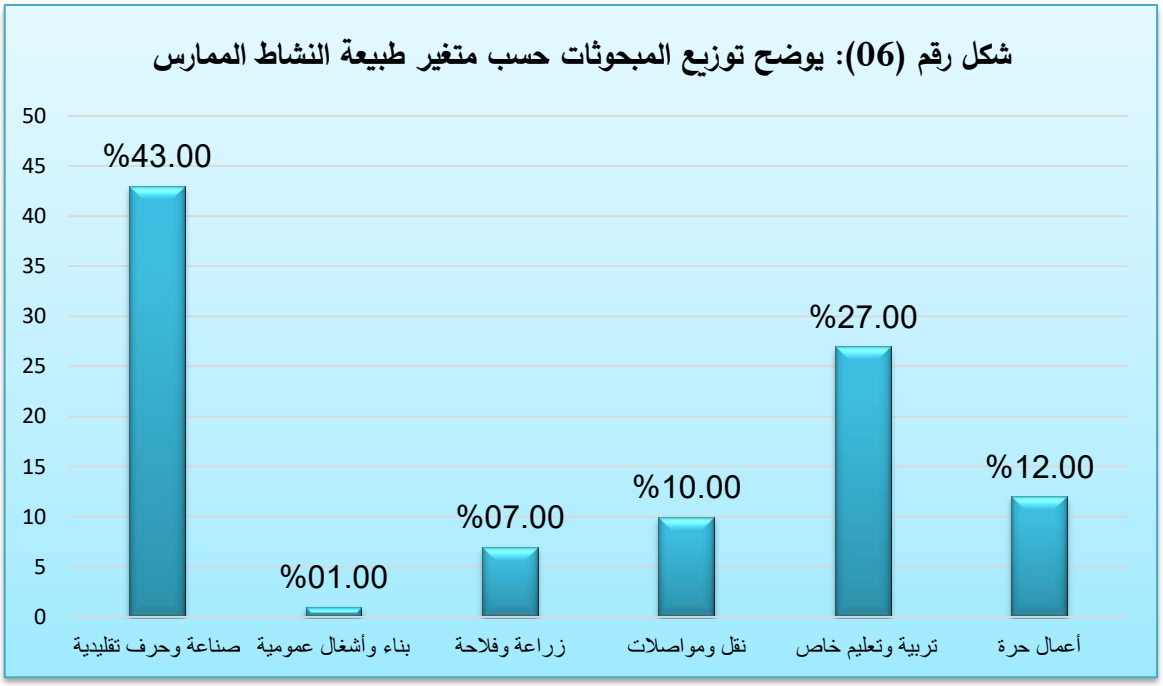

2. بيانات خاصة بآليات وإجراءات الدعم التي طبقتها الدولة من أجل ترقية مجال المقاولاتية النسوية:

جدول رقم (13): يوضح مصدر رأس المال الذي اعتمدت عليه المقاولات عند إنشاء مقاولاتهن

مصدر المال	ك	%
مال شخصي	23	23.00
الأسرة	40	40.00
قروض بنكية	37	37.00
المجموع	100	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (13), يتضح لنا جليا أن المبحوثات وبنسبة تقدر بـ 40.00% اعتمدن في إنشاء مشاريعهن على الدعم المالي الأسري، باعتبار أن الأسرة كرأس مال اجتماعي تعد السند الأول الذي تلجأ إليه المرأة، كما تمثل لأكثر الأفراد نبعا حيويا للراحة والأمان وكون الأسرة الجزائرية اليوم أصبحت تطمح للعصرنة وإلى الحضرية بتشجيع المشاريع الأنثوية أكثر من ذي قبل.

أما عن صاحبات المشاريع اللواتي استفدن من القروض قدرت بـ 37.00% فقط ,حيث كانت المشاريع المصنفة في اطار الصناعات التقليدية والحرف هي الأكثر استقطابا كون طبيعة نشاطهن يتطلب معدات ووسائل بسيطة يمكن الاعتماد فيها على قروض صغيرة سهلة التسديد، وكمثال على ذلك السيدة (ح.ب 38 سنة) وهي صاحبة مشروع لصناعة الحلويات التقليدية والتي أعربت من خلال مقابلتها أنها استفادت من قرض قدر بـ 100.000 دج من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) أستغل في اقتناء بعض المعدات الأساسية للبدء في المشروع.

جدول رقم (14): يوضح مدى استفادت المرأة المقاولة من دعم جهات رسمية وأجهزة معينة:

الحالات	ك	%
نعم	37	37.00
لا	63	63.00
المجموع	100	100

أجهزة الدعم	ك	%
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	12	32.43
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	19	51.35
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)	05	13.51
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	01	02.70
المجموع	37	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم(14), أن 63.00% من المبحوثات لم يستفدن من دعم جهات رسمية أو أجهزة معينة، لكن هذا لا ينفي أن التطور الملحوظ لظهور المؤسسات النسائية الخاصة له علاقة بالسياسة العامة للبلاد من خلال مختلف البرامج والآليات الموضوعة لتنمية الاقتصاد الوطني, حيث أكدت النسبة المتبقية من المبحوثات والمقدرة بـ 37.00 %عن استفادتها من أجهزة الدعم والمرافقة التي وفرتها الدولة بمختلف الصيغ فاحتلت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الصدارة كأكثر آلية جذبا واستقطابا لفئة النساء بـ 51.35% من حجم المشاريع الممولة من مختلف الأجهزة، ويفسر ذلك بأن هذه الآلية موجهة للشباب (ذكور، إناث) ذوي الدخل الضعيف وغير الثابت أو عديمي الدخل مركزة على فئة النساء الماكثات في البيت ومساعدتهن على إنشاء مشاريعهن الخاصة من خلال تقديمها تمويل وفق ثلاث صيغ ابتداء من سلفه بنكية صغيرة إلى غاية الوصول إلى سلفه ذات

أهمية مما جعل من الوكالة الوجهة المفضلة التي تستهوى فئة النساء خاصة منها اللواتي لا يحتاج نشاطهن إلى تكنولوجيا كثيفة و أمول كبيرة، كمجال الصناعات والحرف التقليدية (خياطة، حلاقة، صناعة حلويات....إلخ.)

تليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) كثاني أفضل شريك للمرأة المقاولة الباحثة عن إقامة مشاريع ذات قيمة مالية أكبر كمجال كراء السيارات، النقل، مدارس تعليم اللغات، حضانات الأطفال...الخ بنسبة 32.43% ويفسر ذلك بكون الوكالة تهتم بتمويل كل الأنشطة ماعدا التجارية البحثية منها لكن بمساهمة مالية من صاحب المشروع، ويتم ذلك وفق صيغتين: الأولى ثنائية وتتضمن مساهمة صاحب المشروع + قرض دون فائدة من , والثانية ثلاثية، وتتضمن مساهمة صاحب المشروع + سلفة مالية دون فائدة من الوكالة+ قرض بنكي مع دفع جزء من الفوائد.

حيث أكدت السيدة **(س.م 36 سنة)** ,صاحبة مشروع حضانة للتربية الأطفال من خلال مقابلتها بأن السياسة التنموية التي سلكتها الجزائر فتحت المجال أمام العديد من النساء لإثبات وجودهن في المجال المقاولاتي مؤكدة على وجود عدالة في منح المشاريع ومساواة بين الجنسين، فقد استفادت من مشروعها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

بينما حلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في المرتبة الأخيرة بنسبة 02.70% والأقل استقطابا لفئة النساء المقاولات، ويعزى ذلك إلى أن هذه الوكالة هي هيئة تابعة لوزارة الصناعة تهتم بالمشاريع ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد الوطني، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنها لا تمنح قروض كباقي الوكالات بل تمنح امتيازات مالية وضريبة، كمنحها مزايا للمقاولات الناشطة في القطاع السياحي أو النشاطات المتميزة التي تخلق مناصب شغل كالإعفاء من القروض الجمركية والضريبية...الخ، بينما أغلب المشاريع النسائية لا تتعدى حدود الصناعات والحرف التقليدية والتعليم الخاص.

وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

شكل رقم (07): يوضح مدى استفادة المرأة المقاولة من دعم جهات رسمية وأجهزة معينة

جدول رقم (15): يوضح مدى اعتماد المشروع المقاولاتي على حاضنات الأعمال

الحالات	ك	%
نعم	3	03.00
لا	97	97.00
المجموع	100	100

السبب	ك	%
الجهل بوجود الجهاز ودوره	47	48.45
بعد الجهاز عن المواطن	33	34.02
أعتبره مضيعة للوقت	17	17.52
المجموع	97	100

تعد حاضنات الأعمال دعامة أساسية لبرامج التنمية الاقتصادية، وملاذات آمنة للشركات الناشئة وزيادة فرص بقائها، لما توفره من موارد وخدمات ضرورية للمشاريع كالتوجيه الإداري، الخبرة الفنية، التدريب على الإدارة، تقديم المشورة القانونية، مصادر التمويل،...إلخ، والتي تقدم إلى المشاريع الطموحة غير الناضجة وبحاجة للدعم والمشورة حتى تنطلق وتتطور.

وعليه، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (15), أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات والمقدرة بـ 97.00% لم تستفد من خدمات هذا الجهاز، ويعود السبب في ذلك حسبهن إلى جهلهن بوجود هذا الجهاز (حاضنات الأعمال)، والمزايا التي يقدمها للمشاريع المقاولاتية بمختلف أنواعها بنسبة قدرت بـ 48.45%، بينما فسرت 34.02% من المبحوثات ذلك ببعد مثل هذه الأجهزة الداعمة والمرافقة للمشاريع المقاولاتية عن المواطن، وقلة عددها مقارنة بباقي الآليات، في حين ترى 17.52% منهن أنها تعتبر ذلك مضيعة للوقت لا غير، نظرا لبيروقراطية الإدارة الجزائرية والمحسوبية التي لازالت تسيطر على المنظومة الإدارية، والتي تتجلى في استفادة مشاريع دون أخرى من خدمات هذه الأجهزة.

ولابد أن نشير إلى أن الجزائر انتهجت حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما، نتيجة لعدة ظروف اقتصادية وسياسية (أيديولوجية النظام الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال واستمر معها لعدة سنوات والقائم على القطاع العام، والعشرية السوداء، سنوات التسعينات ...الخ)، هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم حصول حاضنات الأعمال على الصدى الإعلامي الواسع لتعريف الشباب المقاول بمزايا الأجهزة وتشجيعه على الانتساب لها.

جدول رقم (16): يوضح اعتماد المشروع المقاولاتي على مسرعات الأعمال (مراكز التسهيل)

الحالات	ك	%
نعم	01	01.00
لا	99	99.00
المجموع	100	100

السبب	ك	%
الجهل بوجود الجهاز وبدور	43	43.43
بعد الجهاز عن المواطن	26	26.26
عدم مرافقة الجهاز للمشاريع المبتدئة	17	17.17
عدم جدوى الجهاز	13	13.13
المجموع	99	100

تعتبر مسرعات الأعمال كيانات اقتصادية تهدف إلى مساعدة الشركات الناشئة في النمو وإيجاد أسواق جديدة، عبر تقديم المساعدات والمشورة في كافة المجالات (إدارية، فنية، تسويقية، قانونية....إلخ)

مشابهة في ذلك إلى حاضنات الأعمال، إلا أنها تختلف عنها في مدة احتضان المشروع (المرافقة) ونوعية المشاريع المحتضنة، وبالتالي فإن مسرعات الأعمال تهتم بمرافقة المؤسسات الشبه جاهزة للنشاط، والتي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتحقيق النمو السريع لمدة قصيرة تتراوح ما بين شهر و6 أشهر.

ورغم المزايا العديدة التي يمنحها هذا الجهاز، إلا أن بيانات الجدول رقم (16) جاءت مخالفة للتوقعات حيث أن 99.00% من صاحبات المشاريع لم يعتمدن على هذه الآلية، وذلك راجع لعدة أسباب جاء في مقدمتها جهلهن بوجود هذا الجهاز وبدوره بنسبة 43.43%، بينما اعتبرت 26.26% منهن أن سبب عدم انتسابهن لمسرعات الأعمال مراكز التسهيل يعود إلى بعد هذه الأجهزة عن المواطن، وتركيز تواجدها في ولايات محددة من الوطن دون أخرى، مما قلص حظوظ الاستفادة منها.

بينما جاءت إجابات النسبة المتبقية من أفراد العينة, مقسمة ما بين عدم مرافقة الجهاز للمشاريع المبتدئة، وهو ما جعلهن يتجهن نحو خيارات أخرى كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سابقا، و(ANED) حاليا، والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر(ANGEM)...إلخ، وعدم جدوى الجهاز واعتباره مضيعة للوقت بـ 17.17% و13.13% على التوالي.

جدول رقم (17): يوضح مدى نشر الدولة لثقافة مقاولاتية لدى المرأة الجزائرية بصورة فعالة:

الحالات	ك	%	السبب	ك	%
نعم	62	62.00	نشر التعليم المقاولاتي (مراكز التكوين المهني، الجامعات ..الخ)	38	34.86
			الاتصال بهيئات الدعم والمرافقة	14	12.84
			البرامج الإذاعية والتلفزيونية	47	43.12
			الأيام التحسيسية	10	09.17
			المجموع	109(*)	100
لا	38	38.00			
المجموع	100	100			

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن "بنعم" لأن هناك من أجاب بأكثر من اختيار.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17), أن أكثر من نصف المبحوثات يؤكدن على وجود مجهودات معتبرة من طرف الدولة في سبيل نشر ثقافة المقاولاتية بنسبة 62.00 % بتمكين المرأة وفتح المجال أمامها لولوج عالم المال وريادة الأعمال، وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات وإعداد مختلف البرامج التنموية كاستحداث عدة هيئات وتسطير مجموعة من الآليات الداعمة لها ,والتي جاءت نتيجة للانفتاح الاقتصادي الذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة رغم وجود صعوبات وعراقيل لازالت قيد التحدي، حيث صرحت 43.12% من المبحوثات أنها علمت بوجود هذه البرامج والآليات الداعمة للمرأة من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية المذاعة، في حين عبرت 34.86% بأن الدولة عملت على نشر الثقافة المقاولاتية عن طريق تعميم التعليم المقاولاتي عبر (مراكز التكوين المهني، المعاهد، الجامعات، ....الخ)، في حين انقسمت النسبة المتبقية بين نشر الدولة للثقافة المقاولاتية عن طريق تعريف هيئات الدعم بذاتها عن طريق الأبواب المفتوحة بـ 12.84% وعن طريق الأيام التحسيسية في (الجامعات، دور الثقافة...الخ) بـ 09.17%. أما الفئة الثانية والتي قدرت بـ 38.00% من مجموع أفراد العينة فاعتبرت أن الدولة أخفقت في نشر ثقافة المقاولاتية بين النساء الجزائريات ويفسر ذلك بالعدد الضئيل للمقاولات النسوية خاصة إذا ما قورنت بدول الجوار هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعدم سعي المرأة للتعرف على مختلف الامتيازات الممنوحة لها في هذا المجال.

3. بيانات خاصة بتشجيع المحيط الاجتماعي والثقافي للمرأة الجزائرية على دخول مجال المقاولاتية

جدول رقم (18): يوضح المحيط الاجتماعي للمرأة المقاولة

الحالات	ك	%	المحيط الاجتماعي	ك	%
نعم	72	72.00	أفراد من العائلة	46	58.97
			أصدقاء	24	30.77
			جيران	08	10.26
			المجموع	78(*)	100
لا	18	18.00			
المجموع	100	100			

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن "بنعم" لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (18)، يتضح لنا أن أغلب المبحوثات وبنسبة 72.00% أكدن على تواجدهن في محيط مقاولاتي، سواء ممثل في أفراد من العائلة بنسبة 58.97%، أو ممثل في الأصدقاء بنسبة 30.77%، أو في الجيران بـ 10.26%، وهذا ما يفسر بأن المحيط الاجتماعي للفرد يعد أداة دافعة له، خاصة إذا كان هذا المحيط مكون من نماذج لمقاولين ناجحين، مما يجعل المقاول المبتدئ أو المرأة المقاولة محاطة بالنصائح والتوجيهات والخبرة الكافية التي تجعلها أكثر جرأة في اتخاذ القرارات، وأكثر مسؤولية في تحمل النتائج واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق النجاح.

وهذا ما أكدته كل من نظرية "تكوين الحدث" "لشابيرو و سوكول" و"نظرية السلوك المخطط" لـ "أجزن"، حول وجود عوامل ثقافية ومحفزات نفسية لها دور في توجه الفرد المقاولاتي، كوجود نموذج أو تجارب سابقة للأفراد قربين منه[1]. بينما أكدت 18% من المبحوثات عن عدم وجود أفراد مقاولين في محيطهن الاجتماعي، وهذا ما يدل على أن توجههن المقاولاتي كان بتأثير عوامل أخرى، قد تكون نابعة من شخصية الفرد ورغبته في الإبداع والابتكار والتميز، أو نتيجة لظروف قاهرة...الخ.

جدول رقم (19): يوضح مدى مساهمة المحيط الاجتماعي والثقافي للمرأة بدخول مجال المقاولاتية

الحالات	ك	%
نعم	59	59.00
لا	41	41.00
المجموع	100	%100

السبب	ك	%
ثقافة المجتمع	18	40.91
العادات والتقاليد	12	27.27
الدين	14	31.82
المجموع	44(*)	100

تظهر نتائج الجدول رقم 19) ,أن 59.00% من المبحوثات صرحن بأن المحيط الاجتماعي والثقافي له دور في دخول المرأة لمجال المقاولاتية وهذا نتيجة للتغيرات الاجتماعية العديدة والسريعة التي طرأت على المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة والتي جاءت مصاحبة للانفتاح الاقتصادي، وخاصة مشكلة

[1] مروة أحمد ونسيم إبراهيم، مرجع سابق، ص 25.

[*] مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن "بنعم" لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

البطالة التي طرحت نمطا جديدا من التفكير وخلقت اعترافا متزايدا بالدور الطليعي الذي تلعبه المرأة بشغل مواقع وأدوار لم تكن متاحة من قبل.

بينما عبر 41.00% منهن ,عن رفض المحيط السوسيوثقافي للمرأة بدخول مجال المقاولاتية ومرد ذلك حسبهن هو ثقافة المجتمع التي ترفض مثل هذه الأدوار بالنسبة للمرأة وتختزل دورها في الإنجاب وتربية الأطفال، والهيمنة الذكورية في مختلف المجالات وهذا بنسبة 40.91 %، كما أعتبر الدين أحد المعيقات التي تحد دور المرأة بـ 31.82% وذلك من خلال الفهم الخاطئ لمبادئه وتعاليمه التي كرست المرأة ومنحتها حقوقها الإنسانية ودخولها معترك الحياة لتسهم في ترقية مجتمعها كما اعتبرت العادات والتقاليد المستوحاة من ثقافة المجتمع والدين لتحد هي الأخرى من دور المرأة الريادي في مجال المقاولاتية وهذا ما أكدته 27.27% من أفراد العينة.

جدول رقم (20): يوضح مدى تشجيع المحيط الاجتماعي والثقافي الجزائري لنجاح المرأة وتبوئها مراتب عليا في مجال المقاولاتية

الحالات	ك	%
نعم	48	48.00
لا	52	52.00
المجموع	100	100

بينت نتائج الدراسة الميدانية حول مدى تشجيع المحيط الاجتماعي والثقافي الجزائري نجاح المرأة وتبوؤها مراتب عليا في مجال المقاولاتية تقاربا كبيرا في النتائج، حيث أكدت 52.00% من المبحوثات أن هناك مشقة وصعوبة في تقبل الأدوار الجديدة للمرأة رغم الانفتاح الذي عرفه المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة، فالوسط السوسيو ثقافي أصبح يسمح للمرأة بولوج مجال المقاولاتية لكنه لا يشجعها على تبوء مراتب عليا في كل الميادين وهذا نتيجة منطقية لما هو متعارف عليه جراء غرس بعض الأفكار الخاطئة حول التقسيم الجنسي للعمل والتي من خلالها ينشأ كل من الذكر والأنثى وقد تشربا صورا نمطية محددة تضع المرأة في بعض الأدوار دون أخرى مما خلق أمامها معوقات ثقافية منبثقة من الثقافة والهيمنة الذكورية التي تقيد حريتها وبذلك يكون الوسط الاجتماعي والثقافي قد شكل حاجزا أمام المرأة بدل أن يكون مشجعا لها.

وهذا ما ذهب إليه أنصار نظرية "النوع الاجتماعي" في اتجاهها الراديكالي بزعامة "ك. فيزغيسون" والتي تؤكد على ضرورة إشراك المرأة في العمل وفي المجال السوسيو اقتصادي لكن بمعايير تختلف عن تلك التي تخص الرجال خاصة عند إنشاء مؤسسة لعدم قدرته على تبوء مناصب ومراتب عليا[1].

بينما أكدت 48.00 % من المبحوثات على أن الوسط الاجتماعي والثقافي للمرأة يشجعها على تبوء مراتب عليا في مجال المقاولاتية نظرا لقدرتها على القيادة وتحمل المسؤولية في كل المجالات، وهذا ما أكدته الدراسة السابقة لـ "شلوف فريدة" حول المرأة المقاولة في الجزائر [2].

كما أكدت الآنسة **(م.ح. 44 سنة)** صاحبة مشروع لإنتاج مواد التنظيف خلال مقابلتها أن المجتمع الجزائري أصبح مدركا لضرورة مشاركة المرأة في كل المجالات وأن التقدم الاقتصادي مرتبط بشكل كبير بتقدم النساء، حيث وفر لها فرص توظيف مهارتها وقدراتها الفنية وخبرتها العلمية وإدارتها لمؤسساتها الخاصة بالمقاييس المتعارف عليها دوليا وليس مجرد اسم يوضع على سجل تجاري وعدم اقصائهن في مختلف البرامج التنموية الموضوعة.

جدول رقم (21): يوضح موقف الزوج والأسرة من تأسيس المرأة لمشروعها الخاص

الحالات	ك	%
موافق	89	89.00
غير موافق	11	11.00
المجموع	100	100

من خلال الجدول رقم (21), يتبين لنا أن موافقة الأسرة (الزوج، الأب ...) هي من بين أهم الأسباب التي دفعت بالمرأة إلى دخول ميدان المقاولاتية، وهذا ما أكدت عليه 89.00 % من المبحوثات، فالمرأة قبل أن تتخذ قرارا استراتيجيا كإنشاء مؤسسة تلجأ حتما إلى الزوج أو الأسرة (الأب، الإخوة ...)، قبل اللجوء إلى الجهات الرسمية المؤهلة لذلك، وهذا لأن بعض العادات أصبحت في طريقها للزوال نتيجة للتغيرات الحاصلة في المجتمع (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ...إلخ) وانفتاحه على الثقافات الأخرى والتي كانت سببا في تغير الذهنيات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الظروف الاقتصادية الصعبة التي أصبحت تعيشها الأسر الجزائرية نتيجة تفشي ظاهرة البطالة وانتشار الوظائف غير المستقرة، والتي

[1] الزهرة عباوي، مرجع سابق، ص 42.

[2] شلوف فريدة، مرجع سابق.

تفاقمت مع جائحة كورونا، أصبحت تفرض على المرأة العمل جنبا إلى جنب مع الرجل، ومثال ذلك ما أكدت عليه السيدة **(م.ح 34 سنة)**، صاحبة مشروع لصناعة المأكولات التقليدية (كسرة، شخشوخة،...) أثناء مقابلتها أن عمل زوجها غير المستقر وتوقفه لشهور نتيجة جائحة كورونا كوفيد 19، اضطره للموافقة على خروجها للعمل وإنشائها لمشروعها الخاص.

وهذا ما ذهب إليه أنصار النظرية الاقتصادية الحديثة بدعوتهم إلى المساواة بين المرأة والرجل في المراتب القيادية وريادة المشاريع، وتمكين المرأة وتثقيفها وتحفيزها على العطاء والإبداع، وأن تطور دورها نابع من تطور البناء الاجتماعي وتغيره، مما فرض توزيع جديد للأدوار والوظائف داخل المجتمع نظرا لتغير النمط المعيشي[1].

وعلى النقيض من ذلك أكدت 11.00 % من المبحوثات عن عدم موافقة الأسرة على إنشاء المرأة لمشروعها الخاص، ويعزى ذلك إلى الخوف من نظرة المجتمع الدونية لها، بحكم أن أغلبيتهن كن سيدات مطلقات أو أرامل.

جدول رقم (22): يوضح مدى قبول المحيط الأسري بدعم وتمويل المشاريع المقاولاتية النسوية

الحالات	ك	%
نعم	66	66.00
لا	34	34.00
المجموع	100	100

السبب	ك	%
الخوف من فشل المشروع	10	23.25
عدم قدرة المرأة على إدارة وتسيير المشروع	26	60.46
رفض استقلالية المرأة	07	16.28
المجموع	43[*]	100

إن نجاح أي مشروع راجع إلى مجموعة من العوامل، لعل أبرزها تلقي الدعم الكافي سواء كان مادي أو معنوي، من طرف أقرب الناس وهم أفراد الأسرة، فالمحيط الأسري يلعب دورا كبيرا في تشجيع ومساندة

[1] لطيفة مناد، مرجع سابق، ص 23.

[*] مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن "بنعم" لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

المرأة على ممارسة نشاطها المقاولاتي، وهذا ما أكدته 66.00% من المبحوثات في الجدول رقم (22)، في حين عبر 34.00% منهن على عدم مساندة أسرهن ودعمهم لمشاريعهن المقاولاتية، وذلك راجع إلى قناعتهم بعدم قدرة المرأة على تسيير وإدارة المشروع، خاصة إذا كان ذو أهمية بنسبة 60.46%.

في حين عبرت نسبة 23.25% على أن الخوف من فشل المشروع في حد ذاته سبب عزوف الأسرة عن دعم وتمويل المشاريع النسائية، وبسبة 16.28% على أن عدم تقبلهم لاستقلالية المرأة اقتصاديا وماديا، وعدم قدرتها على التحكم والتصرف وإدارة المال بالطريقة التي تجدها مناسبة.

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن الهيمنة الذكورية، التي لازالت تلقى بضلالها على المجتمع الجزائري رغم انفتاحه، وأن المرأة لازالت أسيرة النظرة التقليدية التي تعتبرها إنسان من الدرجة الثانية وتخصها بالأدوار الثانوية، لأن الأدوار الرئيسية من اختصاص الرجل وجعلها تتأخر في مسارها نحو تحقيق ذاتها وأهدافها.

جدول رقم (23): يوضح مدى مساهمة الوسط الاجتماعي بمؤسساته التعليمية (الجامعة، مراكز التكوين المهني، المعاهد...الخ) في نشر الثقافة المقاولاتية

الحالات	ك	%
نعم	51	51.00
لا	49	49.00
المجموع	100	100

الحالات	ك	%
التعليم المقاولاتي	45	61.64
الملتقيات والأيام التحسيسية	22	30.14
دار المقاولاتية	06	08.22
المجموع	73(*)	100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (23) يتضح لنا جليا أن نصف المبحوثات وبنسبة 51.00% أكدن على أن هناك تطور كبير في عملية نشر الثقافة المقاولاتية عبر المؤسسات التعليمية خاصة في السنوات الأخيرة حيث أصبح مقياس المقاولاتية يدرس على مستوى سنوات التخرج في أغلب

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن "بنعم" لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

الجامعات الجزائرية وحتى في مراكز التكوين المهني والمعاهد الوطنية، حيث أقرت 61.64% منهن أن نشر التعليم المقاولاتي يعد أحد المداخل المهنية المهمة لاستدامة المشاريع المقاولاتية في الجزائر، عن طريق اكتساب المتعلم معارف جديدة تطوير كفاءات ومهارات، نشر سلوكيات محددة، كالأخذ (بالمبادرة، قيادة التغيير، مجابهة المخاطر،...الخ) بهدف خلق روح المقاولاتية لدى الشباب من أجل إنشاء أو إعادة بعث مؤسسة موجودة.

أما 30.14% فاعتبرن أن نشر الثقافة المقاولاتية عبر المؤسسات التعليمية كان عن طريق الملتقيات والأيام التحسيسية المقامة على مستوى الجامعات، المعاهد ومراكز التكوين المهني، في حين اعتبرت 08.22% منهن أن دار المقاولاتية على مستوى الجامعات لعبت دورا كبيرا في رسم التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري بصفة عامة والنساء بصفة خاصة.

ومن ناحية أخرى فقد أكدت 49.00% من المبحوثات عن عدم مساهمة الوسط الاجتماعي بمؤسسات التعليمية المختلفة في نشر ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري وخاصة فئة النساء، ومرد ذلك يرجع إلى أن أغلبية النساء المقاولات اللاتي أجبن بلا هن من ذوات مستوى (ثانوي، متوسط، ابتدائي) أو من الخريجات القدامى لمراكز التكوين المهني والجامعات الجزائرية، وجهلهن ببعض التغيرات الحاصلة كإدراج مقياس المقاولاتية على مستوى سنوات التخرج في الجامعات وعلى مستوى مراكز التكوين المهني والمعاهد، إنشاء دار المقاولاتية...إلخ.

جدول رقم (24): يوضح موقف الأهل من التحفيز المعنوي للمرأة المقاولة ودفعها للاستمرار

الحالات	ك	%
أتلقى التشجيع مما يزيدني حماسا	27	27.00
أعاني من التثبيط	24	24.00
موقف محايد	49	49.00
المجموع	100	100

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (24), أن موقف الأهل من دعم وتحفيز المرأة المقاولة معنويا كان حياديا بنسبة 49.00%، فهن لا يتلقين الدعم والتشجيع ولا التثبيط في حين أنهن في أمس الحاجة

للشعور بالتقدير وتثمين مجهوداتهن، لأن الدعم المعنوي النابع من الوسط الأسري يعطي دفعا حقيقيا للمرأة يكفيها لمجابهة مختلف الصعاب.

في حين عبرت 27.00%منهن على أن موقف الأهل تمثل في التشجيع والتحفيز وهذا ما زادهن حماسا أكبر في العمل ودفعا كبيرا نحو تحسين أدائهن، بينما أكدت 24.00% من النساء المقاولات بأنهن يعانين من التثبيط الدائم والتقليل من مجهوداتهن.

فمسألة تشجيع وتثمين الأهل لما تقدمه المرأة المقاولة من عمل ومجهود له أثر إيجابي كبير على نفسيتها كما يعد دافع لها للنجاح والمضي قدما في الميدان المقاولاتي وفي مجابهة مختلف الصعاب والعقبات في حين أن الموقف السلبي من الأهل قد يشكل عقبة تحد من نجاح المرأة المقاولة ويصبح الأهل بمثابة معول هدم لا معول بناء.

4. بيانات خاصة بتجليات المقاولة النسوية في مجال التنمية المستدامة:

جدول رقم (25): يوضح دوافع المرأة لإنجاز مشروعها الخاص

الدافع	ك	%
الرغبة في الاستقلالية	17	17.00
التخلص من البطالة	30	30.00
تحسين المستوى المعيشي	41	41.00
تحقيق المكانة الاجتماعية	12	12.00
المجموع	100	100

نستشف من الجدول رقم (25), أن 41% من المبحوثات يرين أن تحسين المستوى المعيشي وتحقيق عوائد مالية (الكسب) هو الدافع الرئيسي لتحفيز المرأة واتجاهها نحو اتخاذ المبادرة وإنشاء مشروعها الخاص، فالتوجه المقاولاتي للمرأة له قيمة اقتصادية واجتماعية حيث يلعب دورا محوريا في تنمية الموارد البشرية والمادية لجميع أفراد المجتمع، كما يفتح المجال أمامها لإبراز قدراتها وإمكانياتها ومهاراتها وتحقيق دخل إضافي للأسرة, مما يؤدي إلى تحسين مستواها المعيشي وتلبية مختلف متطلباتها الأساسية في هذه الحياة من مآكل ومشرب وملبس ومركب.

كما أعتبر خروج المرأة للعمل وإقامتها لمشروعها الخاص عاملا أساسيا للتخلص من البطالة التي تمثل العائق الأكبر أمام النساء الجزائريات، أين يتم تهميش دورهن الاستراتيجي في عملية التنمية وتحقيق التطور والتميز الاقتصادي و الاجتماعي وخاصة من كانت تحمل شهادة تعليمية تؤهلها لإنشاء مشروعها وشغل وظيفة محترمة تلبي من خلالها متطلباتها، وبالتالي التخلص من البطالة وهذا ما أكدت عليه 30.00% من المبحوثات في حين مثلت مختلف الدوافع الأخرى المحفزة للمرأة لإنشاء مشروعها الخاص، ومحاولة إبراز كفاءتها في مختلف المجالات داخل أوساط المجتمع نسبا متقاربة، كالرغبة في الاستقلالية وتحقيق المكانة الاجتماعية بنسبة 17.00 % و12.00% على التوالي، فالتحرر الاقتصادي مهم جدا بالنسبة لتطور المرأة واتجاهها نحو تحقيق دخلها الخاص من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الذات والمضي قدما نحو تحقيق طموحاتها، وبالتالي لم تكن العائد المالي هو سبب دخول المرأة الجزائرية مجال المقاولاتية بل كذلك تحقيق استقلاليتها عن الرجل وتحقيق ذاتها.

جدول رقم 26: يوضح مدى مساهمة المشاريع النسائية في خلق مناصب شغل جديدة

الحالات	ك	%
نعم	33	33.00
لا	67	67.00
المجموع	100	100

إن تحقيق التطور والتقدم في المجتمعات يرتكز على مدى تحقيق التنمية المستدامة فيها، وانطلاقا من كون هذه الأخيرة تعتمد في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع، أصبح الاهتمام بالمرأة ودورها في التنمية ضروريا فتقدم وتطور أي مجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تقدم العنصر النسوي فيه وقدرتهن على المشاركة في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجل، ولأجل أن يحقق المشروع الذي تم إنشاؤه من طرف المرأة النتائج المرجوة منه سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، يجب أن يحقق النتائج التنموية المرجوة منه.

وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (26), يتضح لنا أن 67.00% من المشاريع النسائية لم ترقى إلى المستوى المطلوب في مجال خلق مناصب شغل جديدة مقابل 33.00% تمكن من ذلك، فرغم بروز المرأة ودخولها المجال المقاولاتي، إلا أن دورها في تحقيق التنمية يبقي محتشما، ويعود ذلك إلى طبيعة المشاريع المنجزة وطبيعة الثقافة المهنية المسيطرة والتي تتمحور حول مجال الصناعات والحرف التقليدية

(خياطة، حلاقة، صناعة حلويات....الخ) وهي في مجملها مشاريع مصغرة لا تعتمد على عمالة كبيرة، وإن وجدت فهي عمالة غير مستقرة وغير ثابتة.

جدول رقم (27): يوضح مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية النسوية في التنمية البشرية للمجتمع وتكوين رأس مال بشري

الحالات	ك	%
نعم	74	74.00
لا	26	26.00
المجموع	100	100

يبدو من خلال الجدول رقم (27), أن أغلب المبحوثات وبنسبة 74.00% يرين بأن مشاريعهم المقاولاتية قد ساهمت في تكوين بعض الأفراد وتعليمهم وتدريبهم واكتسابهم بعض الخبرات، وإعداد رأس مال بشري قادر على مجابهة ظروف الحياة، لكن تجدر الإشارة إلى أن أغلب المشاريع المساهمة في عملية التنمية البشرية كانت في مجال الصناعات والحرف التقليدية ومدارس تعليم اللغات ولهذا تعتبر التنمية المستدامة (عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية ....الخ) وليست محض إنجازات اقتصادية فقط، حيث تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة للانتقال بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم والتطور، بما يتوافق مع احتياجات الأفراد، بهدف الرقي بالوضع الإنساني وتحقيق الرفاه آخذة بعين الاعتبار مجموعة من الجوانب كالتنمية الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية والصحية وخاصة التنمية البشرية.

ومن منطلق أن التنمية المستدامة والمستمرة تستهدف كل هذه الأنواع، إلا أن تركيزها على رأس المال البشري كأحد الدعائم الأساسية لها، والقائم على تطوير مختلف المعارف والمهارات الإنسانية واكسابها خبرات جديدة نحتاجها في خوض معترك الحياة.

أما عن المبحوثات اللاتي يرين أن مشاريعهن المقاولاتية لم تساهم في تكوين رأس مال بشري نظرا لقلة الإمكانيات المتاحة، فقد بلغن نسبتهم 26.00%.

جدول رقم (28): يوضح مدى سعي صاحبة المشروع إلى تطوير وتوسيع نشاطها المقاولاتي

الحالات	ك	%
نعم	72	72.00
لا	28	28.00
المجموع	100	100

الطرق	ك	%
زيادة رأس المال	24	24.74
زيادة عدد العمال	22	22.68
فتح فروع جديدة	15	15.46
استخدام التكنولوجيا الحديثة	36	37.11
المجموع	97(*)	100

يوضح الجدول رقم (28), أن أغلب صاحبات المشاريع يرغبن في توسيع وتطوير نشاطهن المقاولاتي ومشاريعهن التنموية وذلك بنسبة 72.00%, والهدف من وراء ذلك هو تحقيق قفزة نوعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الاستمرارية ومواكبة مختلف التطورات حيث أكدت 37.11% منهن بأنها ترغب في تطوير مشروعها بالتوجه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة لما لها من أهمية كبرى في تفعيل الأنشطة المقاولاتية بإعطاء المرأة فرصة أكبر في تحقيق ميزة تنافسية وتقليص تكلفة المعاملات وتحقيق الزيادة في إنتاجية العمل وفرص الوصول إلى الأسواق، والكثير من المزايا التي تمنحها لكل من الزبون وصاحب المشروع على حد سواء، بينما أبدت 24.74% من المبحوثات عن رغبتهن في توسيع نشاطهن المقاولاتي عن طريق زيادة رأس المال و22.68% عن طريق زيادة عدد العمال و15.46% عن طريق التوجه نحو فتح فروع جديدة، وكان أغلبهن من صاحبات مشاريع مدارس التعليم الخاص وحضانات تربية الأطفال.

بينما أفادت النسبة المتبقية من النساء المقاولات والمتمثلة في 28.00%, عن عدم رغبتهن في توسيع أنشطتهن، وربما يعود ذلك إلى حجم الصعوبات والعراقيل (مادية، إدارية، مجتمعية...الخ) التي واجهتهن والتي في مجملها ترفض أو تحد من رغبة المرأة في التوجه المقاولاتي.

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن "بنعم" لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

جدول رقم (29): يوضح مدى مساهمة المشاريع المنجزة في تشغيل خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا

الحالات	ك	%
نعم	29	29.00
لا	71	71.00
المجموع	100	100

السبب	ك	%
غياب الخبرة الميدانية	33	32.35
ارتفاع تكاليف الأجور	69	67.65
المجموع	102(*)	100

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول رقم (29) ، يتضح لنا جليا عزوف أغلب المشاريع المنجزة من طرف النساء عن توظيف واستقطاب خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا وذلك بنسبة قدرت بـ 71.00% ويرجع ذلك بالأساس إلى كون هذه المشاريع لا تتماشى وطموحات ومؤهلات هذه الفئة من المجتمع (حاملي الشهادات العليا) فاغلبها مشاريع مهنية لا تقدم لهم الأجر المناسب نظرا لارتفاع تكاليفه وهذا ما أكدت عليه 67.65 %من المبحوثات، في حين أفادت النسبة المتبقية منهن والمقدرة بـ 32.35% أن غياب الخبرة الميدانية لدى هذه الفئة تجعلها غير مؤهلة لشغل هذه الوظائف على عكس حاملي شهادات التكوين المهني.

أما عن اللاتي أبدين رغبتهن في تشغيل خرجي الجامعات وأصحاب الشهادات العليا فقد قدرت نسبتهن بـ 29.00% نظرا لتوافق مستواهم التعليمي وشهاداتهم مع الوظائف المطلوبة، كما تجدر الإشارة إلى أن أغلب المجيبات هن من صاحبات مشاريع التعليم الخاص.

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن "بنعم" لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

جدول رقم (30): يوضح مدى مساهمة المؤسسات النسوية في تشغيل وتنمية المرأة

الحالات	ك	%
نعم	73	73.00
لا	27	27.00
المجموع	100	100

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (30)، أن أغلب المبحوثات وبنسبة 73.00% يؤكدن على مساهمة مؤسساتهن في تشغيل وتنمية المرأة وإعطائها كل فرصها للبروز في عالم الشغل.

وبالتالي، تعد المرأة إحدى الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فلا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التميز، ولا استدامة اقتصادية أو بيئية دون وجود دور فاعل للنساء كرائدات أساسيات للتغيير، ولهذا بات الاستثمار في المورد البشري النسوي القوة الاستراتيجية لتطوير الشعوب وازدهارها باستغلال وتطوير مختلف القدرات والمهارات وتوفير الظروف الملائمة لتمكين المرأة لتكون عضوا فعالا في المجتمع ببناء قدراتها لتتمكن من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات والتحكم في الموارد، وتعزيز أدوارها الايجابية في العمل وإحساسها بذاتها وقيمتها وهذا ما أكدت عليه النظرية "الاجتماعية النسوية" الداعية إلى المساواة بين الجنسين خاصة في مجال العمل والقضاء على ما يشار إليه بأيديولوجية النوع الاجتماعي أو "الجندر"[1].

أما عن اللاتي يرين أن مؤسساتهن لم تساهم في تشغيل النساء وتنمية قدراتهن فقد قدرت نسبتهن بـ 27.00% وربما يعود ذلك إلى أن معظم تلك المشايع كانت في مجالات لا تستقطب العنصر النسوي(كالنقل، البناء، والأشغال العمومية، الفلاحة...الخ).

[1] قصي عبد الغفور، مرجع سابق، ص 23.

جدول رقم (31): يوضح مدى مساهمة المشروع في الترقية الاجتماعية ومكافحة الفقر

الحالات	ك	%
نعم	89	89.00
لا	11	11.00
المجموع	100	100

السبب	ك	%
التقليل من البطالة	35	36.08
تلبية احتياجات المجتمع	37	38.14
تحسين الظروف المعيشية للعمال	23	23.71
ادماج الفئات المهمشة والمقصاة اجتماعيا	02	02.06
المجموع	97(*)	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (31), أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات يؤكدن مساهمة مشروعهن في الترقية الاجتماعية ومكافحة الفقر بنسبة 89.00%، وذلك لأن مسألة تحقيق التنمية الاجتماعية أصبحت تشغل بال العديد من المختصين والاقتصاديين والسياسيين، وسعيهم الدائم في كيفية التواصل إلى زيادة الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع فتحقيق الترقية الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع تتوقف على مجموعة من المؤشرات لعل أبرزها تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع من سلع وخدمات بنسبة 38.14%، و التقليل من ظاهرة البطالة التي أرهقت الشعوب والحكومات بنسبة 36.08%، بينما ترى بعض المبحوثات أن المساهمة في التنمية والترقية الاجتماعية ومكافحة الفقر تكون من منظور تحسين الظروف المعيشية للعمال وزيادة القدرة الشرائية لديهم، وهذا ما ذهب إليه 23.71% من المبحوثات، في حين ترى نسبة ضئيلة جدا منهن قدرت بـ 02.06% أن تحقيق ذلك يكون بإدماج الفئات المهمشة والمقصاة اجتماعيا.

أما عن اللاتي يرين أن مشاريعهن لم تساهم في مجال الترقية الاجتماعية, فقد بلغت نسبتهم 11.00%، نظرا لصغر حجم مشاريعهن وكونها لا ترتقي حتى لتلبية مطالبهن وحاجياتهن الخاصة مقابل الغلاء الفاحش في المعيشة من جهة والضرائب المفروضة من جهة ثانية.

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن "بنعم" لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

جدول رقم (32): يوضح مدى مساهمة المشاريع النسوية في تنمية الصادرات ورفع حجم الناتج المحلي

الحالات	ك	%
نعم	2	02.00
لا	98	98.00
المجموع	100	100

السبب	ك	%
طبيعة النشاط	67	68.37
ضعف التسيير	7	07.14
غياب الدعم الكافي من مؤسسات الدولة	24	24.49
المجموع	98	100

إن نجاح اي مؤسسة سواء كانت صغيرة أو كبيرة، يرتبط ارتباطا وثيقا بجودة المنتجات والخدمات المقدمة، وذلك ما يساهم بشكل فعال في السيطرة على السوق والمنافسة والتوجه نحو الانفتاح على الأسواق الخارجية والتصدير، وهذا ما ذهب إليه أنصار نظرية "القاعدة الاقتصادية" التي تقوم على فكرة الاعتماد على التصدير كمبدأ أساسي لتحقيق التنمية، حيث يؤمن مدا خيل من الخارج تسمح بتوفير مختلف الحاجات المحلية وتوسيع دائرة النمو الاقتصادي[1].

إلا أن المعطيات الواردة في الجدول رقم (32), تؤكد عكس ذلك حيث لم تؤكد سوى 02.00% فقط من صاحبات المشاريع عن توجههن إلى الأسواق الخارجية والتصدير.

في حين أكد 98.00% منهن على عدم استعدادهن لدخول معترك المنافسة العالمية والتوجه نحو تنمية الصادرات ورفع الناتج المحلي، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب جاء في مقدمتها طبيعة النشاط الممارس بنسبة 68.37% فأغلب المؤسسات النسائية كما سبقنا الذكر تنشط في مجال الصناعات والحرف التقليدية وهدفها هو تغطية السوق المحلية فقط، كما ترى أخريات أن السبب في ذلك يعود إلى غياب الدعم الكافي من مؤسسات الدولة (ANJEM, ANSEJ مسرعات الأعمال....الخ) بنسبة

[1] نور الإسلام عبد المولى، مرجع سابق، ص 203.

24.49% بينما ترى النسبة المتبقية من المبحوثات والمقدرة بـ 07.14% عدم قدرتهن على توسيع نشاطهن وتسييره هو سبب عدم توجهها نحو التصدير.

جدول رقم (33): يوضح مدى مساهمة المشاريع المقاولاتية النسوية في مجال حماية البيئة

الحالات	ك	%
نعم	61	61.00
لا	39	39.00
المجموع	100	100

كيفية المساهمة	ك	%
المحافظة على الطاقة	37	52.86
الحد من الاستهلاك غير المبرر للموارد	22	31.43
الحد من العوامل الملوثة للبيئة	11	15.71
المجموع	70(*)	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (33), أن 61.00% من المبحوثات يؤكدن أن مشاريعهن تساهم في حماية البيئة ,ومن المعروف أن التنمية المستدامة هي عملية تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحاجيات وحقوق الأجيال المستقبلية، وذلك بإدراك الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية دون الإضرار بالبيئة، أي أن تكون تنمية ملائمة ومتصالحة مع البيئة ومحافظة على جودتها لأمد طويل في إطار ما يعرف بالاستدامة البيئة، من خلال المحافظة على الطاقة واستخدامهن للتكنولوجيا الحديثة الموثوقة والأقل استهلاكا للطاقة بنسبة 43.92% في حين عبرت 31.43% منهن على أن ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة عن طريق الحد من الاستنزاف غير المبرر وغير المعقلن للموارد هو سبيلهن للحفاظ على الاستدامة البيئية، واعتبرت 15.71% من صاحبات المشاريع أن هدفهن هو العيش في مجتمع آمن عن طريق الحد من العوامل الملوثة للبيئة وحماية النظم الإيكولوجية والحفاظ على التنوع البيئي.

أما عن المبحوثات اللاتي يرين أن مشاريعهن لا تساهم في حماية البيئة بالقدر المطلوب فقد بلغن 39.00%, حيث كان أغلبهن من الناشطات في مجال النقل، الزراعة، البناء.

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن "بنعم" لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

جدول رقم (34): يوضح تقييم مشاركة المشروع المقاولاتي في عملية التنمية المستدامة

تقييم المشاركة	ك	%
ضعيفة	38	38.00
متوسطة	55	55.00
جيدة	07	07.00
المجموع	100	100

من خلال النتائج الواردة في الجدول (34)، يتضح لنا أن مشاركة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة متوسط بنسبة 55.00%، وربما يعود ذلك إلى عدة أسباب، نذكر منها الصعوبات التي تواجه المشاريع النسوية، كعدم القدرة على تحمل تكاليف وأعباء الحصول على التكنولوجيا الحديثة الأقل استهلاكا للطاقة، وقلة التنسيق وتبادل الخبرات واكتساب المعارف حول التنمية المستدامة، وطبيعة الأنشطة الممارسة، حيث أن أغلبها مشاريع بسيطة لا تقدم قيمة مضافة كبيرة لعملية التنمية المستدامة.

بينما أكدت 38.00% من المبحوثات على أن مشاركتها ضعيفة ولا ترقى إلى القدر المطلوب، حيث صرحت السيدة **(ن.د 52 سنة)** صاحبة مقاولة للبناء والأشغال العمومية من خلال المقابلة، أن مشاركتها في مجال التنمية المستدامة ضعيفة جدا، نظرا لكون عدد كبير من مشاريع البناء يقوم على حساب الأراضي الزراعية، وقلة الإمكانيات المساعدة على الحد من تطاير الغبار أثناء الحفر والبناء ومد الطرقات، وعدم الاعتماد على عمالة مستقرة (تزيد وتنقص حسب حجم المشروع).

أما اللاتي يرين أن مشاركتهن في عملية التنمية المستدامة جيدة، فقد كانت نسبتهن ضئيلة إذ قدرت بـ 07.00% فقط من مجموعهن.

جدول رقم (35): يوضح كيفية مساهمة مشروع المرأة الخاص في عملية التنمية المستدامة

كيفية المساهمة	ك	%
المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية	42	42.00
المشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية	41	41.00
المشاركة في تحقيق التنمية البيئة	38	38.00
المجموع	121(*)	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (35)، إلى وجود تقارب في النسب، حيث احتلت مشاركة المشاريع النسائية في تحقيق التنمية الاقتصادية الريادة بنسبة 42.00%، تلتها المشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية في المرتبة الثانية بنسبة 41.00%، وأخيرا المشاركة في تحقيق التنمية البيئية بـ 38.00%. وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاث (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) في أي مجتمع يتوقف على توفير مجموعة من المؤشرات، لعل أبرزها القضاء أو التقليل من البطالة ومحاربة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للعمال، وتلبية احتياجات أفراد المجتمع مع المحافظة على البيئة واستدامتها.

5. بيانات خاصة بمعوقات النشاط المقاولاتي النسوي في الجزائر والحلول المقترحة لتفعيله:

جدول رقم (36): يوضح مدى وجود تكوين مسبق في مجال المشروع المنجز

الحالات	ك	%
نعم	71	71.00
لا	29	29.00
المجموع	100	100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (36), أن أغلب المبحوثات وبنسبة قدرت بـ 71.00%، تلقين تكوينا في مجالهن الريادي حيث يعد التكوين المهني أهم المجالات التي تساعد على اكتساب مهارات وتكوين يد عاملة مؤهلة، فضلا على أن المسار المقاولاتي يتطلب تعبئة مجموعة كاملة ومتنوعة من المهارات والكفاءات لمواجهة مختلف العوائق والصعوبات خاصة وأن موضوع المقاولاتية مرتبط بالمخاطرة التي تكلم

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

عنها "شومبيتر" في دراسته حول المقاول، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن التكوين في مجال المهنة أصبح حل بديل للشباب للخروج من مشكل البطالة وإقامة مشاريعهم الخاصة وتخصصهم في المجال التطبيقي الميداني أكثر من النظري، ولهذا فإن الأداء الفعلي لأي مقاول لا يكتمل إلا بتوفر مهارات تساعد في تسيير عمله.

أما عن المبحوثات اللاتي لم يتلقين تكوينا في مجال عملهن فقد بلغت نسبتهن 29.00%، وهذا ما يعبر عنه بقلة الرصيد المعرفي الميداني بالمجال المقاولاتي المطلوب وغياب هذا العنصر قد يضعف من المجهودات المبذولة من طرف المرأة المقاولة.

جدول رقم (37): يوضح مدى دعم ثقافة المجتمع الجزائي لفكرة التوجه المقاولاتي للمرأة

الحالات	ك	%
نعم	78	78.00
لا	22	22.00
المجموع	100	100

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (37), أن أغلب المبحوثات وبنسبة 78.00% يرين أن ثقافة المجتمع الجزائري تدعم فكرة التوجه المقاولاتي للمرأة خاصة بعد التغيرات الحاصلة في الآونة الأخيرة وتبني الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق.

في حين ترى 22.00% من المبحوثات, أن ثقافة المجتمع لا تدعم توجه المرأة المقاولاتي ولهذا تعترض المرأة المقاولة مجموعة من الصعوبات والتحديات لعل أبرزها الهيمنة الذكورية على مختلف المجالات المتعلقة بريادة الأعمال، وهذه الهيمنة ترجع بالأساس إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية أبرزها ثقافة المجتمع المتوارثة عن الأجيال السابقة والتي تخص المرأة بأدوار دون أخرى، وهذا ما أكدته دراسة "الزهرة عباوي" حول المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط المقاولاتي[1].

[1] الزهرة عباوي، مرجع سابق.

جدول رقم (38): يوضح كيفية تسيير وإدارة المشروع المقاولاتي

الحالات	ك	%
بنفسي	52	52.00
بمساعدة أطراف أخرى	48	48.00
المجموع	100	100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (38), يتبين لنا أن إجابات المبحوثات جاءت متقاربة حيث أكدت 52.00% من النساء المقاولات على اعتمادهن على أنفسهن في تسيير وإدارة مشاريعهن الخاصة، وذلك راجع إلى كون أغلب المشاريع النسوية هي مشاريع بسيطة، سهلة الإدارة والتسيير فمعظمها لا يتعدى حدود الصناعات والحرف التقليدية (خياطة، خلاقة وتجميل، صناعة حلويات...) هذا من جهة ومن جهة ثانية المستوى التعليمي الجيد الذي بلغته المرأة الجزائرية والذي مكنها من اكتساب معارف ومعلومات ومهارات نظرية وتطبيقية سهلت عليها القيام بأنشطة حياتها ومسؤولياتها على أكمل وجه، فمعظم المشاريع النسوية صاحباتها ذوات مستوى (جامعي، ثانوي، تكوين مهني).

في حين أن 48.00% منهن واجهن صعوبات في هذا المجال (إدارة وتسيير المشروع) والتي كانت نابعة من وجود تمايز في العمل في ظل التصورات الاجتماعية التي تتجسد في شكل تصرفات كعدم انصياع العمال، إضافة إلى جهلهن بالقوانين وبعض التعاملات المالية والإدارية ....الخ، مما حال دون تكيفهن في الوسط المهني واعتمادهن الكامل على أنفسهن فلجأن إلى تفويض بعض الصلاحيات أو جوانب مهمة من المسؤولية إلى أطراف أخرى سواء من العائلة (الأب، الأخ، الزوج...) أو من المساعدين لهن في ميدان العمل.

جدول رقم (39): يوضح مدى توفيق المرأة بين دورها كربة بيت ودورها كامرأة مقاولة

الحالات	ك	%
نعم	46	46.00
لا	54	54.00
المجموع	100	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (39), أن 54.00% من المبحوثات لم يستطعن التوفيق بين دورهن كربات بيوت و دورهن كامرأة مقاولة حيث اكتسبت المرأة في المجتمع الجزائري مكانة جديدة ضاعفت من مسؤولياتها وعددت من أدوارها، وجعلتها تقوم بأدوار اجتماعية مختلفة أمام متطلبات الحياة الحضرية التي خولت لها القيام بمسؤوليات متعددة، الشيء الذي سمح لها من المشاركة بفعالية في تدبير شؤون أسرتها سواء كان ذلك داخل البيت أو خارجه، ووجدت نفسها مضطرة للقيام بوظيفتين عظيمتين تثقلان كأهلها مسؤولياتها اتجاه أسرتها والأخرى اتجاه عملها، مما جعلها تقف أحيانا عاجزة عن تجاوز أعباء وعراقيل تأدية هذه الأدوار وهذا ما أكدته دراسة "ترايسي آن" حول " العقبات والحلول التي تواجهها رائدات الأعمال في مناطق موارد كيبيك" بكندا ووجود مشاكل عديدة تعيق تقدم المرأة المقاولة أهمها عدم التوازن بين العمل والأسرة[1].

أما عن المبحوثات اللاتي استطعن التوفيق بين دورهن كربات بيوت ودورهن كامرأة مقاولة، قدرت نسبتهن 46.00% فحسب تصريح السيدة **(ع. ز)** من خلال مقابلتها أن ما ساعدها في التوفيق بين دورها كمسيرة حضانة لتربية الأطفال ودورها كربة بيت وأم هو مساعدة زوجها وأبنائها في بعض الأعمال المنزلية وتفهمهم لطبيعة عملها.

جدول رقم (40): يوضح مدى مواجهة المرأة الجزائرية المقاولة لصعوبات متعلقة بنوعها الاجتماعي

الحالات	ك	%
نعم	81	81.00
لا	19	19.00
المجموع	100	100

نوع الصعوبة	ك	%
صعوبات في التنقل	33	35.11
صعوبات الحصول على أسواق جديدة	30	31.91
المنافسة الذكورية الغير شريفة	10	10.64
النظرة السلبية للمرأة	21	22.34
المجموع	94(*)	100

[1] Tracey Ann, Ibid.

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات اللاتي أجبن بنعم لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

تواجه المرأة المقاولة عراقيل عدة ليس على المستوى المادي فحسب بل حتى على المستوى الرمزي، الثقافي الاجتماعي، خاصة تلك المتعلقة بنوعها الاجتماعي محدثة تأثيرا سلبيا على سير عملها التنموي وهذا ما أفادت به 81.00% من المبحوثات، ولعل أبرز تلك الصعوبات المرتبطة منها بحرية التنقل والسفر بنسبة 35.11% سواء لمتابعة مشاريع أخرى أو المشاركة في برامج تكوينية أو حتى من أجل الحصول على المواد الأولية، نظرا لرفض العائلة لذلك وتقيدها بعادات وتقاليد المجتمع التي ترفض سفر المرأة لوحدها والتي نجم عنها خلق صعوبات أخرى كصعوبة الحصول على أسواق جديدة بنسبة 31.91% بسبب ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات كافية حول السوق (المحلي والخارجي) وحول أذواق المستهلكين، كما تبرز الصعوبات والعوائق المعنوية المرتبطة بنظرة المجتمع للمرأة، متجسدة في النظرة السلبية والدونية لها واعتبارها قاصر وغير قادرة على القيادة والعطاء والذي قدرة بنسبته 22.34% وهذا ما ذهب إليه "تيكه" في دراسته الموسومة " بـ ريادة النساء للمشروعات الصغرى في مدينة مصراته" والتي خلصت إلى معاناة أغلب رائدات الأعمال بمدينة مصراته الليبية من معوقات اجتماعية نابعة من ثقافة المجتمع والسيطرة الدونية للمرأة[1].

وجاءت العوائق المرتبطة بالممارسات على المرأة من طرف المجتمع (المجتمعية) خاصة منها المنافسة الذكورية الغير شريفة بنسبة قدرت بـ 10.64%، حيث جاء على لسان الآنسة **(ب.س 36 سنة)** صاحبة محل تجاري لبيع مستلزمات الخياطة من خلال مقابلتها، صعوبة الميدان المقاولاتي في شقه التجاري (الأنشطة المتعلقة بالبيع والشراء) بسبب وجود منافسة ذكورية غير شريفة وعدم تقبل الجنس الآخر لتواجد المرأة في هذا المجال رغم ارتباطه بفئة النساء وتواجدها فيه قد يكسب الزبونات أريحية أكثر.

أما عن المبحوثات اللاتي لم يواجهن صعوبات متعلقة بنوعهن الاجتماعي فقد قدرت نسبتهن بـ 19.00% وهي نسبة ضئيلة إذا قورنت بمن وجدن صعوبة في ذلك.

[1] عبد الله تيكه وآخرون، مرجع سابق.

جدول رقم (41): يوضح مدى تمتع الإدارة الجزائرية بالمرونة في تقديم التسهيلات الكافية لإقامة المشاريع المقاولاتية النسوية

الحالات	ك	%
نعم	13	13.00
لا	87	87.00
المجموع	100	100

إن دخول المرأة الجزائرية لميدان المقاولاتية لا يعتمد فقط على الحصول على الموارد المالية ووسائل الإنتاج, بل يتحدد أيضا بمجموعة من العوامل الأخرى (اقتصادية، اجتماعية، سياسية،...الخ)، والتي قد تكون في شكل معوقات من شأنها تشجيع أو تقليص الاستعدادات المقاولاتية عندها.

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (41), يتضح لنا جليا أن المشاكل الإدارية تعد واحدة من أهم المعوقات التي تواجه المرأة المقاولة بنسبة 87.00% من إجابات المبحوثات فالإدارة الجزائرية لم تصل بعد إلى مرتبة التطور والرقي وتقديم التسهيلات اللازمة للأفراد وفقا لطموحاتهم ومهاراتهم واستعدادهم، والمرأة الجزائرية تدفع اليوم ثمن ذلك، فرغم الدعم الدولي لها والمجهودات التي تبذلها الدولة في سبيل ترقيتها وتطوير قدراتها وتمكينها لولوج عالم المقاولاتية وتحقيق الإضافة النوعية للاقتصاد المحلي، إلا أن عدم مرونة الإدارة الجزائرية رغم رقمنتها (إدارة إلكترونية) تبقى من أهم العوامل التي تحول دون تحقيق المرأة لأهدافها.

جدول رقم (42): يوضح التحديات التي تواجهها المرأة الجزائرية المقاولة والتي تحد من مساهمتها في عملية التنمية

التحديات	ك	%
تحديات اجتماعية وثقافية	20	14.81
قلة الخبرة في مجال التسيير	16	11.86
بيروقراطية الإدارة	46	34.07
صعوبات في التنقل والتسويق	21	15.56
صعوبات متعلقة بالتمويل والمرافقة	32	23.70
المجموع	135(*)	100

من خلال الدراسات التي تم التطرق إليها والتي ركزت في أغلبها على مجموع التحديات التي تحول دون ممارسة المرأة المقاولة لنشاطها وتحقيقها لأهدافها، ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (42) نجد أن أكبر المعوقات التي تواجهها المقاولة النسوية في الجزائر متعلقة ببيروقراطية الإدارة المرضية وتفشي الفساد الإداري (الرشوة والمحسوبية) وكثرة الأعباء الإدارية وما تقتضيه كل عملية من وقت وجهد بـ 34.07%، تليها في المرتبة الثانية صعوبة الحصول على التمويل وقلة المرافقة كتحدي يواجههن بنسبة 23.70 %، وكما هو معلوم أن التمويل هو مولد لنشاط المؤسسة وعدم وجوده يحدد حياتها واستمراريتها، ونظرا لنقص الضمانات التي تمتلكها المؤسسة أو انعدامها في غالبية الأحيان يؤول دون إمكانية حصولها على التمويل اللازم من البنوك، كما أن التخوف من المرأة في حد ذاتها والتشكيك في قدراتها على القيام بالنشاط يجعل حتى المقربين يتخوفون من إقراضها خوفا من الخسارة وعدم تحصيل الأموال في مرحلة لاحقة هذا من جهة ومن جهة ثانية قلة آليات الدعم المساندة والمساعدة في إسداء الخدمات القانونية وتقديم المرافقة الضرورية واللازمة للمشروع ومتابعه حتى إرسائه على أرض الواقع.

وفي المرتبة الثالثة جاءت صعوبات التنقل والتسويق إلى جانب التحديات الاجتماعية والثقافية كثالث مشكل تواجهه المرأة المقاولة بنسبة قدرت بـ 15.56% و14.81% على التوالي، حيث أن الواقع الاجتماعي لا زال غير مؤهل لدعم هذا التوجه النسوي ولا يمنح الضمانات الأساسية لولوج المرأة لعالم المقاولاتية فسيطرة الأعراف والتقاليد على بعض الذهنيات خاصة في الأرياف وما تعانيه المرأة من تلك

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات لأن هناك من أجابت بأكثر من اختيار.

النظرة الدونية نتيجة خوضها بعض المجالات التي طالما كانت حكرا على الرجل وبذلك يكون الوسط الاجتماعي قد شكل حاجزا آخر وتحديا جديدا أمام المرأة بدل أن يكون أرضية خصبة لنجاحها.

في حين اعتبرت 11.85% من المبحوثات أن قلة الخبرة في مجال التسيير هو الآخر شكل لهن عائقا وتحديا أمام تحقيق طموحهن ويرجع ذلك إلى قلة التكوين الميداني في هذا المجال وقلة الدورات التدريبية في هذا الشأن، كما تعاني المرأة من صعوبات أخرى متفرقة كالعوائق التقنية وعدم قدرتهن على الحصول على التكنولوجيا الحديثة، غلاء العقار، عدم تأهيل المورد البشري (العمال)، ارتفاع الضرائب، ارتفاع تكاليف الأجور، عدم تنظيم السوق (السوق الموازية)...الخ حيث جاء في تصريح **(ن.ز)** صاحبة مدرسة لتعليم السياقة من خلال مقابلتها أنها تعاني من مشكل قلة العقار وإن وجد تجد نفسها أمام غلاء الكراء، أو عدم ملائمة المنطقة لطبيعة نشاطها، بينما ترى **(س.ن)** صاحبة ورشة لخياطة الملابس أن أكبر تحدى يواجهها هو ارتفاع ثمن الآلات الجديدة ذات التقنية والجودة العالية، مما أضطرها إلى الاستعانة بآلات مستعملة (deuxiemet main) مما أثر على سير الإنتاج بنسبة كبيرة.

جدول رقم (43): يوضح الحلول المقترحة لترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر

الحلول المقترحة	ك	%
تطوير ثقافة المقاولة لدى المرأة في جميع مستويات التعليم	16	11.43
ترقية سياسة الحصص الموجهة للمرأة	31	22.14
العمل على تغيير النظرة التقليدية (الدونية) للمرأة	16	11.43
القضاء على بيروقراطية الإدارة	41	29.28
تمكين المرأة الريفية في مجال المقاولاتية	14	10.00
تقريب أجهزة الدعم والمرافقة	22	15.71
المجموع	140(*)	100

تشكل المقاولاتية النسوية قوة فاعلة داخل النسيج الاقتصادي وأداة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة، ولغرض ترقية وتطوير هذا المجال وتوفير المحيط المناسب للارتقاء به يجب تفعيل مجموعة من الاصلاحات الكفيلة بذلك.

(*) مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثات لأن هناك من أجابت بأكثر من اقتراح.

ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (43) والتي قدمت من خلالها المبحوثات مجموعة من الحلول المقترحة لترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر، اعتبرت 29.28% منهن أن تحقيق ذلك يكون بالقضاء على بيروقراطية الإدارة واستفحال ظاهرة الرشوة والمحسوبية والتخفيف من الإجراءات الإدارية المعقدة باعتبارها مضيعة للوقت والجهد، والتي أثرت على المشاريع المقاولاتية سواء عند إنشائها أو عند محاولة تطويرها وتوسيع النشاط مما أثر سلبا على مردودية هذه المقاولات.

كما ترى 22.14% منهن ضرورة ترقية سياسة الحصص **نظام الكوتا**[*] الموجهة للمرأة والتي طبقت في المجال السياسي ونقل التجربة إلى المجال الاقتصادي بحيث تخصص الوكالات المرافقة كوتة لتنمية مشاريع النساء المقاولات وزيادة حصصهن وتشجيع المرأة على ولوج هذا الميدان.

وترى 15.71% من المبحوثات ضرورة تقريب أجهزة الدعم والمرافقة من المواطن عن طريق الزرع داخل الجامعات ومراكز التكوين المهني وفتح فروع لها في مختلف الدوائر خاصة حاضنات ومسرعات الأعمال، التي تلعب دورا فعالا واستراتيجيا في ضمان قيام المشروع واستمراريته وزيادة توعية المقاولات بمختلف الخيارات التمويلية المتاحة، وتسهيل وصولهن إلى مصادر التمويل المناسبة وكيفية الاستفادة منها.

بينما جاءت إجابات 22.86% من المبحوثات مقسمة بالتساوي بـ 11.43% ما بين ضرورة تطوير ثقافة المقاولة لدى المرأة في جميع مستويات التعليم (الجامعات المدارس العليا، مراكز التكوين المهني)، وضرورة العمل على تغيير النظرة التقليدية (الدونية) للمرأة وإبراز دورها في مجال ريادة الأعمال وقدرتها على خلق الثروة ومناصب العمل، وتشجيعها على الاستثمار في قطاعات جديدة منتجة وعدم التركيز على المجال التقليدي فقط (الصناعات والحرف التقليدية) مما يسهم في تطوير وترقية المقاولاتية بصفة عامة.

كما قدمت المبحوثات حلولا أخرى متفرقة كضرورة إنشاء مرصد للمقاولاتية النسائية مهمته وضع دراسات استشرافية حول المقاولاتية النسوية من أجل توجيه السياسات العامة وأجهزة الدعم بخصوص هذا المجال، وضرورة تنمية وتمكين المرأة الريفية في مجال المقاولاتية ومساعدتها على معرفة حقوقها

---

[*] هو نظام انتخابي يخصص في قانون الانتخابات العامة من أجل ضمان حقوق الأقليات للوصول إلى السلطة السياسية، وهو نوع من التدخل الإيجابي للتعجيل بالمساواة والتقليل من التمييز بين فئات المجتمع المختلفة وخصوصا التمييز بين الرجل والمرأة. ولمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على كتاب: حكيم طيبون، **المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، نظام الكوتا كنموذج**، مجلة صوت القانون، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص 167.

وواجباتها من خلال إنشاء مراكز خاصة بتعليم النساء الأميات خاصة الراغبات في اكتساب شهادات تؤهلهن لولوج عالم المال وريادة الأعمال وتسهيل وتثمين عملية نقل المعارف بين الأجيال ودعم المرأة كفاعل رئيسي مساهم في التنمية المحلية والوطنية، وضرورة توطيد الدعم المالي والتقني واللوجستي للمؤسسات النسائية بتسهيل أنماط التمويل والتخفيض من نسب الفوائد على القروض الممنوحة والأعباء الضريبية لإتاحة الفرصة أمامهن لتوسيع أنشطتهن وتعميم الفائدة على المجتمع (الاستفادة والإفادة)، إضافة إلى تشجيع مشاركة المرأة في جمعيات أرباب العمل والمجتمع المدني لتسهيل تبادل الخبرات.

النتائج العامة

للدراسة

ثالثا- النتائج العامة للدراسة:

كشفت الدراسة الميدانية على مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1. أن المقاولاتية أصبحت ذات أهمية بالغة في الجزائر بالنظر إلى كونها أحد ركائز التحول إلى اقتصاد السوق، حيث عملت الدولة في العشرية الأخيرة على تشجيع العمل الريادي من خلال استحداث جملة من البرامج والهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع وتهيئة البيئة الاستثمارية لتأهيل هذه المؤسسات بغية تحسين أدائها وتميزها الأمر الذي انعكس إيجابا على مجال المقاولاتية النسوية التي استفادت هي الأخرى من جملة من الإجراءات في سبيل نشر ثقافة المقاولة وتمكين المرأة وفتح المجال أمامها للولوج إلى عالم المال وريادة الأعمال، كاستحداث عدة هيئات وآليات داعمة لها على قدم المساواة مع الرجال، كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ...الخ.

غير أن نتائج هذه الدراسة كشفت أن هذه الآليات والإجراءات المطبقة لم ترقى بعد إلى المستوى المرغوب منها في ترقية مجال المقاولاتية النسوية ونشر ثقافة المقاولة لدى هذه الفئة واستقطاب النساء المقاولات بالقدر المطلوب، فالمرأة الجزائرية المقاولة لازالت تعتبر أن العائلة هي سندها الأول في تمويل مشاريعها وتتفادى التعامل مع هذه الهيئات وتجهل وجود بعضها.

ولهذا فالدولة الجزائرية مطالبة إلى مضاعفة جهودها في سبيل توفير المناخ الملائم والهياكل اللازمة لإنجاح قطاع المقاولاتية النسوية وتجسيده كمؤشر اقتصادي يمكن اعتماده في التنمية المحلية.

2. أن الدور التقليدي للمرأة قد تحول بعمق خاصة في ظل التطورات العالمية الحاصلة والتي ألقت بضلالها على المجتمع الجزائري محدثة تحولات بنيوية وسوسيوثقافية، أدت إلى تغير الحاجات والذهنيات وضرورة تبني نماذج جديدة لتأخذ مكان النماذج القديمة وتغير الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة ومشاركتها في العملية التنموية وإقامة مشاريعها الخاصة.

وأصبحت الأسرة كأصغر مؤسسة اجتماعية من بين أهم الدعائم التي تدفع المرأة إلى ولوج ميدان المال وريادة الأعمال في شقه المقاولاتي، حيث استطاعت المرأة أن تكسب ثقة الأهل ودعمهم عند اتخاذهم للقرارات المهنية المصيرية كإنشاء مشروعها الخاص وكذلك بالنسبة لبعض الأزواج، هذا من جهة ومن

جهة أخرى مساهمة المجتمع بمؤسساته التعليمية (الجامعة، المعاهد، مراكز التكوين المهني...إلخ). في نشر ثقافة المقاولة والتشجيع على تبنى نموذج المرأة المقاولة القادرة على الإبداع والابتكار وخلق الثروة.

والمحيط الاجتماعي الجزائري نتيجة للانفتاح الاقتصادي أصبح يسمح بدخول المرأة عالم المال وريادة الأعمال رغم وجود مشقة وصعوبة كبيرة في تقبل أدوارها الجديدة وتبوئها لمراتب عليا، وهذا نتيجة منطقية لما هو متعارف ومتعود عليه جراء غرس بعض الأفكار الخاطئة حول التقسيم الجنسي للعمل.

ولعل دخول المرأة الجزائرية لمجال المقاولاتية لأكبر دليل على بداية تغيير الدهنيات حيث أصبحت المقاولات النسوية تلقى تشجيعا محسوسا لما يمكن أن تقدمه من نتائج إيجابية ومساهمة فعالة في نمو الاقتصادي الوطني.

3. أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما معقولا لدى المرأة الجزائرية المقاولة واستعداد لتحقيقها من خلال الاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن، وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية، بترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها في إحداث التغير المطلوب، آخذة في عين الاعتبار خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي وإشراك الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الثروات، وارتكازها على الترقية السوسيو اقتصادية للمجتمع، وما يترتب عن ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطن والمساهمة في التنمية البشرية وتكوين رأس مال بشري، خاصة في مجال تشغيل المرأة وتنمية قدراتها لتكون عنصرا فعالا في المجتمع وإعطائها كل فرصها للبروز في عالم الشغل ومكافحة وتلبية احتياجاته الأساسية من سلع وخدمات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أخذها للبعد البيئي في الحسبان باستخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة محاولة الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي الذي من شأنه أن يؤمن استمرارية للحياة ولهذه الاستثمارات.

والمقاولاتية النسائية رغم حداثتها في الجزائر إلا أنها ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي، يجعل منها ركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بها، واعتبارا المرأة شريكا محوريا في رفع رهانات التنمية المستدامة وتطوير المجتمع.

4. كشفت نتائج الدراسات أن النساء المقاولات يواجهن عدة مشاكل تتمحور أساسا في غياب بيئة مناسبة للاستثمار إذ تواجه المرأة المقاولة مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تحول دون ممارستها لنشاطها المقاولاتي على أحسن وجه وتحد من إمكانية تحقيقها للأهداف التي تطمح إليها وهذه العراقيل بالأساس

ناجمة عن الموروث الثقافي السائد تجاه المرأة خاصة عندما يتعلق الأمر بعملها في ميدان ذكوري بالدرجة الأولى، مما يضع أمامها معوقات سوسيو– ثقافية منبثقة من التركيبة الذهنية للفرد الجزائري والهيمنة الذكورية وصعوبة تقبل الأدوار الجديدة للمرأة كعملها في النشاط الريادي، نتيجة لما هو سائد من أفكار حول التقسيم الجنسي للعمل التي من خلالها ينشأ كل من الذكر والأنثى وقد تشربا صورا نمطية محددة تفرض على المرأة أعمالا دون أخرى، وبذلك يكون الوسط الاجتماعي قد شكل حاجزا أمامها عوض أن يكون أرضية خصبة في سبيل نجاحها، هذا من جهة ومن جهة أخرى إشكالية التوفيق بين المشروع المقاولاتي والبيت الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع للأدوار الاجتماعية بالنظر للمكانة التي وصلت إليها المرأة المقاولة في الجزائر، وهذا ما أدى إلى بروز صعوبات أخرى على المستوى الرمزي– الثقافي الاجتماعي خاصة تلك المتعلقة بنوعها الاجتماعي محدثة تأثيرا سلبيا على سير عملها التنموي.

كما بينت نتائج الدراسة أن المرأة المقاولة في الجزائر تواجه صعوبات أخرى ذات طبيعة إدارية مالية، مرتبطة بالبيروقراطية المرضية السائدة في الإدارات (المحسوبية، الرشوة،...الخ) وغياب المرافقة والدعم الكافي.

وبالتالي ومن أجل تطوير وترقية هذا المجال والارتقاء به يجب تفعيل مجموعة من الإصلاحات خاصة على مستوى المنظومة الإدارية الجزائرية وعلى السياسات التنموية المنتهجة، وزيادة تمكين المرأة وإتاحة الفرصة الكاملة أمامها لإثبات مهاراتها وقدراتها في العمل الريادي، وتثمين دورها وزيادة وعيها المقاولاتي هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن تحتل كل من العوامل الثقافية والاجتماعية مكانة وأهمية في خطط التنمية وتؤخذ مأخذ الجد في سبيل النهوض بالمشاريع التي تخدم البلاد والعمل على تحسين الإطار التشريعي والقانوني للمؤسسات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وجعلها أكثر مرونة.

☜ **صعوبات الدراسة:**

كأي بحث علمي فإن الباحث يصادف العديد من الصعوبات طيلة فترة الدراسة، ومن الصعوبات التي واجهتني عند إجراء هذه الدراسة نجد:

1. قلة المراجع التي تتناول الفكر المقاولاتي من منظور اجتماعي في الجزائر مما أدى بي إلى الاستعانة بالمذكرات والملتقيات والمجالات...إلخ.

2. صعوبة إن لم نقل استحالة الحصول على إحصائيات دقيقة حول النشاطات المقاولاتية النسوية بولاية قالمة.

3. عدم تجاوب مديرية الفلاحة ومديرية التجارة وغرفة الصناعات التقليدية والحرف مع البحث، إذ لم أتمكن من الحصول على أي إحصائيات دقيقة ورسمية متعلقة بالدراسة، وربما يعود ذلك إلى ضعف التنسيق بين الجامعة والمحيط الاجتماعي.

4. صعوبة التنقل أثناء الدراسة الميدانية إلى كل المناطق الريفية بولاية قالمة وعدم تجاوب بعض المبحوثات مع موضوع الدراسة.

رابعا- المقترحات والتوصيات:

من خلال الدراسة الميدانية توصي الباحثة في مجال المقاولاتية النسوية بما يلي:

1) استحداث مرصد وطني (بنك للمعلومات) حول المقاولاتية بشكل عام ومتابعة المقاولاتية النسوية بشكل خاص.
2) ضرورة ترقية سياسة الحصص (الكوتا) الموجهة للمرأة والتي طبقت في المجال السياسي ونقل التجربة إلى المجال الاقتصادي.
3) مواصلة تحسين الإطار التشريعي والقانوني للمؤسسات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وجعلها أكثر مرونة.
4) تقوية دور هيئات دعم المقاولاتية كالمشاتل ومراكز التمهين بمنحها الكفاءات والخبرات في مختلف المجالات، إضافة إلى توسيع نطاقها الجغرافي على المستوى الوطني.
5) زيادة عدد دور المقاولاتية في مراكز البحث العلمي ومراكز التكوين المهني من أجل استفادة مختلف هيئات المجتمع من الفرصة التي تمنحها المقاولاتية في مجال العمل.
6) استهداف نشر ثقافة المقاولة منذ الأطوار التعليمية والتكوينية الأولى وتعميم ثقافة عدم الاعتماد على قطاع الوظيف العمومي.
7) عقد ورشات عمل لتوعية المجتمع بأهمية الأدوار المتعددة للمرأة وتغيير الصورة السلبية المتعلقة بها.
8) تقديم امتيازات جبائية(ضريبية) للمرأة المقاولة.

9) تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يساهم في بنائها وإعدادها كل الجهات المعنية بها والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والطويل.

10) التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة وتسهيل سبل الحصول عليها خاصة بالنسبة للمشاريع المقاولاتية.

خلاصة:

بعد عرض نتائج الدراسة الميدانية يتضح لنا أن مشاركة المرأة الجزائرية في مجال المقاولاتية لازالت ضعيفة، وهذا ما أثر على درجة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة فرغم كل المجهودات المبذولة في سبيل تشجيعها لولوج عالم الأعمال الحرة والمقاولاتية، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تحكمها دوافع لاعقلانية ناجمة عن رواسب ثقافية وأبعاد اجتماعية تعتبرها مسار المرأة المقاولة والقائمة أساسا على الجندرة أو النوع الاجتماعي وهذا ما استنتج من خلال النتائج المتحصل عليها.

خاتمة:

لقد شهدت العقود الأخيرة اعترافا متزايدا بالدور الطليعي والمميز الذي لعبته المرأة في المجتمع الجزائري الذي عرف تغيرات جذرية في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولعل السمة الرئيسية بالنسبة للتغيرات التي حصلت على واقع المرأة هو ذلك التغير في الأدوار الجندرية، حيث بدأت تشغل مواقعا وتلعب أدوارا لم تكن متاحة لها سابقا، فلم يعد عملها يقتصر على ميادين معينة، وأصبحت تشارك في أدوار اجتماعية عدة بما فيها العمل التنموي عن طريق العمل الريادي وإنشائها لمقاولات خاصة بهدف إثبات قدراتها كعنصر فاعل في المجتمع ,إلى جانب سعيها لتحقيق مستوى معيشي أفضل بالنظر إلى تزايد متطلبات الحياة.

فأصبحت المرأة الجزائرية تلعب دورا فعالا ورئيسيا في تنمية الاقتصاديات المحلية ورفع الناتج القومي, وعنصرا مساهما في عملية التنمية المستدامة حتى ولو كانت هذه الإضافة بنسبة ضئيلة ولم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب, فساهمت في فتح مناصب شغل جديدة وتقديم مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع وأضحت مجالا لاستقطاب العديد من الأفراد من خلال نوع المشاريع المنجزة، متحدية بذلك كل ما يحمله المجال المقاولاتي من صعوبات وتحديات.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ومبادرتها إلى تكريس المساواة بين الجنسين في شتى المجالات وتوفير مختلف البرامج الداعمة للمرأة المقاولة وسبل المرافقة، إلا أن المقاولاتية النسوية لازالت تعرف تحديات من نوع خاص تعيق دورها التنموي سواء كانت هذه المعيقات في شكلها الإداري كتفشي البيروقراطية المرضية في الإدارة الجزائرية، أو في شكلها المجتمعي الذي لازال يختزل نشاطها في مشاريع محددة أو في شكلها الثقافي الرمزي والسيطرة الذكورية التي لازالت مهيمنة على بعض الذهنيات وربطها بمنظومة العادات والتقاليد رغم التغير في البنية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة الانفتاح الذي عرفه المجتمع الجزائري بعد تبني نظام اقتصاد السوق.

لذلك وجبت العناية بكل النواحي المتعلقة بالمرأة المقاولة وتهيئة كل الظروف لاحتواء ودعم المشاريع النسوية والسعي إلى نشر ثقافة المقاولة لدى هذه الفئة على نطاق أوسع، وإعطاء المرأة المقاولة الاهتمام اللازم وتثمين دورها وتمكينها لتطوير مشاريعها والمساهمة بشكل أكبر في عملية التنمية المستدامة.

في الأخير يمكن القول أن عمل المرأة المقاولة في الجزائر لا يزال حديثا من ناحية الاهتمام ومن ناحية الدراسة والبحث ويقتضي فتح المجال مستقبلا أمام المهتمين للتعمق أكثر والبحث الحثيث في خفايا كل ما يتعلق بالمقاولة النسوية والبحث في زوايا أخرى قد تعطي حقائق جديدة ومعمقة أكثر في هذا الشأن نظرا لتطور مكتسبات المرأة العلمية والعملية والقانونية والاجتماعية....الخ و التدعيم المتزايد للسياسات الحكومية لهذا التوجه.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا- الكتب:

1. إبراهيم بدران ومصطفى الشيخ، **الريادية-الابداع في إنشاء المشاريع**، دار الشروق، الأردن، 2013.
2. إحسان محمد الحسين، **مناهج البحث العلمي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
3. أنطوني جيدنز، **الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة تحليل كتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر**، ترجمة: أديب يوسف شيش جامعة كامبريدج، (د.س).
4. أوبختي عبد النصير، **دور الثقافة المقاولاتية في المشاريع التنموية**، دار العلماء المغرب، 2010.
5. باسم كيال، **سيكولوجية المرأة**، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، لبنان، 1983، .
6. جوزيف، أ، شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2011.
7. حاتم علي محمود، **النوع الاجتماعي والهيمنة الذكورة**، دار مسلم للنشر، سوريا، 2016.
8. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.
9. حسين عبد الرحمن رشوان، **في مناهج العلوم**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
10. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
11. دحماني عبد الحميد وزدادرة مراد، **المقاولاتية وآليات الدعم**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 12، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2021.
12. راكان محمود علي، **المقاولات وتحديات السوق**، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
13. روجي البعلبكي، **المورد الثلاثي**، دار المعلم للملايين، ط4، بيروت، 2008.
14. ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، **إجابات عملية لأسئلة جوهرية**، مؤسسة فريدريتش إيبرت، بيروت، 2016.
15. زيدان عمر وعلاء الدين، **ريادة الأعمال، القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
16. سامية محمد جابر، **علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
17. سعاد محمود عواد، **التنمية المحلية في الأقطار العربية**، دار الهدى للنشر، الإسكندرية، 2001.
18. سعاد نايف البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
19. سعد المحاربي، **الاقتصاد الحديث ونظرياته**، دار الميسر للنشر، الأردن، 2017، ص87.
20. سعد طه علام، **التنمية والمجتمع**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.

21. سمير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق الأردن، 2007.
22. السيد حنفي، **علم الانسان، الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية**، دار الكتب والدراسات العربية، ط 16، مصر، 2002.
23. السيد رشاد غنيم، **دراسات معاصرة في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، جامعة بيروت، لبنان، 2010.
24. السيد عبد العاطي السيد، **المجتمع والثقافة والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
25. صالح بن حمد العساف، **مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية والتعليم**، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1986.
26. صلاح عثامنة، **التنمية الشاملة والبناء الاجتماعي**، دار العلماء، تونس، 1997.
27. عبد الرحمان الضيوطي، **المقاولاتية الخضراء –موقعها في الاقتصاد العربي–**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
28. عبد الرحمان رشوان، **التنمية المستدامة آفاق واعدة**، دار البديل، مصر، 2015.
29. عبد العالي الصنهوري، **المقاولاتية في عالم الاستدامة–بين النظرية والواقع**، دارالهدى، القاهرة، 2019.
30. عبد العزيز عدون، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دار النماء للنشر والتوزيع البحرين، 2017.
31. عبد اللطيف تشوري، **التنمية المحلية وأبعادها**، دار مغربنا للنشر والتوزيع، المملكة المغربية، 2016.
32. عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.
33. عبد اللطيف مصطفى، وعبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.
34. عبد المطلب رضوان، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، دار الملهم للنشر، بيروت، 2017.
35. عبد النور الطنطاوي، **التنمية المستدامة وآفاقها**، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
36. عبد الهادي الدبيزي، **المقاولاتية روح وابتكار**، دار الشروق الأردن، 2019.
37. عثمان حسن عثمان، **المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية**، منشورات الشهاب، الجزائر، 1998.
38. عثمان محمد غنيم وماجد أبوريط، **التنمية المستدامة**، دار صفاء للنشر، عمان، 2007.
39. عصام نور سرية، **دور المرأة في تنمية المجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
40. غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، دار العامد، الأردن، 2015.

41. فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة والسياحة**، دار المعرفة، مصر.

42. فاطمة صافر مصطفاوي، **نظام المقاولاتية في الحد من البطالة –بين النظرية والتطبيق**، دار الأيام، عمان، الأردن، 2019.

43. فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة الإشعاع، النهضة، 2002.

44. فلاح جمال الغزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المركزي**، دار دجلة، عمان، 2015.

45. فلاح جمال معروف العزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية،2016.

46. فؤاد عبد المنعم أحمد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها**، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، مصر، 2001.

47. محمد أحمد شفيق، **السكان التنمية "القضايا والمشكلات"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.

48. محمد الغريب عبد الكريم، **البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات**، المكتب الجامعي الحديث، ط2، الإسكندرية (د.س.)

49. محمد بكر نوفل وفريال محمد أبو عواد، **التفكير والبحث العلمي**، دار المسيرة الأردن، 2010.

50. محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، دار الكتب، ط3، اليمن، 2019.

51. محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

52. محمد قطب سليم، **المجتمع والثقافة والشخصية، دراسات في علم الاجتماع الثقافي**، دار السلطان، مصر، (د ت).

53. محمد نبيل عدنان، **التنمية المستدامة في خدمة الأمن القومي**، منشأة المعارف المصرية، مصر، 2010.

54. محمود علوان، **مبادئ التنمية المستدامة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001.

55. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.

56. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة، مفهومها–أبعادها–مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017.

57. مروة أحمد ونسيم إبراهيم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق**، القاهرة، 2008.

58. منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

59. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004.

60. نور الإسلام عبد المولى، **التنمية المحلية والاستدامة البيئية**، دار الهدى للنشر، بيروت، لبنان، 2011.

61. وسام درويش، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016.

62. يحي مزيودي، **المقاولات علم وفن وإدارة**، الشركة العلمية للكتاب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.

63. يسرى عبد الرحمان، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1999.

64. يعقوب الطاخوتي، **الفكر الاقتصادي الجديد**، دار المعلم، الأردن، 2016.

ثانيا- المعاجم والقواميس:

66. إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية**، ط5، مصر، 2011.

67. إبراهيم قلاتي، **قاموس عربي عربي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1997.

68. عبد الهادي ثابت، **اللسان العربي الصغير، قاموس عربي عربي**، دار الهادية قسنطينة، 2001.

69. مجد الدين محمد فيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008.

70. مروان العطية، **المعجم الجامع، معجم معاني عربي عربي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

71. مؤمن رشاد الدين، **قاموس المرام في المعاني والكلام**، دار آزوري العلمية، الأردن، 2002.

ثالثا- المجلات العلمية:

72. إبراهيم حمدان صقر وآخرون، **أثر بعض مؤشرات الواقع الاجتماعي للمرأة الريفية على التنمية المستدامة في منطقة القرداحة**، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 03، العدد 01، سوريا، 2019.

73. أبو بكر أحمد أبو سالم، **ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة**، دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، العدد 58، جامعة ديالي، العراق، 2013.

74. أوبختي نصيرة وآخرون، **دور الثقافة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر**، دراسة حالة مقاولي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتلمسان، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 03، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020.

75. أيوب مسيخ وسوسن رزيق، **دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة، الإشارة الى الشركة الناشئة ECOALF**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر 2021.

76. أيوب مسيخ وسوسن زيرق، **دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03 ديسمبر 2021، جامعة الوادي، الجزائر 2021.

77. بروس خير الدين وهدار لحسن، **دور الثقافة التنظيمية في إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 01، الجزائر، 2007.

78. بقة شريف والعايب عبد الرحمان، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة**، حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، ديسمبر 2008، جامعة سطيف 2008.

79. بن حليمة سليمة وخضراوي ساسية، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06 سبتمبر 2016.

80. بن صويلح ليليا، **المرأة في الاتفاقيات الدولية**، محاضرات في مقياس المرأة والعمل مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر، قسم علم الاجتماع، جامعة قالمة، 2018، د ص.

81. بن علي سميرة، **روح المقاولاتية ودورها في تطوير الفكر الإبداعي**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 03، جامعة الجزائر 02، 2018.

82. بوزيان العجال وشمة نوال، **التنمية المستدامة محددات وتحديات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 06، الجزائر 2014.

83. بوساحة محمد لخضر وبحوص نسيمة، **دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة**، دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد01، تيسمسيلت، الجزائر، 2019.

84. بومعيزة أشرف الدين، **ثقافة روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل**، دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل، مجلة النماء الاقتصادية والاجتماعية، العدد 2، الجزائر 2018.

85. حابس أمال، **ملخص مادة المقاولاتية**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر، تاريخ+ إعلام واتصال، بجامعة أم البواقي، 2021.

86. حجاب عبد الله، **التنمية المحلية... النظريات، الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017.

87. حكيم طيبون، **المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، نظام الكوتا كنموذج**، مجلة صوت القانون، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.

88. حنان بقرار، **المرأة وريادة الأعمال الفكر الإبداعي**، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 2، الجزائر، 2009.

89. حيولة إيمان وموساوي وردة، **مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2020.

90. رحماني إسحاق وجاب الله الطيب، **سوسيولوجيا المقاولات في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة**، مجلة دراسات في علم النفس اجتماع المنظمات، مجلد 1 العدد 3، الجزائر 2014.

91. زكرياء مطلن الدوري وأبو بكر أحمد أبو سالم، **ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة**، دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، مجلة ديالي، 2013.

92. الزهرة بن سفيان، **محاضرات حول مفاهيم ونظريات المقاولاتية**، موجهة لطلبة الطور الثالث دكتوراه (LMD) جامعة بشار، 2019.

93. زيتوني وردة، **خمسون سنة من الجهود والنضال لتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة**، جريد المساء، العدد 270، الصادر، الجزائر 2016.

94. سريدي محي الدين، **التنمية المستدامة في الجزائر –الجهود والتحديات–**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 06، جامعة وهران، 2020.

95. سلامي منيرة وقريشي يوسف، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة الجزائر، 2010.

96. سوسطاح سميرة، **الفعل التنموي الأنثوي الجزائري، بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية – المرأة المقاولة نموذجا–**، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزء 03، العدد 01، جامعة عنابة، 2010.

97. شليحي الطاهر وتواتي عامر، **أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 01، الجزائر، 2017.

98. صالحي سلمى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية –الواقع والعراقيل–**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد 01، يونيو 2020، جامعة بومرداس، الجزائر، 2020.

99. صندرة سايبي، **مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولاتي**، مجلة العلوم الانسانية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، قسنطينة الجزائر 2013.

100. ضامر وليد عبد الرحمان، **إشكالية التغير الاجتماعي المعاصر**، من خلال مقاربة لنظرية التخلف الثقافي عند وليام أوجبرن، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية جامعة الشلف، العدد 11، جانفي 2014.

101. عبد الرحمان سيف سرداد، **التنمية المستدامة**، دار الراية، الأردن، 2015.

102. عبد المنعم إسماعيلي، **دور المجتمع المحلي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الاقتصاد، العدد 04، جامعة دمشق، ديسمبر 2014.

103. عبد المنعم السيد علي، وسعد حسين فتح الله، **التنمية المستقبلية، المفهوم الاستراتيجيات، المؤشرات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، نصف سنوية، الجمعية العامة للبحوث الاقتصادية، العدد 03، القاهرة، 1994.

104. عبد المومن نعيمة، **المقاولاتية محاضرات في مقياس المقاولاتية**، موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر، تنظيم وعمل، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.

105. عراب فاطمة الزهراء وصديقي حمزة، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، جامعة بشار، 2021.

106. عرفي مصطفى، **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 19، الجزائر، 2013.

107. علي فلاح الزعبي، **العوامل المؤثرة على الابداع في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 10، الأردن، 2011.

108. فهمي الغزاوي وعبد الله الشرفات، **واقع التنمية المستدامة في البادية الأردنية**، دراسة ميدانية على منطقة البادية الشمالية الشرقية، اتحاد الجامعة العربية للأدب، المجلد 11، العدد 02، الأردن، 2014.

109. فوزية برسولي ولخضر سي محمد، **جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي بريكة، جوان 2018.

110. قاسم سمية، **العوامل المحفزة على الفعل المقاولاتي في المجتمع**، محاضرات مقدمة لطلبة ماستر 02، علم اجتماع الانحراف والجريمة، جامعة سطيف 2، 2018.

111. قصي عبد الغفور الزنوطي، **المرأة والمشاركة الاقتصادية**، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 03، العدد 05، العراق، 2016.

112. قواسمي رشيدة، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع النظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2020.

113. قورمي عبد الحميد وبن علي حنان، **روح المقاولاتية ودورها في تنمية التفكير والإبداع الإداري في منظمات الأعمال الجزائرية**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد2، العدد1، جامعة الجزائر 2، 2018.

114. قوريش نصيرة، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية الاجتماعية والإنسانية**، 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06 جامعة الشلف، 2011.

115. كواش خالد وبن قمجة زهرة، **المقاولة النسوية في الجزائر، الأهمية، الواقع والتحديات**، دراسة استطلاعية، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، العدد 02، درارية، الجزائر، 2015.

116. محمد سليم قلالة، **المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي قيادة وتنمية**، أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، المنعقد أيام 25-27 فبراير بالجزائر 2013، المجلد الأول، القاهرة، 2014.

117. ميساوي عبد الباقي، **مقاربة تطور العمل الريادي في الجزائر من خلال مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01 مكرر الجزء الثاني، جانفي 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.

118. نجاة شاذلي، **المقاولاتية المستدامة، آلية لتمكين الفرد المبادر المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 04، العدد 08، جامعة البليدة، أكتوبر 2018.

119. وفاء بوكروش، **مقاربة سوسيولوجية حول دور المرأة المقاولة في تنمية اقتصاد المجتمع المغربي**، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات، المجلد 02، العدد 05، ألمانيا، 2022. (المركز الديمقراطي العربي).

رابعا- الرسائل الجامعية:

120. أبو قرن سعيد محمد، **واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

121. بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، 2015.

122. بن حكوم علي، **المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة**، دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر 2021، ص ص ك ل.

123. جمعة عبد العزيز، **المقاولاتية وبعد الثقافة الجهوية، مدخل استكشافي**، دراسة ميدانية تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر.

124. الجودي محمد علي، **نظرية المقاولاتية من خلال التعليم**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.

125. حمزاوي نور الهدى، **المقاولاتية النسوية في الجزائر -بين آليات الدعم والواقع-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.

126. الزهرة عباوي، **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 2، 2015.

127. سعاد بن رجم وأسامة حدادة، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وتحدياتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة وهران، 2016.

128. شقرون محمد، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، تخصص الابداع والمقاولاتية، جامعة تلمسان، الجزائر،2016.

129. شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر، دراسة سوسيولوجية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2009.

130. عبايدية أحلام، **محددات الاختيار المهني لدى الطلبة الجامعيين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، 2007.

131. محمد معيزي وبورنية عزيز، **دور المشاريع المقاولاتية في دعم التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف.2011.

132. هاجر سلاطني، **المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة قياسية لمجموعة من الدول، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2021.

133. يزيد عجايمي، **الشباب المقاول والمشاركة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر ،2010.

خامسا- المؤتمرات والملتقيات:

134. أحمد لعمي وأمال رحماني، **إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية رؤية إسلامية**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012.

135. أيمن عادل عيد، **التعليم الريادي كمدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والامن الاجتماعي**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية، 2014.

136. بربري محمد أمين وكريفار مراد، **نحو تبني ثقافة المرأة المقاولة في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول –المقاولاتية النسوية في الجزائر–المنعقد يوم 22 سبتمبر بجامعة الشلف، الجزائر، 2017.

137. بورديمة علي، **ثقافة المؤسسة والمقاولاتية**، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال، بسكرة، 17 18 أفريل 2010.

138. حمدي باشا نادية ومحاجبية نصيرة، **المرأة وريادة الأعمال في الجزائر –التحديات وآليات التطوير**–، مداخلة ألقيت في الملتقى العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية، تحديات وحلول، المنعقد يوم: 10 أفريل 2017، جامعة البليدة 02، الجزائر 2017.

139. خضري توفيق وحسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسارات والمحددات، واقع وآفاق المحاسبي**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني المنعقد يومي 5 و6 أفريل بجامعة خنشلة، 2013.

140. زايد مراد، **الريادة والابداع في المشروعات الصغيرة**، مداخلة في ملتقى حول المقاولاتية، جامعة بسكرة، 2010.

141. سنوسي علي، **أهمية التمويل الأصغر في دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر**، تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي، التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة، يومي 14-15 نوفمبر، بجامعة المسيلة الجزائر، 2016.

142. عبد الحميد ياحمدي، **المقاولة بين المنظور والواقع**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الشباب والمقاولاتية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة يومي 23 24 فيفري 2017.

143. عبد الرحمان محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد بيومي 15-16 نوفمبر، بجامعة المسيلة، 2011.

144. علي عبد الله تيكه وآخرون، **ريادة النساء للمشروعات الصغرى في مدينة مصراتة**، "مداخلة في مؤتمر الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي المنعقد في 21 سبتمبر، بجامعة مصراتة، ليبيا، 2019.

145. قاشي خالد وآخرون، **دور المرأة المقاولة في التنمية**، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية تحديات وحلول المنعقد يوم 10 أفريل 2017، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017.

146. قرفي عبد العزيز، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، جامعة عنابة، 2022.

147. لطيفة مناد، **دور المرأة في التنمية الاجتماعية في ظل النظرية الاقتصادية الحديثة**، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 06، برلين، ألمانيا، 2019.

148. محمد مفتاح الفطيمي وعبد الحكيم محمد مصلي، **مدى تأثير المعلومة المحاسبية والملية في عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا**، مداخلة بمؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، المنعقد يوم 2019/09/21، في جامعة مصراتة، ليبيا، 2019.

149. مغاري عبد الرحمان، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مداخلة في المتلقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن موقع: https//dspace.univ-ouargla.dz.

150. ناصري محمد، **دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الندوة الدولية حول المقاولية والابداع في الدول النامية، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

سادسا- المواقع الالكترونية:

151. معجم المعاني الجامع، **معجم عربي عربي**، عن موقع https://www.almaany.com.

152. معجم اللغة العربية المعاصر، عن موقع https://www.arabdict.com.
153. سمير العبدلي، **مفهوم ومبدأ التنمية المستدامة**، وزارة البيئة التونسية، عن موقع https://www.environement.gov.tn.
154. هيئة الأمم المتحدة، لجنة وضع المرأة، **التمكين للمرأة، التنمية المستدامة**، المنعقد بين 14 و24 مارس 2016، موقع https://www.onufemmes.org.
155. الموقع: https://www.deutsclland.de>allwm.
156. الموقع: https://www.ar.mwikipedia.org
157. عبد الحميد سرحان، **النظرية الشومبيترية**، موقع https//www.ibelieveisci.com.
158. سعد محمد أحمد، **الشركات الحديثة**، موقع https://elebda3.com/profille/peterdruker.
159. حنان يسين صبحي، **المقاولاتية في ظل المدرسة الحديثة**، عن موقع https//www moukawiloun .com.
160. عبد الوهاب النابلسي، **نظرية الرغبة في تحقيق الذات لماكليلاند**، عن موقع https//www nadariaoso.org.
161. دنيا عبد المنعم منصور، **المقاول الفذ عند ماكليلاند**، عن موقع https://papers.ssrn.com//sol3papers.
162. عبد الرحمان علمان، الفكر الحديث، أجزن، عن موقع https//www.asjp.cerist.dz>com.
163. عبد الفتاح الغندور، **نظرية التحديث**، عن موقع https://ar.m.wikipidia.org/wiki.
164. الموقع: https//m.mareffa.org>md.
165. رانيا عون، **النظرية النسوية Fiminist Theory**، عن موقع https://politicalencyclopedia.org.
166. **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفل CEDAW**، عن موقع https//ar.m.wikipedia.org» wiki.
167. لخظر منصور مليكة، **آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تفعيل الروح المقاولاتية في الجزائر**، عن موقع https//www.diwanalara.com.
168. عرين البتول، **أهمية الإبداع والابتكار**، عن موقع https//mawdoo3.com.
169. درغوم حسين، **فقه المخاطرة المالية**، عن موقع https//BFda.journals.ek.er.
170. مرزوق أحمد، **دور المقاولاتية**، عن موقع https//Feg.univ-bouira.dz.
171. عن خطاب الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، في اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2007، عن موقع https//ma-ar/stories.php ?story.
172. Lamya Sensrie, **Radio Algérie** https ://radioalgerie.dz.culture.
173. المركز الوطني للسجل التجاري، عن موقع، https//www.sahin-media.dz.

174. لولاشي علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، عن موقع https//thesis-univ-biskra.dz.

175. تواتي محمد علي، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسند رسميا الى وزارة المؤسسات الصغيرة**، وكالة الأنباء الجزائرية، عن موقع https//wwwaps.dz.

176. الجمعية الجزائرية لمسييرات وسيدات الأعمال، عن موقع https//www.ame.dz.com//asobjectifs.aspx.

177. منظمة الأمم المتحدة، موقع http://www.un.org/en/conferences/environement.

178. منظمة الأمم المتحدة الموقع، https://www.org/ sustainable Development/ar/Development-agenda.

179. منظمة الأمم المتحدة ، الموقع https://www.sdgdund.org/mdgs-sdgs.

180. سامي بلال، **أهمية التنمية المستدامة وأهدافها**، عن موقع https://www.hellooha.com/articles.

181. نادية بومزيان، **إشكالية التنمية في المجتمعات المحلية**، عن موقع https://www.alkawkeb.com.

182. وزارة التجارة والتهييئة البيئية عن موقع https//www.commerc.gov.dz.

183. عبد الحميد شلواش، إبراز **إنجازات الجزائر في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بجيبوتي**، وكالة الأنباء الجزائرية، عن موقع https://www.aps.dz.

184. عبد الرحمان رايسي، **أهداف التنمية المستدامة...الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا في 2022**، الإذاعة الجزائرية، عن موقع https://news.radioalgerie.dz.rode.

185. سعيدة رباح، **المقاولاتية المستدامة ودورها في التنمية المحلية**، عن موقع https//wwwqsjp.cerist.dz/article.

186. سليم درغوم، ولاية قالمة، **إحصائيات 2023**، عن موقع https://ar.zhuji.wcrld.com

187. عبد العزيز براغثة، **ولاية قالمة**، عن موقع https//m.marefa.org.

سابعا– الجرائد الرسمية:

188. الجريدة الرسمية رقم 34، الصادرة في 1 جوان 1994.

189. الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

190. الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة في 25 جانفي 2004.

191. الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

192. الجريدة الرسمية رقم 13، الصادرة في 26 سبتمبر 2003.

ثامنا– المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres:

1. Albert (P) et Marion (S), **ouvrine l'enseignement à l'esprit d'entreprendre**, les écoles, Paris, 1997, P34.

2. Fayolle (A), **le métier de créateur d'entreprise**, Edition d'organisation, on, Paris, 2003, P 68.

3. Hayet kandel, **Agglomeration des PME et développement techno logique**.(N.Pub),Algerie, 2005.P01.

4. Mokhtar lakhal, D**ictionnaire d'économie contemporaine et des principaux faits politiques et sociaux**, Edition 3, Paris, 2002, P 299.

5. Rapport du groupe conseil sur l'entreprenariat féminin, **les défis des entrepreneurs**, Québec, 2000, P 09.

6. S. Balland et A.Bouvier, **Management des Entreprise**, Edition BUMOD, Paris 2015, P 09.

7. Shumpeter, **capitalisme, socialisme et démocratie**, petit bibliothèque .payotte .paris, 1967, P186.

8. William bygarv, Andrew, **entrepreneurship**, Second edition, wiki, Angleterne, 2010, P 49.

9. Nicole Démontiez et Herve Macquart, **les grands question de l'environnement**, Editions l'étude, Paris, 2009, P 82.

10. Leonaris ray, **Sustainable Entrepreneursship and its viability**, Erasmus School. Of Economics, Rotterdam, 2011, P14.

Dictionnaires:

11. Ferdinand Racel, **Dictionnaire linguistique**, Edition d'organisation, Paris, 2006, P 170.

Les thèses:

12. Tracey ann powers, **les obstacles des femmes entrepreneures, des régions ressources du QUEBEC**, Mémoire présente comme exigences partielle de la maitrise en Administration des Affaires, Université Du QUEBEC ATROI-RIVIERS ? 2009.

قائمة الملاحق

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث حول:

الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية والتنمية المستدامة

-دراسة ميدانية بولاية قالمة -

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

من إعداد الطالبة:

زميتي منال

تحت اشراف الأستاذ الدكتور:

حواوسة جمال

أختي الكريمة:

السلام عليكم وبعد، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية والتنمية المستدامة، لذا يرجى منك الإجابة بصراحة وصدق على الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة لما فيه خير للعلم والمجتمع، مع العلم أن المعلومات التي تدلين بها تبقى سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

السنة الدراسية: 2023/2022

- **المحور الأول: بيانات أولية**

1. السن:.....

2. الحالة العائلية: عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ ارملة ☐

3. المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ تكوين مهني ☐

4. طبيعة النشاط الممارس:

صناعة وحرف تقليدية ☐

بناء واشغال عمومية ☐

زراعة وفلاحة ☐

نقل ومواصلات ☐

تربية وتعليم خاص ☐

أعمال حرة ☐

أخرى تذكر: .....

- **المحور الثاني: بيانات خاصة بآليات وإجراءات الدعم التي طبقتها الدولة من أجل ترقية مجال المقاولاتية النسوية**

5. ما هو مصدر رأس المال الذي اعتمدته عند انشاء مقاولتك ؟

مال شخصي ☐

الأسرة ☐

قروض بنكية ☐

مصادر أخرى تذكر.....

6. هل استفدت من دعم جهات رسمية وأجهزة معينة ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم ماهي هذه الجهات ؟

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ☐

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ☐

الصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC) ☐

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ☐

أخرى تذكر.....

7. هل اعتمدت عند انشاء مشروعك المقاولاتي على حاضنات الأعمال ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا. لماذا ؟.....

8. هل اعتمدت عند انشاء مشروعك المقاولاتي على مسرعات الأعمال ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا. لماذا؟ .....

9. هل تقوم الدولة بنشر ثقافة مقاولاتية لدى المرأة الجزائرية بصورة فعالة وكافية ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم. كيف ذلك؟

بنشر التعليم المقاولاتي (مراكز التكوين المهني، الجامعات....) ☐

عن طريق هيئات الدعم والمرافقة ☐

البرامج الاذاعية والتلفزيونية ☐

الأيام التحسيسية ☐

أخرى تذكر.....

- **المحور الثالث: بيانات خاصة حول مدى تشجيع المحيط الاجتماعي والثقافي للمرأة الجزائرية على دخول عالم المقاولاتية**

10. هل يوجد مقاولين في محيطك الاجتماعي ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم. من يكونون ؟

أفراد من العائلة ☐

أصدقاء ☐

جيران ☐

أخرى تذكر.....

11. هل يسمح المحيط الاجتماعي والثقافي للمرأة بدخولها مجال المقاولاتية وانشاء مشروعها الخاص ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا، ما هو السبب ؟

ثقافة المجتمع ☐

العادات والتقاليد ☐

الدين ☐

أخرى تذكر.....

12. هل يشجع المحيط الاجتماعي والثقافي الجزائري نجاح المرأة وتبوئها مراتب عليا في مجال المقاولاتية ؟

نعم ☐ لا ☐

13. ما هو موقف الزوج والأسرة من تأسيسك لمشروعك الخاص ؟

موافق ☐ غير موافق ☐

14. هل يقبل المحيط الأسري بدعم وتمويل المشاريع المقاولاتية النسوية ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا. لماذا ؟

الخوف من فشل المشروع ☐

عدم قدرة المرأة على تسيير وإدارة المشروع ☐

رفض استقلالية المرأة ☐

أخرى تذكر.....

15. هل يساهم الوسط الاجتماعي بمؤسساته التعليمية (الجامعة، مراكز التكوين المهني، المعاهد.... الخ) في نشر الثقافة المقاولاتية ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم، كيف ذلك ؟

التعليم المقاولاتي ☐

الملتقيات والأيام التحسيسية ☐

دار المقاولاتية ☐

أخرى تذكر.....

16. ما هو موقف الأهل من التحفيز المعنوي للمرأة المقاولة ودفعها للاستمرار ؟

أتلقى التشجيع مما يزيدني حماسا ☐

أعاني من التثبيط ☐

موقف محايد ☐

- **المحور الرابع: بيانات خاصة بتجليات المقاولة النسوية في مجال التنمية المستدامة**

17. ما هو الدافع لإنجاز مشروعك المقاولاتي ؟

الرغبة في الاستقلالية ☐

التخلص من البطالة ☐

تحسين المستوى المعيشي ☐

تحقيق المكانة الاجتماعية ☐

أخرى تذكر.....

18. هل ساهم مشروعك الخاص في خلق مناصب شغل جديدة ؟

نعم ☐ لا ☐

19. هل ساهم مشروعك المقاولاتي في التنمية البشرية للمجتمع وتكوين رأس مال بشري ؟

نعم ☐ لا ☐

20. هل تسعين كصاحبة مشروع إلى تطوير توسيع نشاطك المقاولاتي ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم، كيف ذلك ؟

بزيادة رأس المال ☐

بزيادة عدد العمال ☐

فتح فروع جديدة ☐

استخدام التكنولوجيا الحديثة ☐

أخرى تذكر.....

21. هل ساهم مشروعك بتشغيل خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا، لماذا ؟

غياب الخبرة الميدانية ☐

ارتفاع تكاليف الأجور ☐

أخرى تذكر.....

22. هل ساهمت مؤسستك في تشغيل وتنمية المرأة ؟

نعم ☐ لا ☐

23. هل ساهم مشروعك في الترقية الاجتماعية ومكافحة الفقر؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم، كيف ذلك ؟

التقليل من البطالة ☐

تلبية احتياجات المجتمع ☐

تحسين الظروف المعيشية للعمال ☐

ادماج الفئات المهمشة والمقصات اجتماعيا ☐

أخرى تذكر.....

24. هل ساهم مشروعك في تنمية الصادرات ورفع حجم الناتج المحلي ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا، لماذا ؟

طبيعة النشاط الممارس ☐

ضعف التسيير ☐

غياب الدعم الكافي من مؤسسات الدولة ☐

أخرى تذكر .....

25. هل تساهمين من خلال مشروعك المقاولاتي في مجال حماية البيئة ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم، كيف ذلك ؟

المحافظة على الطاقة ☐

الحد من الاستهلاك غير المبر للموارد الاقتصادية ☐

الحد من العوامل الملوثة للبيئة ☐

أخرى تذكر.....

26. كيف يمكن تقيم مشاركتك من خلال مشروعك المقاولاتي في عملية التنمية المستدامة ؟

ضعيفة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐

27. كيف تساهمين من خلال مشروعك الخاص في عملية التنمية المستدامة ؟

المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية ☐

المشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية ☐

المشاركة في تحقيق التنمية البيئية ☐

أخرى تذكر.....

- **المحور الخامس: بيانات خاصة بمعوقات النشاط المقاولاتي النسوي في الجزائر والحلول المقترحة لتفعيله**

28. هل لديك تكوين مسبق في مجال مشروعك المنجز ؟

نعم ☐ لا ☐

29- هل ثقافة المجتمع الجزائري تدعم فكرة التوجه المقاولاتي للمرأة ؟

نعم ☐ لا ☐

30- هل تقومين بتسيير وإدارة مشروعك المقاولاتي بنفسك أم بمساعدة أطراف أخرى ؟

بنفسي ☐ بمساعدة أطراف أخرى ☐

31- هل تستطيعين التوفيق بين دورك كربة بيت ودورك كامرأة مقاولة ؟

نعم ☐ لا ☐

32- هل تواجه المرأة الجزائرية المقاولة صعوبات متعلقة بنوعها الاجتماعي ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم، ماهي هذه الصعوبات ؟

صعوبات في التنقل ☐

صعوبات في الحصول على أسواق جديدة ☐

المنافسة الذكورية الغير الشريفة ☐

النظرة السلبية للمرأة ☐

أخرى تذكر.....

33. هل تتمتع الإدارة الجزائرية بالمرونة في تقديم التسهيلات الكافية لإقامة المشاريع المقاولاتية ؟

نعم ☐ لا ☐

34. حسب رأيك، ماهي التحديات التي تواجهها المرأة الجزائرية المقاولة والتي تحد من مساهمتها في عملية التنمية ؟

تحديات اجتماعية وثقافية ☐

قلة الخبرة في مجال التسيير ☐

بيروقراطية الإدارة ☐

صعوبات في التنقل التسويق ☐

صعوبات متعلقة بالتمويل والمرافقة ☐

أخرى تذكر.....

35. حسب رأيك ماهي الحلول المقترحة لترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر ؟

- .....
- .....
- .....
- .....
- .....

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل مقابلة حول:

الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية والتنمية المستدامة

-دراسة ميدانية بولاية قالمة -

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماسترفي علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

من إعداد الطالبة:

زميتي منال

تحت اشراف الأستاذ الدكتور:

حواوسة جمال

ملاحظة هامة: بيانات هذه المقابلة سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

السنة الدراسية: 2023/2022

1. كيف تشجع السياسة التنموية الوطنية مقاولات المرأة الجزائرية ؟

.....

.....

2. في إطار آليات الدعم التي وضعتها الدولة، هل هناك مساواة بين الرجل والمرأة في مجال الاستفادة من المشاريع المقاولاتية ؟

.....

.....

3. حسب رأيك كيف يدعم المجتمع الجزائري فكرة التوجه المقاولاتي للمرأة ؟

.....

.....

4. كيف يمكنك التوفيق بين دورك كإمرأة مقاولة ودورك كربة بيت ؟

.....

.....

5. كيف تساهمين من خلال نشاطك المقاولاتي في عملية التنمية المستدامة ؟، وكيف تقيمينها ؟

.....

.....

6. ماهي الصعوبات والمعوقات التي واجهتك خلال تجسيدك لمشروعك المقاولاتي ؟

.....

.....

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

GROUPE D'EXPLOITATION DE ANNABA (837)
AGENCE BDL DE GUELMA (232).

GUELMA LE : 06/05/2014

ENGAGEMENT DE PAIEMENT

Désignation du fournisseur : ETS LAYADA SELIM
Adresse : SOUKAHRAS

Objet : Engagement de paiement
Relation : HAMAIDI NADIA.
La banque de développement local,
-vu l'ordre d'enlèvement Du 31/DEF/100/2013 Délivré par l'antenne local de L'ANGEM.
-vu la convention de crédit N°232/0190/2014 Du 30/04/2014 signée entre la BDL Agence de GUELMA -232- et la micro entreprise (ANGEM) **HAMAIDI NADIA**.
S'engage contre remise du engagement de paiement délivré en un seule exemplaire unique accompagné de la facture définitive contre signé par la micro entreprise ci-dessus nommée, à délivre un cheque de banque pour un montant de **DA 125 300.00** au profit du fournisseur ci-dessus désigné représentant la valeur des équipements acquis listés ci après LA FACTURE PROFORMA N°08/2014 DU 12/01/2014.

BDL AGENCE 232
CACHET ET SIGNATURE
CHEF D'AGENCE

بنك التنمية المحلية 232 AGENCE Banque de Développement Local

FARRAOUARDA
Chargé d'études

HAMEDIRI Ghezal
DIRECTEUR D'AGENCE

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

MR : **HAMAIDI NADIA**

-W-GUELMA

N° : 043..2013
DU : 06/06/2013.
Objet : A/S de votre demande de financement d'une micro entreprise
Activité : **COUTURE**
Dispositif : **ANGEM**

En repense à votre demande de financement de votre projet dans le cadre du dispositif « micro Crédit. » Nous avons le plaisir de vous informer que notre banque consent à vous accorder un crédit à long terme de **212 000 .00 DA** aux conditions et garanties suivantes :
01-dureé : huit (08) ans dont (03) années de différé.
02-taux d'intérêt : 1.35. %
03-taux de bonification ; 80%
04-Echéancier de remboursement. : Semestriel.

Pour la libération de ce crédit votre dossier devra être complète.
-le versement en compte de votre apport personnel de : **3 427 .84 .DA**
-le virement du (PNR) ANGEM en compte de **87 991 .66 DA**
-le contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire accordé.
-une décision portant aides et avantages accordés par le dispositif ANGEM.
-L'ordre d'enlèvement de cheque délivré par L'ENGEM.
-Assurance multirisque et/ou tous 100% pour l'ensemble des biens en garantie par la micro entreprise

Une fois le virement du prêt non rémunéré (PNR) de l'ANGEM effectue, la convention de prêt et le tableau d'amortissement ainsi que le billet à ordre global et la chaîne de billets signés un cheque de banque conformément à l'ordre d'enlèvement, libellé au nom du fournisseur vous sera remis.

La durée de validité du présent accord est de deuze (12) mois passé ce délai et sauf motifs valables acceptés par la banque, cet accord est annulé et devient sans objet.

AMIRI SELLOUA
Chargée d'études

BOUMEDIRI Ghezal
DIRECTEUR D'AGENCE

Copie:
- L'intéressé(e)
- Agence régionale ANGEM
- DG/ ANGEM

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب عنابة
المديرية الولائية للضرائب قالمة
الفرعية للعمليات الجبائية
و التحصيل
رقم11 مكتب التنظيم /2014

قالمة في :2014/01/09

إلى السّيد (ة):حمايدي ناديا
حرفي خ
بلخير
- قالمة -

الموضوع : مقررة قبول الإمتيازات الجبائية .
المرجع : - طلبكم بتاريخ:2014/01/09.
- المادة 04 و 05 من قانون رقم 11-11مؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق 18 يوليو
- سنة 2011يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011

تبعا لطلبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه ،الذي حولتم إلينا رفقته نسخة من قرار إعتماد مشروعكم المقدم في إطار إجراءات دعم تشغيل المستثمرين من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الحامل لرقم:2013/107 المؤرخ في:**2013/12/26** مرفوق بنسخة من شهادة التأهيل وقرار الإعتماد للإستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،ملتمسين بذلك موافقتكم على الإستفادة من الإمتيازات الجبائية التي يتضمنها، يشرفني أن أدعوكم للتقرب من مصالح مفتشية الضرائب لـ:اول نوفمبر **1954** المختصة إقليميا و المخول لها قانونا التكفل بملفكم .

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

نسخة طبق الأصل
26 جفر
رئيس المجلس الشعبي البلدي

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
رئيس مصلحة التنظيم والشؤون العامة
نورالدين مامن

المدير الولائي للضرائب
إمضاء: ع.ت. بوشة

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبـــية
وزارة التضامـــــن الوطـــــني و الأســـــرة و قضايا المرأة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANGEM

AntenneRégionale: ANNABA: الفرع الجهوي

Direction d'agence de :GUELMA. :مديرية وكالة ولاية

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANGEM

دفتر الشروط المتعلق بالقرض بدون فوائد الموجه لتمويل المشروع المؤهل من طرف الوكالة

رقم: 100

I-موضوع دفتر الشروط:

بموجب دفتر الشروطهذا، تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قرضا مصغرا وفقا للشروط الخاصة والعامة المذكورة أدناهو الذييحدد كذلك جميعالامتيازات والإعانات الممنوحة للمقاول و الالتزامات التي تقع على عاتقه في إطار استفادته من هذا القرض.

II- التعريف بالمقاول و بالمشروع:

01-التعريف بالمقاول:

اللقب: **حمايدي** الاسم: **نادية**

اللقب الأصلي: ////////.

المولود (ة) بتاريخ : **1979/08/18** بـ **قالمة**

ابنة : **حسين** و **قربوج امباركة**

الساكن بـ **حي بلقاسم بوجاهم رقم 188 بلخير - قالمة**

الرقم التعريفي للمقاول (Identifiant): **240102852197908182**

02-التعريف بالمشروع:

طبيعة المشروع: . **خياطة**

تسجيل أو اعتماد النشاط : المركز الوطني للسجل التجاري☐ ، غرف الفلاحة☐ ، **غرفة الحرف و الصناعات التقليدية** X ،

أخرى☐: /////////.

رقم تسجيل النشاط :**24-01-097-70**

الحاصل على البطاقة الجبائية رقم :**297924100285226**

عنوان ممارسة النشاط: **تحصيص 260 مسكن تطوري - قالمة.**

شهادة التأهيل و التمويل رقم :**100** الصادرة يوم:**2013/11/19** عن مديرية وكالة ولاية: **قالمة**

إشعار بالإعانات و الامتيازات الممنوحة رقم: الصادر يوم: عن مديرية وكالة ولاية: **قالمة .**

إشعار بالموافقة البنكية رقم: **20** الصادر يوم: **2013/12/23** عن الوكالة البنكية: **بنك التنمية المحلية - قالمة**

بتاريخ: **2013/07/03 .**

عقد الانخراط في الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة رقم : **13/ 087** الصادر يوم: **14/10/2013**

. عن ممثل الصندوق في ولاية: **قالمة .**

I-الشروط الخاصة للقرض

I- تسمية النشاط: يخصص القرض المصغر بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة لمزاولة نشاط:
اكل سريع (بناء).

II- التكلفة الإجمالية للمشروع: تقدر القيمة الإجمالية للمشروع ب:
- بالارقام :**303419.50** دج
- بالحروف :**ثلاث مائة و ثلاثة الف واربع مائة وتسع عشر دينار جزائري و خمسون سنتيم**

III- التركيبة المالية للمشروع: تبعا لآلية القرض المصغر في صيغتها المتعلقة بالتمويلات الثلاثية يساهم في التركيبة المالية للمشروع المذكور أعلاه كل من :

أ/ **المساهمة الشخصية للمقاول** بنسبة **01 %**من التكلفة الإجمالية للمشروع و هو ما يمثل :
بالأرقام :**3034.19** دج
بالحروف :**ثلاثة الاف واربع وثلاثون دينار جزائري و تسع عشر سنتيم**

ب/ القرض بدون فوائد الممنوح من طرف الوكالة ، المحددبنسبة **29 %**من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل و هو ما يمثل :
بالأرقام :**87991.66** دج
بالحروف : **سبعة و ثمانون الف و تسع مائة و واحد و تسعون دينار جزائري وست و ستون سنتيم**

ج/ القرض البنكي الممنوح من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالةقالمة 55 بفوائد مخفضة ،المحدد بنسبة **70 %**من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل و هو ما يمثل :
بالأرقام :**212393.65** دج
بالحروف: **مائتان واثنئ عشر الف و ثلاث مائة و ثلاثة و تسعون دينار جزائري و خمسة وستون سنتيم**

IV - تاريخ بدء استهلاك القرض:2014/05/01

V - تسديد القرض:

01-مدة تسديد القرض:يسدد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على مدى ثلاث**(03)**سنوات.

02- تاريخ تسديد أول قسط:يسدد القسط الأول من القرض بعد ثلاثة**(03)** أشهر من تاريخ تسديد القسط الأخير من القرض البنكي.

03-أجال استحقاق أقساط القرض: تسدد الأقساط المستحقة دوريا **كل ثلاث (03) أشهر**، وذلك وفق لآجال التسديد المبينة في جدول اهتلاك القرض.

04- قرض يسدد لدى الوكالة البنكية:البنك الوطني الجزائري وكالة عنابة 811

05- رقم الحساب البنكي (أو البريدي) المخصص لتسديد القرض:179/90 319 0300 00811 001

06- اهتلاك القرض : يلتزم المقاول بتسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة وفق جدول الاهتلاك التالي:

	تاريخ تسديد القسط	القيمة الحالية للقرض		قيمة القسط المستحق		القيمة المتبقية للقرض	
01	2021/07/19	87 991,19	دج	7 332,60	دج	80 658,59	دج
02	2021/10/17	80 658,59	دج	7 332,60	دج	73 325,99	دج
03	2022/01/15	73 325,99	دج	7 332,60	دج	65 993,39	دج
04	2022/04/15	65 993,39	دج	7 332,60	دج	58 660,79	دج
05	2022/07/14	58 660,79	دج	7 332,60	دج	51 328,19	دج
06	2022/10/12	51 328,19	دج	7 332,60	دج	43 995,60	دج
07	2023/01/10	43 995,60	دج	7 332,60	دج	36 663,00	دج
08	2023/04/10	36 663,00	دج	7 332,60	دج	29 330,40	دج
09	2023/07/09	29 330,40	دج	7 332,60	دج	21 997,80	دج
10	2023/10/07	21 997,80	دج	7 332,60	دج	14 665,20	دج
11	2024/01/05	14 665,20	دج	7 332,60	دج	7 332,60	دج
12	2024/04/04	7 332,60	دج	7 332,60	دج	00,00	دج

II-الشروط العامة للقرض

I-مبلغ القرض :
بموجب دفتر الشروطهذا، تمنح وكالة القرض المصغر للمقاول قرضا مصغرا بدون فوائد في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة و المخصص لانجاز المشروع المؤهل لديها دون سواه .

II-موضوع القرض :
يدخل القرض المصغر بدون فوائد الممنوح من طرف الوكالة للمقاول بموجب دفتر الشروط هذا، في التركيبة المالية التي ستمكن المقاول من إنشاء مشروعه المحدد في الشروط الخاصة دون سواه.

III-الرسوم و العمولات:
يتحمل المقترض (المقاول)جميع الرسوم و العمولات المتعلقة بإجراءات و استخدام القرض ،كذالكالأمر بالنسبةللرسوم و العمولات الأخرى التي قد تضاف بموجب القوانين و التشريعات .

IV-المزايا و الإعانات الممنوحة للمقاول:
يستفيد المقترض من جميع الإعاناتوالامتيازات الجبائية التي تمنح له بموجب القوانين و التشريعات السارية المفعول و ذلك في إطار جهاز القرض المصغر.

V- تسديد القرض :
يتم تسديد القرض بدون فوائد على شكل أقساط كل ثلاث (3) أشهر،**دون تجاوز اليوم الخامس من الشهر التالي** إلى غاية التسديد الكلي للقرض طبقا لآجال التسديد المحددة.
- يتمتسديد مبلغ كل قسط في الحساب الخاص بالوكالة و المحدد في الشروط الخاصة.
- يستطيع المقاول أن يتحرر كليا أو جزئيا من مبلغ القرض قبل انقضاء الآجال المتفق عليها على أن تنتزع القيمة المدفوعة مسبقا من قيمة الأقساطالأخيرة.

VI- التزامات المقاول:
يلتزم و يتعهد المقترض (المقاول)بمايلي:

1-**فيما يخص الضمانات:**

يلتزم المقاول إلى غاية التسديد الفعلي للقرض بتحقيق الضمانات التالية:
- الرهن الحيازي من الدرجة الثانية على الآلات و المعدات و المركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بعد درجة البنك.
- تفويض تامين متعدد الأخطار على الآلات و المعدات لصالح الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر.
- تفويض تامين كل الأخطار بالنسبة للمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- اكتتاب و تسليم المقاول سندات لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بحيث يمثل كل سند لأمرقيمةالقسط و آجال استحقاقه.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تامين الأملاك محل التمويل ضد كل الأخطار منها المتعلقة بالحصول و نقل و تسليم هده الأملاك إلى غاية مكان استعمالها و تركيبها.
- تجديد وثائق التامين بانتظام عند انقضاءآجال صلاحياتها بدون تذكير من طرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر.

-2-**فيما يخص تنفيذ المشروع:**
يلتزم المقاول عند تنفيذ مشروعه بمايلي:
- تنفيذ المشروع بالهمة و الفعالية المطلوبتين وفق التوجيهات المقدمة من طرف الوكالة.
- تحمل كافة المصاريف و الأعباء المتعلقة بتنفيذ المشروع و الخارجة عن التزامات القرض.
-تخصيص كل العتاد و التجهيزات الممولة بواسطة هدا القرض لتنفيذ المشروع دون سواه.

3- **فيما يخص مراقبة القرض المصغر**
من اجل تمكين الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر من مراقبة استعمال القرض يلتزم المقاول بمايلي:
-تقديم جميع التقارير و الوثائق التي ترى الوكالة أنها ضرورية.
-تقديم بيان جدول الخزينة دوريا.
-تسهيل المهمة لجميع ممثلي الوكالة عند قيامهم بمعاينات ميدانية.
-حفظ وتقديم جميع الوثائق اللازمة لمتابعة سير المشروع و التي من خلالها تبين كيفية استغلال القرض سواء في اقتناء العتاد و التجهيزات، السلع و الخدمات أو كل وثيقة توضح استعمالات القرض.

4- فيما يخص تسديد القرض:
يلتزم المقترض بتسديد مبلغ القسط في تاريخ الاستحقاق المدون في سندات لأمر و المبين أعلاه في جدول اهتلاك القرض ووفقا للشروط الخاصة المذكورة أعلاه .

VII-أحكام ختامية:
باستثناء حالة القوة القاهرة يترتب عن إخلال أو عدم تنفيذ المقترض (المقاول) لإحدى الالتزامات المنصوص عليها فيدفتر الشروطهذا، ،السحب الكلي للإعانات والامتيازات الجبائية الممنوحة له، كما يترتب عن ذلك مطالبة الوكالة بالمبلغ المتبقي من القرض كاملا يستحق فورا في دفعة واحدة، و ذلك عند الحالات التالية :
1-عدم الامتثال لأحكام المنصوص عليها في دفتر الشروطهذا.
2- في حالة عدم صحة البيانات المقدمة من طرف المقترض(المقاول).
3- استعمال القرض لأغراض غير أغراضه الأصلية.
4- تغيير الوضع المالي و القانوني للمقترض(المقاول) أن كان من شانه أن يؤثر على تسديد القرض .
5- دفع تكاليف لم يصرح بها المقاول في إطار انجاز المشروع المحدد بموجب دفتر الشروطهذا.
6- في حالة تعرض الأملاك المخصصة لضمان للهلاك أو إتلاف بسبب المقترض.
7- في حالة البيع الودي أو القضائي لأملاك المقترض محل الضمان.
8- في حالة أي متابعة للمقترض بسبب نشاطات غير مشروعة قد تؤدى إلى المصادرة الكلية أو الجزئية للممتلكات الممولة من طرف البنك و الوكالة الوطنية للقرض المصغر.
9- في حالة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة دون الموافقة المسبقة لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
10- في حالة وفاة المقاول المقترض و رفض الورثة تسديد المستحقات المتبقية

VIII-الاختصاص القضائي:
كل النزاعات التي قد تنشا عن تنفيذ دفتر الشروطهذا، أو تفسيره ترفع في حالة عدم التسوية الودية أمام المحكمة المختصة إقليميا.

IX-الموطن المختار:

لتنفيذ دفتر الشروط هذا، و توابعه، اختار الطرفان موطنا لهما في العناوين الخاصة بهما المذكورة أعلاه. و الذي يمكن مخاطبتهم فيها قانونا عند الاقتضاء .

حرر بقالمة في :2013/12/26

المقاول:" قرأت ووافقت عليها."

الاسم و اللقب:

حمايدي نادية

الختم و التوقيع

مدير الوكالة الولائية :

مدير الوكالة الولائية
طلعي كمال

للمصادقة لدى البلدية

شهد للمصادقة على التوقيع
السيد نادية حمايدي
2013

رئيس المجلس الشعبي البلدي
بالتفويض
أحمد رجم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب عنابة
المديرية الولائية للضرائب قالمة
الفرعية للعمليات الجبائية
و التحصيل
رقم11 مكتب التنظيم /2014

قالمة في :2014/01/09

إلى السّيد (ة):حمايدي ناديا
حرفي خ
بلخير
- قالمة -

الموضوع : مقررة قبول الإمتيازات الجبائية .
المرجع : - طلبكم بتاريخ:2014/01/09.
- المادة 04 و 05 من قانون رقم 11-11مؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق 18 يوليو
- سنة 2011يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

تبعا لطلبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه ،الذي حولتم إلينا رفقته نسخة من قرار إعتماد مشروعكم المقدم في إطار إجراءات دعم تشغيل المستثمرين من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الحامل لرقم:2013/107 المؤرخ في:**2013/12/26** مرفوق بنسخة من شهادة التأهيل وقرار الإعتماد للإستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،ملتمسين بذلك موافقتنا على الإستفادة من الإمتيازات الجبائية التي يتضمنها، يشرفني أن أدعوكم للتقرب من مصالح مفتشية الضرائب لـ:اول نوفمبر **1954** المختصة إقليميا و المخول لها قانونا التكفل بملفكم .

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

نسخة طبق الأصل
26 جفر
رئيس المجلس الشعبي البلدي

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
رئيس مصلحة التنظيم والشؤون العامة
نورالدين مامن

المدير الولائي للضرائب
إمضاء: ع.ت. بوشة

20 دج

اتفاقية القرض المصغر
ترتيب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم فيما بين الموقعين ادناه ،

بنك التنمية المحلية ، شركة ذات مساهمة براسمال قدره **000 000 800 15 دج** تلي تسمية "البنك" الكائن مقره الرئيسي ب **05** شارع قاسي عمار سطاوالي المقيد في السجل التجاري تحت رقم 00 ب 14054 الممثل من طرف السيد (ة)..بومديري .غزال مدير(ة) وكالة قالمة
الكائن ..الثكنة القديمة ص ب 414 قالمة.
المفوض(ة) للتصرف وفقا لمايلي :

من جهة ،

المؤسسة الصغرى **حمايدي نادية.**
تلي تسميته "**المقترض**" الكائن مقره حي 260 مسكن تطوري قالمة..
المسجلة في السجل التجاري تحت رقم // بطاقة حرفي رقم ..../.....
الممثل من طرف السيد **حمايدي نادية.**
القاطن ب حي 260 مسكن تطوري قالمة..
صاحب .بطاقة التعريف. رقم 2007/291017..
المسلمة بتاريخ 2007/09/30 **من طرف دائرة قلعة بوصبع.**

من جهة اخرى،

- نظرا لرخصة القرض رقم.232/0190/2014. المؤرخة في .2014/04/30. الصادرة من طرف وكالة قالمة.

نظرا لشهادة التمويل الأهلية رقم **100/C.E.F./AR/2013** الصادرة **في 2013/11/19.** من طرف وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM.**

تم الاتفاق و اقرار ما يلي :

20 دج

المادة 1 : موضوع الاتفاقية

يوافق البنك بموجب هذه الاتفاقية ووفقا للشروط المنصوص عليها ، على وضع قرض طويل المدى لفائدة المقترض الذي يرضى به ، في اطار جهاز **ANGEM** الموجه لتمويل:

- التجهيزات و المعدات التالية**....معدات –خياطة-**....
- تهيئة المحل الذي سوف يكون فيه النشاط.. ..../....
-المواد الأولية .....
.البضائع (المشاريع التجارية).....
-.....

بتكلفة إجمالية تقدر ب **303 419.50** دج

المادة 2 : مبلغ القرض 212 000.00 دج

يقدر مبلغ القرض موضوع هذه الاتفاقية ب **مائتان واثن عشرة ألف دج (بالحروف و الأرقام).** ممثلا **70.** % من المشروع.

المادة 3 : شروط القرض

يمنح القرض وفقا لشروط المدة و الفوائد التالية :

1.3 مدة القرض : يمنح القرض لمدة (08) سنوات بما فيها فترة مؤجلة الدفع ب (03) سنوات لتسديد مبلغ الرئيسي للقرض

2.3 نسبة الفوائد ، العمولات :

- **نسبة الفائدة :**

- تحدد نسبة الفائدة المطبقة على هذا القرض **ب 6.5 % سنويا** قابلة للمراجعة بالزيادة أو النقصان حسب تغير الشروط العامة للبنك.
- نسبة الفوائد الخاصة بالسنة الأولى ليست مستحقة الأداء خلال هذه السنة، و هي موزعة على المدة الباقية للقرض (07) سنوات.
- فوائد السنتين المؤجلتين الدفع المقبلة تكون مستحقة الأداء في كل ستة أشهر خلال هاتين السنتين.

- الفوائد المحسوبة تكون على عاتق **ANGEM** وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13 / 286 المؤرخ في 01 أوت 2013.

20 دج

➢ **العمولة :**
يدفع المقترض للبنك عمولة التسيير0.5 % من مبلغ القرض مقدرة ب ...../.....دج و تكون على دفعة واحدة ، و قبل اي استعمال ، طبقا لجدول شروط العامة للبنك السائرة المفعول.

3.3 القروض بدون فائدة (PN R) : استفاد المقترض من جهاز (ANGEM) من قرض بدون فائدة بمبلغ **87 991.66 دج** ،يمثل**29%** من القيمة الاجمالية للمشروع ،
لا يمكن للبنك تسليم رفع اليد على الضما نات المقدمة من طرف المقترض الا بعد تسديده للقرض البنكي و كذلك القرض بدون فوائد الممنوح من طرف ANGEM

المادة 4 : الشروط و الضمانات المطلوبة

- لتغطية القروض الممنوحة، يتعهد المقترض لتوفير الشروط و لتقديم الضمانات التالية:

➢ **الشروط :**
تقديم الفاتورة النهائية عند إصدار الصك البنكي المقدر ب 70 % من قيمة التجهيزات.

➢ **الضمانات :**

-رهن حيازي على التجهيزات,العتاد / رهن للمعدات المتحركة من الدرجة الأولى لفائدة البنك ومن الدرجة الثانية ل **ANGEM** في خلال مدة لا تتجاوز 30 يوما من تاريخ إصدار الفاتورة النهائية.
-تأمين ضد جميع الأخطار / أو متعدد الأخطار بنسبة 100% خاص بجميع ممتلكات المؤسسة بموجب توكيل باسم البنك من الدرجة الأولى لفائدة البنك ومن الدرجة الثانية ل **ANGEM**
- الانخراط في صندوق الكفالة المتبادلة لضمان القرض المصغر.

المادة 5 : تخصيص القروض

يلتزم المقترض بتخصيص القرض للموضوع المذكور في المادة الاولى من هذه الاتفاقية ويمكن للبنك مراقبة في اي وقت ،استخدام و توجه المبالغ المعارة .

المادة 6 : كيفيات استخدام القرض

1.6 لا يمكن استخدام القرض موضوع هذه الاتفاقية الا بعد :
- دفع المقترض للحصة التي على عاتقه في حسابه.
- استلام مبلغ القرض بدون فائدة (P.N.R) في حساب المقترض لدى البنك
- تقديم عقد الانخراط في الصندوق الضمان ، يشمل كل مدة القرض الممنوح.
- تقديم قرار منح الامتيازات و المساعدات الممنوحة من قبل الجهاز
- تقديم أمر رفع الصك البنكي المسلم من طرف وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
و إتمام كل الإجراءات القانونية الخاصة بالتسجيل المتعلقة بها.

20 دج

2.6 لا يتم استعمال القرض إلا بصك بنكي محرر لفائدة الموردين أو بتحويل لفائدة حسابهم.
لا يسمح أي سحب عن طريق الصندوق.

3.6 فترة استعمال القرض.

لا تتجاوز فترة استعمال القرض مدة سنة ابتداءا من تاريخ سريان هذه الاتفاقية.

4.6 استعمال القرض.

يستعمل القرض دفعة واحدة أو عدة دفعات.
- في حالة استعمال القرض عن طريق عدة دفعات، تحسب الفوائد المتقاطعة خلال مدة استعمال القرض.
- يعد البنك جدول الاستهلاك متضمن مبلغ القرض و الفوائد المترتبة عنه التي هي على عاتق **ANGEM**، يمضى هذا الجدول من طرف البنك و المقترض.
- يمضي المقترض سند الأمر الإجمالي و سلسلة سندات الأمر المتعلقة بالقرض.

المادة 7 : كيفيات التسديد

يتعهد المقترض السيد **حمايدي نادية.**
بتسديد المبلغ الاصلي للدين ، العمولات ، المصاريف ،و الملحقات كل ستة أشهر وفقا لجدول الاستهلاك الذي هو جزء ملحق لهذه الاتفاقية .
ويتم هذه التسديدات عبر خصم الحساب الجاري للمقترض رقم **.00500232400242426009..**
مفتوح على دفاتر الوكالة الموطنة .

المادة 8 : تخصص التسديدات

تخصص كل التسديدات المدفوعة من طرف المقترض حسب الاولوية التالية :
أ- التسديد أصل الدين المستحق .
ب- التسديد المسبق للقرض .

المادة 9 عدم تسديد القسط.

في حالة عدم تسديد لقسط أو عدة أقساط، ، يفقد المقترض الحق في الاستفادة من التخفيض.
في حالة عدم التسديد في حدود ثلاثة (03) أقساط متتالية ، يتم تنفيذ الضمانات المتحصل عليها من طرف البنك طبقا للإجراءات المعمول بها قانونيا.

المادة 10 : التسديد المسبق

يحق للمقترض ان يقوم بالتسديد المسبق للقرض كليا أو جزئيا، طبقا لجدول شروط العامة ا
المفعول

20 دج

المادة 11 : التزامات اخرى للمقترض

يلتزم المقترض كذلك ب :

- تسهيل أي زيارة التي سيقوم بها أعوان البنك على مستوى المحلات و المنشآت، محل التمويل المصرفي.
- اعلام البنك باي تغيير في الطبيعة القانونية للمقترض و / أو أي وقائع مهمة من شانها تمس بممتلكاته أو زيادة حجم التزامات البنك .
- منح البنك مجموع رقم الاعمال المنجزة من المشروع الممول ، منذ شروعه في النشاط .

المادة 12 : بنود الالغاء .

يمكن لاي طرف ان يعدل عن هذه الاتفاقية في الحالات التالية .

12-1 العدول من طرف البنك .

- اذا استخدم القرض لغايات غير تلك التي تنص عليها هذه الاتفاقية .
- في حالة عدم الدفع عند الاستحقاق للمبلغ الرئيسي للقرض ، العمولات و في حدود ثلاثة (03) أقساط غير مدفوعة.
- عند عدم تحصيل الضمانات المشترطة في الاجال المحددة وفي حالة عدم احترام لشرط من شروط الاتفاقية .
- عدم وجود العتاد و المعدات المتحركة الممول من طرف البنك في اماكن نشاط المشروع عند معاينة البنك لموقع هذا المشروع .
- عند ظهور اي طارئ، يعتبره البنك يؤثر سلبا في استرجاع مبلغ القرض أو الإخلال بتوازن القدرة المالية للمقترض (**توقف النشاط ، الافلاس ، التسوية القضائية ....الخ**).
- رفض إمضاء جدول الاستهلاك، سند الأمر الإجمالي و سلسلة سندات الأمر المتعلقة به و ذالك بعد الاستهلاك الكلي للقرض.

12-2 العدول من طرف المقترض : في حالة ما يقرر المقترض تسوية دينه بصفة مسبقة .

المادة 13 : البند الجزائي

في حالة ما اذا اضطر البنك إلى مباشرة إجراءات أيا كانت ، بغية استرجاع دينه، بمبلغه الرئسي ، فوائد التأخير، العمولات ، المصروفات و الملحقات ، يطبق بقوة القانون عقوبة ب **0,5 %** من المبلغ الاجمالي للدين الذي لا يزال واجب الاداء .
الفوائد التأخير و العقوبات هم على عاتق الزبون و ليست على **ANGEM**

20 دج

المادة 14 : اكتتاب و تجديد التأمينات

- يتعهد المقترض بصفة لا رجعية باكتتاب وثيقة التامين (الأخطار) و/ أو متعددة الأخطار للأملاك الموضوعة كضمان لفائدة البنك و هذا طيلة مدة القرض .
- يجب ان تسلم وثيقة (**وثائق**) التامين المكتتبة بصفة اجبارية الى البنك بنسختها الاصلية ، بعد حلولها او تفويضها استثنائيا لصالح البنك .
- كما يجب تسليم النسخ الاصلية لملحقات الحلول او تفويض التامين في صيغتها الأصلية .
- يتعهد المقترض بصفة قطعية ، على تجديد وثيقة / او وثائق التامين المحالة لصالح البنك ، عند حلول الاجال.

المادة 15 : الوثائق التعاقدية

- الاتفاقية الحالية.
- كل ملحق لهذه الاتفاقية يوقع بين الطرفين
- جدول الاستهلاك الملحق

المادة 16: تسوية النزاعات

ترفع كافة النزاعات الناتجة عن تنفيذ هذه الاتفاقية او تفسيرها في حالة انعدام تسوية ودية ، امام القسم التجاري لمحكمة **قالمة**

المادة 17 : اختيار الموطن

يختار الطرفين لتنفيذ هذه الاتفاقية و ما يتبع الموطن التالي :

- البنك ، لدى وكالة قالمـــة
- الكائنة ب .الثكنة القديمة ص ب 414 قالمـــــــــــــــــــــــــة
- المقترض .. **حمايدي نادية.**
- المقر او العنوان حي 260 مسكن تطوري قالمـــة .

المادة 18: الاجراءات الشكلية

لا يمكن تحقيق القرض موضوع هذه الاتفاقية الا بعد اداء كافة اجراءات التسجيل.

يجب ان تكون هذه الاتفاقية المعدة باربع نسخ مدمغة وفقا للقانون الساري المفعول موضوع التسجيل .

20 دج

حرر في(**04**) اربع نسخ اصلية في..2014/04/30 .....قالمـــــــــــــــة.

المقترض (1)

(الختم و التوقيع)

البنك

(الختم و التوقيع)

حمايدي نادية
حرفي في خياطة الملابس الجاهزة
تحصيص ، 250 سكن تطوري
قالمة-ب ج 24.01.097.70

(1) يجب على المقترض ان يكتب بيده العبارة التالية
قرأ و صودق عليه ، صالح المبلغ .....(بالحروف و الأرقام)..... بالإضافة إلى الفوائد ، العمولات ، المصروفات و الملحقات للتذكير

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الثقافة المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية وكيفية مساهمتها في التنمية المستدامة بأبعادها السوسيو اقتصادية والبيئية، إذ أن المرأة وبحكم دخولها للنشاط السوسيو اقتصادي حظيت بمكانة بارزة في المجتمع وفرضت نفسها كعنصر فعال وبدأت تلفت أنظار المشتغلين في الحقل السوسيولوجي في ظل التحول الذي طرأ على البناءات السوسيو–ثقافية للمجتمع، وتغير التركيبة الذهنية للفرد الجزائري خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي وتبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق، فلم يبقى عمل المرأة محصورا في القطاع العام فقط بل تجاوزت طموحاتها كل العقبات ودخولها مجال المقاولاتية والاستثمار في القطاع الخاص، محاولة إبراز قدرتها على القيادة والتسيير وخلق الثروة والمساهمة جنبا إلى جنب الرجل في عملية التنمية المستدامة وتطوير المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، الثقافة المقاولاتية، المرأة، المرأة المقاولة، التنمية، التنمية المستدامة.

Summary:

This study came to shed light on the entrepreneurial culture of Algerian women and how they contribute to sustainable development in its socio-economic and environmental dimensions as women, by virtue of their entry into socio-economic activity, have gained a prominent position in society and imposer themselves as an effective element, they began to draw The attention of those working in the sociological field in light of the transformation that occurred in the social and cultural structures of society, and the change in the mental composition of the Algerian individual, especially after the economic openness and Algeria's adoption of the market economy system. The private sector is trying to highlight its ability to lead, manage, create wealth and contribute, side by side, to the process of sustainable development and the development of society.

Keywords: *culture, entrepreneurial culture, women, entrepreneurial development, sustainable development.*

Rèsumer :

Cette étude met en lumière la culture entreprenariale des femmes Algeriennes ,et la manière dont elle contribuent au dévloppement durable avec ses démension socio –economic et environmontales,car les femmes,du fait de leur entrée dans l'activité socio-économique,ont joui d'une place prépondérante dans la societé et se sont imposées comme une ère éffective et on commancé a attires l'attention de ceu qui travaillent dans le domaine sociologique ,ala lumiére de la transformation qui a eu lieu dan les structures socioculturelles de la société et de l'évolution de la composition mentale de l'individue algerien,en particulieraprésl'ouverture économique et l'adoption par l'ALGERIE d'un système économie de la marché,le travaille des femme n'est pas restécinfiné aus seul secteure public,mais leurs embition ont dépassé tous les obstacle et leur entrée dans le domain de l'entreprenariatet de l'invesstissement dans le secteure privé,en essayant de mettre en évidence leurs capacités à dirigé ,gérie,crées,de la richesse et contribuer cote a cote avec les hommes au processus de dévloppement durables et de dévloppement communaitaire **.**

Les mots clés*:culture,culture entreprenaial,femme,femme entrepreneure,dévloppement,dévloppement durable* **.**